الأمم المتحدة S/2021/569

مجلس الأمن

Distr.: General
25 June 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 25 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن 2536 (2020)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن 2536 (2020) بأن يحيلوا طيه التقرير النهائي عن عملهم، وفقا للفقرة 7 من القرار 2536 (2020).

وقُدّم التقرير المرفق إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في 20 أيار/مايو 2021، ونظرت فيه اللجنة في 4 حزيران/يونيه 2021.

ويرجو فريق الخبراء التفضل بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) رومان **إسمنجو**
المنسق

(توقيع) زوبيل **بيهالال**
الخبير

(توقيع) فيونا **مانغان**
الخبيرة

(توقيع) آنا **أوزبورن**
الخبيرة

(توقيع) إلياس **أوصديق**
الخبير

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن 2536 (2020)

موجز

خلال الفترة قيد الاستعراض، دخلت جمهورية أفريقيا الوسطى في أزمة جديدة بعدما تجدد القتال في جميع أنحاء البلد. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أنشئ ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وهو ائتلاف جديد يضم أقوى الجماعات المسلحة في البلد، وهي الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والفرعان التابعان لميليشيات أنتي بالاكا (انظر S/2021/87، الفقرة 15). وحاول ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير منع إجراء انتخابات 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، وخاض مقاتلوه عمليات عسكرية في محاولة للاستيلاء على السلطة. وبعد فشل الائتلاف في السيطرة على بانغي في 13 كانون الثاني/يناير، شنت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بدعم من المدرِّبين الروس والقوات الرواندية، هجوما مضادا فاستولت تدريجيا على المدن الرئيسية التي يسيطر عليها المتمردون.

وقد استُهدف المدنيون بشكل غير متناسب طوال هذه الأزمة، على نحو ما وثقه فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال بعثات ميدانية شملت معظم المناطق المتضررة من القتال. وكان المدنيون في البداية هدفا لأعمال الابتزاز على أيدي المقاتلين المنتسبين لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وأصبحوا بعد ذلك ضحية لانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدرِّبون الروس.

واتسع نطاق انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها الجماعات المنتسبة للائتلاف وشملت التجنيدَ القسري للأطفال، والاعتداءات على حفظة السلام، وأعمال العنف الجنسي، ونهب المنظمات الإنسانية. وقد ارتُكبت تلك الانتهاكات في مناطق منها مقاطعة أواكا على يد مقاتلين بقيادة زعيم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، علي داراسا، وفي مقاطعة امبومو على يد مقاتلين بقيادة محمد صالح، عضو الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى.

وشملت انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبها جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربون الروس حالات الاستخدام المفرط للقوة، والقتل العشوائي، واحتلال المدارس، والنهب على نطاق واسع، بما في ذلك نهب المنظمات الإنسانية.

ويتضمن هذا التقرير معلومات مفصلة عن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير الذي اضطلع فيه الرئيس السابق المدرج في قائمة الجزاءات، فرانسوا بوزيزي (CFi.001)، بدور محوري. فقد زعم بوزيزي أنه تلقى ضمانات بالحصول على دعم كبير من جهات فاعلة خارجية، وهو ما لم يتحقق، فتمكن من التأليف بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا. وعمل قائدا سياسيا وعسكريا للائتلاف، بالاعتماد على أعوانه المقربين وبالتعاون الوثيق مع زعيم الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى المدرج في قائمة الجزاءات، نور الدين آدم (CFi.002).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها فرانسوا بوزيزي لإرساء قيادة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، ظل هذا الائتلاف شبكة فضفاضة تعمل فيها كل جماعة باستقلال كبير عن غيرها، بما في ذلك فيما يتعلق بأنشطة اقتناء الأسلحة وتمويلها. وفي حين تمكنت عشيرة بوزيزي من تأمين بعض شحنات الأسلحة والذخائر من شبكات في تشاد والسودان في انتهاك لحظر توريد الأسلحة، اعتمدت كل جماعة منتسبة للائتلاف على احتياطياتها وطرق الإمداد التقليدية. وواصلت هذه الجماعات فرض الضرائب غير القانونية على الأنشطة الاقتصادية في المقام الأول من أجل توليد الإيرادات. فعلى سبيل المثال، وطدت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار نظاما موازيا غير قانوني لفرض الضرائب على أنشطة التعدين، بما في ذلك أنشطة عدة شركات تعمل في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدى التقدم الذي أحرزه جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربين الروس والقوات الرواندية إلى إرباك طرق الاتجار واستراتيجيات التمويل التي تستخدمها الجماعات المنتسبة إلى الائتلاف دون تعطيلها تماما.

وردا على الخطر العسكري الذي يشكله الائتلاف على مؤسسات الدولة، نفذت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عدة استراتيجيات. فأولا، لوحظت وتيرة غير مسبوقة منذ فرض حظر الأسلحة في عام 2013 في تلقي شحنات العتاد لدعم قوات أمن الدولة، وبعض هذه العمليات غير ممتثل لأحكام الحظر والبعض الآخر ينتهكها. ثانيا، تلقى جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى دعما ثنائيا من القوات الرواندية والمدربين الروس. واضطلع المدربون الروس على وجه الخصوص بدور بارز في العمليات العسكرية لصد مقاتلي الائتلاف. ثالثا، نفذ بعض المسؤولين في جمهورية أفريقيا الوسطى أنشطة التجنيد الموازي لأعضاء من الجماعات المسلحة يعملون داخل قوات أمن الدولة أو يدعمونها، وهو ما قد يضر بعملية إصلاح قطاع الأمن الهشة أصلا.

وبالإضافة إلى الأزمة الأمنية، شهد البلد أيضا طفرة جديدة في التوتر السياسي، حيث رفض عدد من المرشحين في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، بمن فيهم المرشح الثاني أنيسي – جورج دولوغيلي، الاعتراف بإعادة انتخاب فوستان – أركانج توادیرا. وفي هذا السياق الذي تطبعه الأزمة السياسية العسكرية، عمل الشركاء الإقليميون والدوليون على التحفيز على إجراء حوار جديد، بيد أن وجهات النظر تباينت بشأن ما إذا كان ينبغي إشراك قادة ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وفي حين تواصل الوسطاء الإقليميون مع قادة الائتلاف من أجل تيسير وقف القتال، أعلن الرئيس عن تدشين "حوار جمهوري" يركز على تيسير المصالحة بين الجهات الفاعلة السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وإلى جانب استراتيجيات الاتصال العدوانية التي سلكتها الحكومة وصورت فيها الدول المجاورة على أنها مسؤولة عن الأزمة، أدت تلك النهج المتباينة إلى توتر العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبعض جيرانها.

وفي الختام، يتناول هذا التقرير استمرار انتشار أنشطة تهريب الذهب والماس، وهي أنشطة تحرم البلد من موارد كبيرة وتنشئ الظروف المواتية لتطور شبكات إجرامية مزدهرة بغض النظر عن الحالة السياسية والأمنية. ويحدد التقرير الجهات الفاعلة الضالعة في الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الشركات والتعاونيات التي لا تبلغ عن كامل إنتاجها. وتوصف الكاميرون أيضاً بأنها أحد المراكز الرئيسية للاتجار بالموارد الطبيعية القادمة من جمهورية أفريقيا الوسطى.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية 6

ثانيا – ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير 7

ألف – هيكل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وطريقة عمله 7

باء – شؤون اللوجستيات في ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير: تطلعات كبيرة لم تتجسد على أرض الواقع 11

جيم – عمليات الابتزاز التي يقوم بها مقاتلو الائتلاف: بداية دورة جديدة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني 14

دال – تسخير الموارد الطبيعية لتمويل الائتلاف: مثال حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار 17

ثالثا – حظر توريد الأسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية 21

ألف – التطورات الحاصلة في قطاع الأمن وإدارة الأسلحة والذخائر 21

باء – حوادث عدم امتثال الدول الأعضاء لحظر توريد الأسلحة وانتهاكاتها له 23

جيم – زيادة استخدام ألغام أرضية وأجهزة متفجرة مشتبه فيها، وهو ما يشير إلى الطبيعة المتغيرة للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى 25

دال – انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل قوات الدفاع والأمن الوطنية والمدربين الروس 25

رابعا – انقسام قطاع الأمن إلى فصائل من خلال التجنيد الموازي 29

ألف – الحرس الرئاسي وميليشيا "les requins" 29

باء – مجموعات PK5 للدفاع عن النفس: من عدو لدود إلى قوة مساعدة 31

جيم – تشكيل ميليشيا تابعة للحكومة في مقاطعة فاكاغا لسد طرق الاتجار 32

دال – استخدام جماعة أنتي بالاكا المعروفة بارتكابها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني كقوة مساعدة فعلية للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في غريماري 33

خامسا – الارتباك بشأن إحياء عملية الحوار 33

ألف – الطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية 34

باء – المبادرات الإقليمية و "الحوار الجمهوري" الذي أعلنه توادیرا: صيغ متباينة للحوار 35

جيم – الجو الصدامي الذي يسود الساحة السياسية 36

سادسا – التوترات الإقليمية كعامل يساهم في تعقيد التوصل إلى حل للنزاع 37

ألف – ذروة التوترات بين جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا 37

باء – انعدام الثقة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبعض جيرانها 38

الصفحة

جيم – امتداد الخلاف إلى خارج المنطقة 40

دال – دور استراتيجيات الاتصال في تأجيج حدة التوترات الإقليمية والدولية 40

سابعا – الموارد الطبيعية 41

ألف – تهريب الذهب الذي يشمل شبكات إجرامية 41

باء – الكاميرون كأحد مراكز الاتجار بالموارد الطبيعية لجمهورية أفريقيا الوسطى 41

جيم – الماس 43

ثامنا – التوصيات 43

المرفقات* 46

* تعمم المرفقات باللغة التي قُدّمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

أولا - معلومات أساسية

1 - في 28 تموز/يوليه 2020، اتخذ مجلس الأمن القرار 2536 (2020) الذي مدَّد بموجبه حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع بعض الاستثناءات. وكلف المجلسُ أيضاً فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بمواصلة مساعدة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وكُلف الفريق بمهام من بينها جمع معلومات عن تنفيذ تدابير الجزاءات المذكورة، وكذلك عن الأفراد والكيانات التي قد تستوفي معايير الإدراج في القائمة المنصوص عليها في الفقرات 20 إلى 22 من القرار 2399 (2018) والتي جرى تمديدها بموجب أحكام الفقرة 5 من القرار 2507 (2020).

2 - وطُلب من فريق الخبراء أن يقدّم إلى المجلس، عقب مناقشة يجريها مع لجنة الجزاءات، تقريراً نهائيا في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيه 2021. ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2020، وهو تاريخ بداية ولاية الفريق، إلى 12 أيار/مايو 2021، وهو تاريخ الانتهاء من الصياغة، مع التركيز على التطورات التي حدثت بعد صدور تقرير الفريق عن منتصف المدة في 27 كانون الثاني/يناير 2021 (S/2021/87).

التعاون

3 - سافر الفريق، خلال فترة ولايته، إلى 12 مقاطعة من مقاطعات جمهورية أفريقيا الوسطى الـ 16 (انظر الخريطة في المرفق 1-1). وأجرى أيضا زيارات رسمية إلى السودان، وفرنسا، والكاميرون. ويوجه الفريق الشكر لحكومات تلك البلدان على استقبال هذه الزيارات. وقد أجلت السلطات التشادية زيارة كان من المقرر إجراؤها إلى هذا البلد في آذار/مارس لأنها تزامنت مع فترة انتخابية.

4 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعث الفريق 52 رسالة رسمية إلى دول أعضاء ومنظمات دولية وكيانات خاصة. ولم يتلق سوى 20 رداً (انظر المرفق 1-2).

5 - وواصل الفريق تبادل المعلومات مع أفرقة الخبراء أو غيرها من هيئات الخبراء أنشأها مجلس الأمن، ولا سيما فريق الخبراء المعني بليبيا، وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان، وفريق الخبراء المعني بالسودان، وكذلك فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

6 - ويشكر الفريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على دعمها وتعاونها المتواصلين.

المنهجية

7 - يسعى الفريق إلى ضمان الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2006 (انظر S/2006/997، المرفق). ولئن كانت غاية الفريق أن يبدي أكبر قدر ممكن من الشفافية، فهو ينوي حجب المعلومات المحدِّدة لهوية المصادر في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها الكشف عن هويتها إلى تعريض سلامتها أو سلامة غيرها لمخاطر غير مقبولة. وقام الفريق بالتثبت من النتائج التي توصل إليها عن طريق التحقق من صحة المعلومات بالاستعانة بمصادر مستقلة وموثوق بها.

8 - والفريق ملتزم بنفس القدر بأعلى درجات الإنصاف وقد سعى جاهدا إلى إطلاع الأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا، على أي معلومات في التقرير قد تتضمن إشارات إليها، وذلك لكي تستعرض هذه المعلومات وتعلّق عليها وترد عليها في غضون فترة زمنية محددة.

9 - ويحافظ الفريق على استقلالية عمله في مواجهة أي جهود ترمي إلى الانتقاص من حياده أو تصويره بمظهر المتحيز. وقد وافق الفريق على نصّ هذا التقرير وما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات بتوافق الآراء، قبل أن يحيله منسق الفريق إلى رئيس مجلس الأمن.

ثانيا - ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير

10 - في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020، أنشئ ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وهو ائتلاف جديد يضم أقوى الجماعات المسلحة في البلد، وهي الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والفرعان التابعان لميليشيات أنتي بالاكا (انظر S/2021/87، الفقرة 15). وفي وقت لاحق، تقدمت الجماعات المسلحة الموقعة على ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير بسرعة في جميع أنحاء البلد، إذ تحركت من قواعدها في مقاطعات نانا غريبيزي، وأواكا، ونانا مامبيري، وكوتو العليا، وأُوهام - بندي، وأُوهام نحو المقاطعات الجنوبية والمدينة المستهدفة بانغي. وصدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنود من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، والمدربون الروس والقوات الرواندية (انظر الفقرة 64) هجوما على العاصمة في 13 كانون الثاني/يناير 2021. وفي وقت لاحق، شنت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بدعم من المدربين الروس والقوات الرواندية، هجوما مضادا انتزعت فيه تدريجيا المدن الرئيسية من قبضة المتمردين، مثل بوالي وبوار وبواسانغوا وبامباري، لكن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير كان في حالات كثيرة ينسحب قبل الهجوم من أجل تجنب النزاع.

11 - ويتضمن هذا الفرع معلومات مفصلة عن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير: أهدافه وهيكله وطريقة عمله وأساليب اقتنائه للأسلحة وتمويلها، فضلا عن انتهاكاته للقانون الدولي الإنساني.

ألف - هيكل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وطريقة عمله

ائتلاف أقامه فرانسوا بوزيزي بوعود فارغة

12 - كان فرانسوا بوزيزي، على نحو ما أكده أفراد من محيطه، على علم بقرار المحكمة الدستورية الذي يقضي بإبطال ترشحه قبل أيام قليلة من الإعلان الرسمي عنه في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر S/2021/87، الفقرات 17-19). ووصل بوزيزي إلى كاغا - باندورو في 1 كانون الأول/ديسمبر في زيارة رسمية من أجل تقديم الدعم لحملة مرشحي حزبه كوا نا كوا للانتخابات البرلمانية، لكنه كان في الواقع يخوض جولة للاتصال بأعضاء الجماعات المسلحة، الذين انضموا فيما بعد للائتلاف وتجنيدهم وتنظيمهم. وعلى النحو المفصل في المرفق 2-1، سافر بوزيزي إلى كابو وباتانغافو وكامباكوتا (مقاطعة أوهام)، حيث عقد في 15 كانون الأول/ديسمبر الاجتماع الذي أنشئ خلاله الائتلاف رسميا (انظر S/2021/87، الفقرة 15). وهدد الأعضاء المؤسسون للائتلاف، من خلال بيانهم، باستخدام القوة للاستيلاء على السلطة

ونددوا بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2019/145، المرفق و S/2021/87، المرفق 2-9).

13 - ووفقا للشهادات التي تم جمعها من أعضاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، كانت استراتيجية فرانسوا بوزيزي للتجنيد تستند إلى ثلاثة وعود رئيسية. أولا، أخبر قادة الجماعات المسلحة بأنه يحظى بدعم "الغرب" وبعض البلدان المجاورة. وينظر العديد من الأشخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى النزاع في بلدهم على أنه حرب بالوكالة بين القوى العالمية، وهو خطاب تنشره على نطاق واسع وسائط الإعلام المطبوعة ووسائط التواصل الاجتماعي، وكذلك السياسيون في تصريحاتهم، سواء كانوا من المعارضة أو الحكومة. وفي ذلك السياق، كانت حجة "الحرب الباردة الجديدة" فعالة في إقناع ممثلي الجماعات المسلحة الذين اعتقدوا أنهم سيحصلون بالفعل على الدعم الخارجي لمواجهة "النفوذ الروسي". وادعى بوزيزي أيضا أن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير لن يحصل على الدعم الكبير إلا بعد أن يثبت قدراته ويستولي على بانغي؛ لذلك، ليس بوسع الائتلاف الاعتماد آنذاك إلا على ما يملكه أعضاؤه من قدرات. ووفقا للتحقيقات التي أجراها الفريق، كانت ادعاءات بوزيزي وعودا فارغة. فعلى الرغم من أن بوزيزي تمكن من الحصول على شحنات صغيرة من العتاد العسكري انطلاقا من شبكات الاتجار التي تعمل في المنطقة (انظر الفقرات 30-32)، لم يحصل الائتلاف أبداً على الدعم الذي قدم ضمانات بشأنه.

14 - وتعهد بوزيزي بأنه، بمجرد أن يتسلم السلطة، سيلبي جميع مطالبات قادة الجماعات المسلحة بالحصول على رتب ومناصب عسكرية في إدارة جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، وعد بمنح الحصانة لقادة الجماعات المسلحة ومقاتليها، بما في ذلك الحصانة من الملاحقة القضائية في الولايات القضائية الدولية.

15 - وكان قادة الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وهم تحديدا علي داراسا، ومحمد الخاتم، والفردان المدرجان في قائمة الجزاءات عباس صديقي (CFi.014) ونور الدين آدم (CFi.002)، على التوالي، مقتنعين بأن تغيير السلطة من شأنه أن يخدم مخططاتهم ويحمي مواقفهم. وعلى نحو ما أكده آدم والخاتم للفريق، وأكده كذلك ممثلو حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد كانوا يعتقدون أن حكومة الرئيس، تواديرا، لم تكن مستعدة لتنفيذ اتفاق السلام وأن الرئيس كان في المقابل يكسب الوقت لمهاجمتهم بعد إعادة انتخابه.

16 - واستفاد فرانسوا بوزيزي أيضاً من العلاقات التاريخية بين أعضاء الجماعات المسلحة وعشيرته من أجل توطيد الائتلاف على النحو المفصل في المرفق 2-2.

فرانسوا بوزيزي كزعيم سياسي وعسكري لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير

17 - على النحو الذي أكده للفريق الخاتم وآدم والعديد من أعضاء الجماعات المسلحة، كان الهدف الرئيسي لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير هو السيطرة على بانغي وعزل الرئيس.

18 - وفي أوائل آذار/مارس 2021، صدر بيان مؤرخ 18 شباط/فبراير يؤكد تعيين فرانسوا بوزيزي منسقا عاما لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (انظر المرفق 2-3). وأكدت الوثيقة أيضاً الدور القيادي الذي

ما فتئ يضطلع به منذ إنشاء الائتلاف، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري. ففيما يتعلق بدور فرانسوا بوزيزي السياسي، أكدت مصادر من الائتلاف ومصادر من المخابرات أنه كان يحدد التوجهات الاستراتيجية للائتلاف بالتنسيق مع ثلة من معاونيه الأقربين، بمن فيهم ابنه جون – فرانسيس بوزيزي وآدم. وأشارت تلك المصادر إلى أن فرانسوا بوزيزي كان يؤدي دورا رئيسيا في سياق مبادرات الوساطة الإقليمية (انظر الفقرات 122-126)، ووافق على مضمون جميع البيانات العامة للائتلاف. وحصل بوزيزي، في دوره كزعيم سياسي، على دعم عدد من أعضاء حزبه السياسي كوا نا كوا، ولا سيما جون – أوديس تيا، الذي صاغ بلاغات الائتلاف (انظر المرفق 2-4) وسيرج بوزانغا، وكلاهما مقره في فرنسا. وقد نشر هذا الأخير، وهو المتحدث باسم الائتلاف في أوروبا وأباكار صابون، المتحدث باسم الائتلاف في أفريقيا ومقره تشاد، وجهات نظر الائتلاف على شبكات التواصل الاجتماعي.

19 - وفيما يتعلق بالدور العسكري لفرانسوا بوزيزي، جمع الفريق شهادات من أعضاء في حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة التابعة لأنتي بالاكا تؤكد المشاركة المباشرة للرئيس السابق في الإعداد للعمليات العسكرية للائتلاف وتنسيقها وقيادتها، بما في ذلك الهجوم على بانغي في 13 كانون الثاني/يناير. وتلقى الفريق تأكيدات بأن بوزيزي نسق الأنشطة من خلال محادثات هاتفية مع قادة الجماعات المسلحة وزعمائها المحليين. فعلى سبيل المثال، أفاد أعضاء من مليشيات أنتي بالاكا والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى بأن بوزيزي أمرهم بالاستيلاء مباشرة على مدينة بوكا في مقاطعة أوهام، والتقدم على الطريق الرابطة بين بوكا وبوغانغولو ودامارا في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر 2020.

ائتلاف يسوده غياب التنظيم وانعدام الثقة والتنافس

خليط من الجماعات المسلحة والمصالح والأهداف

20 - بعد إنشاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، كان نور الدين آدم صريحاً ومستعدا لوضع الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في مركز الائتلاف[1]. وأوضح للفريق أن بوزيزي كان باستطاعته أن يضمن وحدة البلد وأن الزعيمين اتفقا على أن يستند تعاونهما إلى شروط ما يسمى "اتفاق نيروبي" (انظر S/2015/936، الفقرات 24-26). وأكد أن القرارات السياسية للائتلاف كان يتخذها هو وبوزيزي.

21 - بيد أن الفصيل العسكري للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى لم يندمج ميدانيا اندماجا كاملا في الائتلاف. فباستثناء مشاركة عناصر بقيادة محمد "ماما" صالح في مقاطعتي كوتو العليا وامبومو (انظر الفقرة 41)، لم تقم الجبهة بأي عمليات عسكرية. ولم يشارك "الجنرال" صالح زبادي، الذي وقّع بيان كامباكوتا بناء على تعليمات آدم، ولم يعط أوامر للمقاتلين الخاضعين لقيادته. وأكد عدد من قادة مناطق الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في مقاطعتي نانا غريبيزي وأوهام أن صالح زبادي كان رئيسهم المباشر، لكنه لم يوجه لهم أبداً أي تعليمات بشأن الائتلاف. وعلى نحو ما أكده أعضاء الجماعات المسلحة من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وكذلك قادة المجتمع المحلي من نانا غريبيزي، يمكن تفسير موقف زبادي بغياب تقديم الدعم اللوجستي له أو لمقاتليه. ويُعزى موقفه أيضاً إلى أن فرانسوا بوزيزي، على نحو ما أكدته مصادر من الائتلاف، عيّن الخاتم رئيسا لأركان الائتلاف.

(1) Mathieu Olivier, "Noureddine Adam: 'Rien n'empêche d'imaginer François Bozizé à la tête de la CPC'", *Jeune Afrique*, 19 January 2021.

ونتيجة لذلك، كان زبادي، وهو عضو في جماعة المسيرية العرقية، مترددا في المشاركة في عملية كان من شأنها تعزيز مكانة جماعة السلامات من خلال الخاتم. ورفض الفرد الخاضع للجزاءات عبد الله حسين (CFi.012)، رغم أنه قائد العنصر العسكري في الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (المجلس الوطني للدفاع والأمن)، صراحة الانضمام إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير أيضاً (انظر المرفق 2-5)، وحال ذلك دون مشاركة عناصر الجبهة في مقاطعتي بامنغي بانغوران وفاكاغا في الائتلاف. بيد أنه كان هناك استثناء واحد هو الفرد الخاضع للجزاءات هارون غاي (CFi.007) الذي اضطلع بدور نشط في جهود الائتلاف للحصول على الأسلحة والذخيرة في السودان (انظر الفقرة 31).

22 - أما الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، فقد أدت مظاهر التنافس داخلها وعدم قدرة الخاتم على ممارسة سلطته الكاملة على المقاتلين، على نحو ما أورده الفريق في تقريره السابق (انظر S/2019/930، الفقرات 20-23)، إلى إضعاف قدرة الجماعة المسلحة بشكل كبير على المشاركة في العمليات. ونفذ "الجنرالات" من محيط الخاتم مخططاتهم الخاصة من خلال اتصالات مع سياسيين من بانغي. ووفقا لأعضاء من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، ففي دامارا، قبل أيام من هجوم 13 كانون الثاني/يناير، قبض أعضاء من الحركة على أحد "الجنرالات" وهو يستخدم هاتفا ساتليا لتزويد مستشارين رئاسيين بمعلومات وإحداثيات نظام تحديد المواقع العالمي.

23 - ولم يمتثل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أو حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار تماما للتسلسل القيادي في الائتلاف. فعلى سبيل المثال، أكدت مصادر سرية أن زعيم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، علي داراسا، اختار أن يتصرف في تعارض مع تعليمات فرانسوا بوزيزي وأن يعطي الأولوية لأحد أهداف الاتحاد، وهدفِه الطويل الأجل المتمثل في السيطرة على الطريق الرابطة بين بانغاسو وزيميو وأوبو، إذ أمر مقاتليه بدعم جماعة الحركة الوطنية لنهضة أفريقيا الوسطى بقيادة محمد صالح في السيطرة على بانغاسو (مقاطعة امبومو). وعلى نحو ما أكده بعض أعضاء حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، فإن ما ورد عن وفاة الزعيم الخاضع للجزاءات وقائد هذه الحركة، عباس صديقي، أثناء القتال في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 أسفر عن ارتباك داخل صفوفها وأضعف فعالية تسلسل قيادتها.

24 - وكان تأثير جماعات مليشيات أنتي بالاكا، التي تفتقر للتدريب على القتال والعتاد، محدوداً جداً خلال القتال. وعلاوة على ذلك، علم الفريق من عناصر من ميليشيات أنتي بالاكا وأعضاء آخرين في الائتلاف أن التوترات ظهرت بسبب عدم تلقي أسلحة أو ذخيرة كان من شأنها أن تتيح لهم القتال مع جماعات في ائتلاف سيليكا السابق أفضل تسليحا وتدريباً. ويعزى غياب المقاتلين من ميليشيات أنتي بالاكا أيضاً في هجوم بانغي - إذ كان من المفترض أن يتسببوا في حوادث في بانغي تسمح لمقاتلي ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير بالدخول إلى العاصمة - إلى انعدام الثقة بين الجهات الفاعلة السياسية المشاركة في الائتلاف.

دور كريم ميكاسوا

25 - خلال تحقيقات الفريق بشأن هيكل الائتلاف، جمع معلومات عن دور كريم ميكاسوا، رئيس البرلمان السابق والمرشح للانتخابات الرئاسية (انظر S/2019/930، الفقرة 40 و S/2018/1119، الفقرة 33).

26 - وفي وقت سابق من عام 2020، أكد للفريق أعضاء ائتلاف سيليكا السابق وأفراد مرتبطون به أن ميكاسوا كان يدفع الجماعات المسلحة والأشخاص من محيط فرانسوا بوزيزي للقيام بعمل عسكري لعزل الرئيس من السلطة. وفي الآونة الأخيرة، أوضح أعضاء من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وكذلك بعض الجهات الفاعلة السياسية، أن ميكاسوا شارك في الإعداد لمحاولة الانقلاب في 13 كانون الثاني/يناير بالتنسيق مع بوزيزي ومحيطه، وكذلك نور الدين آدم وعلي داراسا، وعدد من "الجنرالات" في الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى. ووفقا لتلك الشهادات التي تتفق فيما بينها وتتمتع بالمصداقية، كان ميكاسوا يأمل في رئاسة حكومة انتقالية إذا نجح الانقلاب بقيادة الائتلاف. وبعد فشل الانقلاب، حاول ميكاسوا، وفقا للعديد من أعضاء الائتلاف، إقناع داراسا بجلب التعزيزات ومواصلة الهجوم. وأفيد أنه اتصل بوسيط لإقناع المرتزقة السودانيين بعبور الحدود وحماية داراسا وقواته أثناء تقدمهم نحو بانغي. وأشارت المصادر نفسها إلى أن داراسا لم يقتنع ورفض التقدم، بل وقام بسحب قواته.

27 - وكان انعدام الثقة بين ميكاسوا و فرانسوا بوزيزي عاملا مساهما في رفض مليشيات أنتي بالاكا التي تتخذ من بانغي مقرا لها المشاركة في هجوم 13 كانون الثاني/يناير (انظر الفقرة 24). وكان بوزيزي ومحيطه على اقتناع بأن ميكاسوا كان يحاول خيانة بوزيزي. وفي يوم الهجوم، واجه ماكسيم موكوم أحدَ معاوني ميكاسوا بتلك الشكوك في اتصال هاتفي.

28 - وأبلغ ميكاسوا الفريق بأنه لم يؤد أي دور في ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، سواء فيما يتعلق بإنشائه أو في عملياته العسكرية، وأنه قطع الاتصال ب فرانسوا بوزيزي بمجرد أن أنشأ هذا الأخير الائتلاف. وأكد أن محيط بوزيزي ألقى عليه باللوم في فشل هجوم 13 كانون الثاني/يناير، لكنه أشار إلى أنه لم يكن أبداً ينوي الاستيلاء على السلطة بالقوة.

باء - شؤون اللوجستيات في ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير: تطلعات كبيرة لم تتجسد على أرض الواقع

29 - علم الفريق من مصادر مقربة من قيادة ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير أنه خلال الاجتماع التأسيسي للائتلاف في كامباكوتا (انظر الفقرة 12)، نوقش نهج ثلاثي المحاور فيما يتعلق بشؤون اللوجستيات. فأولا، ناقش ممثلو الجماعات المسلحة الموقعة ما يمكن أن يساهموا به من أسلحة وذخائر ومعدات وعناصر مسلحة. وعلى الرغم من أن الائتلاف أقام صلات الاتصال والتنسيق بين الجماعات وعززها، فإن الشهادات التي جُمعت من مصادر من الجماعات المسلحة تشير إلى أنه، من الناحية العملية، لم يكن هناك تبادل يذكر للأسلحة أو الذخيرة بين الجماعات المنتسبة إلى الائتلاف. ثانيا، كشفت مصادر من الجماعات المسلحة أن فرانسوا بوزيزي قدم ضمانات بأن قيادة الائتلاف قد نظمت الإمداد بالأسلحة والذخيرة والدعم اللوجستي، بتنسيق من ابنه جون - فرانسيس بوزيزي في المقام الأول (انظر الفقرات 30-32). وأخيرا، أبلغت مصادر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومن قوات الأمن الداخلي الفريقَ بأن فرانسوا بوزيزي وابنه كانا يتوقعان انشقاق عدد كبير من أفراد القوات المسلحة للانضمام إلى الائتلاف، وكانا يعتقدان أن ذلك سيتيح للائتلاف إمكانية الحصول على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر. وعلى الرغم من حدوث عدد كبير من حالات الانشقاق والفرار (انظر الفقرة 63)، فذلك لم يولد المستوى المتوقع من الدعم المادي.

شحنات الأسلحة والذخائر والتبرعات والمشتريات بتنسيق من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير

30 - قاد الرئيس السابق، فرانسوا بوزيزي، وابنه جون - فرانسيس بوزيزي عمليات اقتناء الائتلاف للأسلحة والذخيرة. ووفقا لمصادر محلية ومصادر من الجماعات المسلحة، انتقل جون - فرانسيس بوزيزي في كانون الأول/ديسمبر 2020 بين عدد من المدن في الغرب، بما في ذلك بوكارانغا، وكووي، وبوزوم، وبوسيمتيلي (مقاطعة أوهام - بندي)، وكاغا باندورو (مقاطعة نانا غريبيزي)، وماركوندا (مقاطعة أوهام)، مستخدما إما سيارة والده البيضاء من طراز ميتسوبيشي باجيرو أو شاحنته الصغيرة البيضاء من طراز تويوتا هايلاكس من أجل نقل الأسلحة والذخيرة والتخطيط لنقلها والإعداد له مع عدد من المتدخلين. وأوضحت مصادر محلية ومصادر من الجماعات المسلحة أنه أرسل في نهاية كانون الثاني/يناير 2021 ممثلا إلى ماركوندا لتسليم مبلغ إلى مورّد تشادي مقابل عملية نقل لأسلحة صغيرة وذخائر أُرسلت إلى مدينة يوروبا بالقرب من بن - زامبي (مقاطعة أوهام) باستخدام 18 دراجة نارية. وفي نهاية شباط/فبراير، سافر جون - فرانسيس بوزيزي إلى ماركوندا لاستلام شحنة ثانية، شملت، وفقا لعدة مصادر، سلاحا كبير الحجم، وهو مدفع رشاش من عيار 12,7 ملم أو عيار 14,5 ملم. وأكدت مصادر أنه سافر أيضا، في الفترة نفسها تقريبا، إلى سيدو الوسطى، في مقاطعة أوهام، لاستلام شحنة إضافية أكبر من الأراضي التشادية لم تصل في نهاية المطاف.

31 - ووفقا لأعضاء من الجماعات المسلحة، عمل جون - فرانسيس بوزيزي أيضا بالتنسيق الوثيق مع الفردين الخاضعين للجزاءات وقائدي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، نور الدين آدم وهارون غاي، لترتيب تسليم شحنات من الأسلحة والذخيرة من السودان، باستخدام الطريق الرابطة بين تيسي وسيكيكيدي (مقاطعة فاكاغا) ونديلي (مقاطعة بامنغي بانغوران). ووصلت أول شحنة إلى نديلي في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020. ووفقا لمصادر متعددة، وصلت شحنة ثانية في 13 كانون الثاني/يناير 2021 في قافلة تضم 14 شاحنة صغيرة يملكها تجار سودانيون، بمن فيهم شخصان عرّفهما السكان المحليون بأنهما ميسران معروفان في أنشطة الاتجار بالأسلحة من السودان. وعند الوصول إلى نديلي، منع هارون غاي محاولات قوات الأمن الداخلي لتفتيش المركبات وتم نقل الشحنة إلى جون - فرانسيس بوزيزي في بوسانغوا. وأكدت مصادر مقربة من الائتلاف ومصادر من الجماعات المسلحة ومصادر محلية أخرى أنه كان من المتوقع وصول شحنة ثالثة في شباط/فبراير، تتضمن ذخيرة في المقام الأول، لكن عبد الله حسين (انظر الفقرة 21) اعترض طريقها، بالتنسيق مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وظل طريق الاتجار بالأسلحة والذخائر، الذي يعتبر بالغ الأهمية، مغلقا منذ ذلك الحين أمام الائتلاف.

32 - وفي آذار/مارس، أفادت تقارير أن فرانسوا بوزيزي سافر إلى ماركوندا للقاء فرد تشادي. وأفادت مصادر بأنه تلقى وعدا بالحصول على 20 شاحنة صغيرة مجهزة بأسلحة وذخيرة ومقاتلين. وعقب اجتماع على الجانب التشادي من الحدود، تسلم الائتلاف شاحنة صغيرة تحمل أسلحة صغيرة وذخائر، نُقلت، حسب مصادر الفريق، عبر نهر نانا باريا. غير أن الكمية كانت أدنى مما توقعه بوزيزي.

فقدان الجماعات المسلحة المنتسبة للائتلاف كميات كبيرة من الأسلحة وتحديات تعترض إعادة الإمداد

33 - استنفدت الجماعات المسلحة المنتسبة للائتلاف مخزونها من الأسلحة والذخيرة بكميات كبيرة خلال القتال وفقدت عدداً كبيراً من المقاتلين. والأدهى من ذلك أن بعض هذه الجماعات طُرد أيضا من قواعده وانقطعت صلاته بطرق اتجار معينة. ويتضمن المرفق 2-6 لمحة عامة عما استخدمه كل عنصر

من عناصر ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في القتال من حيث اللوجستيات ومستواه الحالي للتسلح وقدرته على إعادة الإمداد.

لمحة عامة عن الجماعات المسلحة المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير والأسلحة وطرق الاتجار

جماعات الائتلاف	*مستوى التسلح*	*الأصناف*	*وسائل النقل*	*المسارات الأساسية المستخدمة*
جماعات أنتي بالاكا	مستوى ضئيل من التسلح	أسلحة حرفية، وبعض البنادق الهجومية، وعدد محدود من القنابل وقاذفات صواريخ	سيرا على الأقدام في المقام الأول بعض الدراجات النارية	متنوعة؛ غير متسقة
الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى	مستوى لا بأس به من التسلح	بنادق هجومية، وقاذفات قنابل، وقنابل صاروخية	الدراجات النارية، عدد محدود من المركبات	سيدو الوسطى، ماركوندا
حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار	مستوى عال من التسلح	بنادق هجومية، وقاذفات قنابل، وقنابل صاروخية، وربما ألغام مضادة للدبابات، وعدد محدود من المدافع الرشاشة	سيرا على الأقدام الدراجات النارية المركبات، بما في ذلك بعض المركبات المجهزة بالأسلحة	طرق متعددة على طول الحدود مع تشاد والكاميرون، بالقرب من بوكارانغا، نغاونداي، بيسون، وطرق أخرى، بما في ذلك طرق الترحال الرعوي
الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	مستوى عال من التسلح	بنادق هجومية، وقاذفات قنابل، بما في ذلك قاذفات قنابل متنقلة، وقنابل صاروخية، وعدد محدود من المدافع الرشاشة	سيرا على الأقدام الدراجات النارية المركبات، بما في ذلك بعض المركبات المجهزة بالأسلحة	من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر موباي/ ساتيما، ومن جنوب السودان عبر بامبوتي والمحور الجنوبي الشرقي، ومن السودان عبر سام أواندجا وفاكاغا، وتدفقات أصغر حجما عبر طرق الترحال الرعوي من السودان وتشاد
الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى [مشاركة محدودة]	مستوى عال من التسلح	بنادق هجومية، وقاذفات قنابل، بما في ذلك قاذفات قنابل متنقلة، وقنابل صاروخية، ومدافع رشاشة	الدراجات النارية المركبات، بما في ذلك بعض المركبات المجهزة بالأسلحة	من السودان عبر طرق فاكاغا، ومن تشاد عبر سيدو الوسطى، وطرق أخرى

جيم - عمليات الابتزاز التي يقوم بها مقاتلو الائتلاف: بداية دورة جديدة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني

34 - كان لتجدد القتال بعد إنشاء الائتلاف أثر إنساني مأساوي. وعلى النحو المبين بالتفصيل في المرفق 2-7، تدهورت مؤشرات الأوضاع الإنسانية مثل التشرد والأمن الغذائي خلال فترة الأشهر الخمسة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى نيسان/أبريل 2021. وفي الوقت نفسه، أبدى جميع الجهات الفاعلة المسلحة تجاهلا تاما للقانون الدولي الإنساني. وارتفع عدد الحوادث ضد العاملين في المجال الإنساني إلى ما متوسطه شهريا 57 حادثا في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وآذار/مارس 2021 مقارنة بمتوسط قدره 35 حادثا في الأشهر الأربعة السابقة[2].

تجمعات المقاتلين توازيها زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان

35 - في الإعلان الأول لكامباكوتا (انظر الفقرة 12)، أبدت الجماعات المنتسبة إلى الائتلاف انفتاحا نحو احترام القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، أبقى مقاتلو الائتلاف "الأمور على حالها"، وانتهكوا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعززوا مواقعهم في بعض المناطق بوصول مقاتلين إضافيين انضموا من جماعات مسلحة منافسة سابقا أصبحت الآن تنتسب إلى الائتلاف.

36 - وفي بوار مقاطعة نانا - مامبيري، التي زارها الفريق في شباط/فبراير وآذار/مارس، فر نحو 500 12 شخص مؤقتا من ديارهم في أعقاب المواجهات العنيفة التي دارت بين الائتلاف والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في كانون الثاني/يناير. ووفقا لمصادر إنسانية، قُتل جنديان من القوات المسلحة أثناء المواجهات التي وقعت يومي 7 و 9 كانون الثاني/يناير، وأصيب 17 مدنيا بجروح، من بينهم ثلاثة أطفال. وتعاظمت أيضا مكانة الجماعة المحلية لميليشيات "أنتي بالاكا" تحت قيادة "الجنرال" مارسيل ندالي وشقيقيه إبراهيم وسيلفان أدامو ندالي مع وصول مقاتلين في كانون الثاني/يناير من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار هم أفضل تدريبا وأوفر عدة. وواصلت الجماعتان انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في تلك البلدة (انظر S/2016/694، الفقرة 98)، دون خوف من أعمال انتقامية تقترفها الجماعات الأخرى. فعلى سبيل المثال، ووفقا لشهادات السكان المحليين والضحايا، قتل "الجنرال" ندالي وجماعته من ميليشيات "أنتي بالاكا" في كانون الثاني/يناير راعيين وسرقوا ماشيتهما، واحتجزوا وعذبوا أفرادا في قاعدتهم في مقاطعة تروبيكانا مدة تفوق أسبوعين. وشهد أيضا انتشار مقاتلي حركة العودة في محافظات مامبيري - كاديي ونانا - مامبيري وأوهام - بندي زيادة موازية في أعمال العنف الجنسي التي ارتكبها مقاتلوها، حيث لوحظ أن الناجين معرضون للخطر بوجه خاص (انظر أيضا S/2021/312، الفقرة 22). فعلى سبيل المثال، تحدث الفريق في مقاطعة نانا - مامبيري في كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى ثلاث ناجيات من ضحايا العنف الجنسي الذي ارتكبه مقاتلون يعتقد أنهم ينتمون إلى حركة العودة.

(2) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Central African Republic", Situation Report database، متاح على الموقع التالي: https://reports.unocha.org/en/country/car/ (تم الاطلاع عليه في 3 أيار/مايو 2021).

إقامة الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى نظام عدالة موازيا باستخدام العنف في بامباري

37 - أُبلِغ الفريق، أثناء بعثاته في بامباري (مقاطعة أواكا)، بأن مقاتلي الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يصحبهم مقاتلون إضافيون تابعون لميليشيات أنتي - بالاكا من مقاطعتي أواكا وكوتو العليا شنوا هجوما على مباني إدارة المقاطعة والشرطة والدرك ونهبوها. وأدى أيضا هذا الهجوم الذي وقع في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، والذي قتل فيه مدنيان (أحدهما قاصر) وأصيب 11 آخرين بجروح، إلى إضعاف الثقة في سيادة القانون لدى المواطنين في جميع أنحاء مقاطعة أواكا[3]. وعيّن علي داراسا، زعيم الاتحاد من أجل السلام، كعوض في بامباري، إدارة موازية غير قانونية، بما في ذلك قوة شرطة قامت باعتقالات تعسفية وأعمال قتل وتعذيب ضد المدنيين. ووفقا لشهادات محلية، في 1 شباط/فبراير 2021، على سبيل المثال، أطلق النار على مدني في منزله بعد أن قاوم الاعتقال على يد فرقة أرسلها "مفوض شرطة" عيّنه داراسا. وفي كانون الثاني/يناير، تعرض أحد الضحايا اعتقلته نفس الفرقة للتعذيب وتوفي في "سجن" يديره الاتحاد من أجل السلام. وشهد الفريق أثرا مماثلا على إمكانية اللجوء إلى القضاء في أعقاب الهجمات التي شنها الائتلاف في مدن أخرى مثل بانغاسو وبوسانغوا.

استهداف العاملين في المجال الإنساني من قِبل الجماعات المنتسبة إلى الائتلاف التي تفتقر إلى القدرات اللوجستية

38 - أسهمت ضآلة القدرات اللوجستية عند الائتلاف (انظر الفقرات 29 إلى 33) إسهاما قويا في انتهاكات القانون الدولي الإنساني الواسعة النطاق، بسبل منها استهداف المنظمات الإنسانية، وفي الغالب من أجل الاستيلاء على مركباتها، وكذلك على معداتها وغيرها من الأصول الملموسة الموجودة في مكاتبها. وأدى هذا الاستهداف مقترنا بزيادة الأنشطة التي قامت بها الجماعات المنتسبة إلى الائتلاف إلى تقليص إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والقدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة (على النحو المفصل في المرفق 2-7). فعلى سبيل المثال، أكدت مصادر محلية للفريق أن مقاتلي الائتلاف استهدفوا منظمتين إنسانيتين في بوسانغوا في 24 شباط/فبراير، وسُرقت أشياء من بينها سيارة. واستهدف مقاتلو الائتلاف أيضا أماكن عمل منظمات إنسانية في بوار وكاغا باندورو، في 27 كانون الأول/ديسمبر، وكذلك في بانغاسو، في 3 كانون الثاني/يناير (انظر الفقرة 41)[4].

أثر انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها الائتلاف مستمرة على الأطفال

39 - تضرر الأطفال من الأعمال التي يقترفها الائتلاف. فقد تعرض عدد من المدارس التي تستخدم كمراكز اقتراع للهجوم والنهب من قبل مقاتلي الائتلاف في يوم الانتخابات (27 كانون الأول/ديسمبر 2020). وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2021، كما هو مفصل في المرفق 2-8، لاحظ الفريق أو أكد حالات احتلال مدارس في جميع أنحاء البلد من قِبل جميع الجماعات الرئيسية المنتسبة إلى الائتلاف. وفيما يتعلق بتجنيد الأطفال، تلقى الفريق تقارير تفيد بأن الاتحاد من أجل السلام، بقيادة علي

(3) تقرير سري، 27 كانون الثاني/يناير 2021.

(4) International Committee of the Red Cross (ICRC), "Central African Republic: ICRC condemns attack on its Bouar office and calls for humanitarian workers to be respected", 28 December 2020.

داراسا، واصل التجنيد القسري للقُصر من طائفة الفولاني، ولا سيما في إيبي في كانون الأول/ديسمبر 2020 وفي أيغباندو في آذار/مارس 2021.

شن هجمات فتاكة على حفظة السلام

40 - على الرغم من تصريحات الائتلاف العلنية التي يزعم فيها أن البعثة المتكاملة لم تكن مستهدفة، فقد تلقى الفريق تقارير تفيد بأن مقاتلي الائتلاف قتلوا سبعة من حفظة السلام في أقل من شهر واحد. وكما تأكد خلال التحقيقات التي أجراها الفريق، أطلق مقاتلون تحت قيادة محمد صالح (انظر الفقرة 41) النار على دورية تابعة للبعثة في 18 كانون الثاني/يناير مما أسفر عن مقتل فردين من حفظة السلام عند جسر مباري (على بعد 17 كيلومترا غرب بانغاسو، بمحافظة مبومو). وفي 15 كانون الثاني/يناير، قُتل أحد أفراد حفظ السلام على أيدي مقاتلي تحالف الوطنيين بالقرب من غريماري (مقاطعة أواكا)، بينما قتل فرد آخر قبل يومين خلال هجوم شنه لائتلاف على بانغي. وفي وقت سابق، في 25 كانون الأول/ديسمبر، هاجم، في سيبوت (مقاطعة كيمو)، مقاتلو الائتلاف الذين كانوا يزحفون صوب بانغي مفرزة تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وهوجم أيضا في الحادث أفراد من حفظة السلام، توفي ثلاثة منهم وجرح اثنان. ويتضمن المرفق 2-9 معلومات إضافية عن جميع حالات الاعتداءات والتهديدات التي تعرض لها حفظة السلام.

مقاطعة مبومو: عمليات نهب وتشريد واسعة النطاق

41 - في مقاطعة مبومو، وفقا لمصادر محلية، كان محمد صالح، زعيم الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى من نزاكو (انظر S/2020/662، المرفق 3-9)، من بين الضالعين الرئيسيين في الهجومين اللذين شنهما الائتلاف على باكوما وبانغاسو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 3 كانون الثاني/يناير 2021 تباعا، بناء على تعليمات نور الدين آدم. وقد تلقى الدعم من "الجنرال" غيندرو المنتمي إلى الاتحاد من أجل السلام (انظر S/2021/87، المرفق 4-7)، وحسين دامبوشا، قائد الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى من بريا (انظر S/2019/930، الفقرات 89 إلى 91)، وبريفات سوكوميتي، وهو قائد محلي لميليشيات "أنتي بالاكا" من باكوما. واستهدف مقاتلو الائتلاف بقيادة صالح مؤسسات الدولة من قبيل قاعدة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، والدرك، ومراكز الشرطة، والسجون في بانغاسو. وفي وقت لاحق، قاموا بعمليات نهب على نطاق واسع للمنظمات الإنسانية ولبعض التجار من القطاع الخاص في المدينة. وأقاموا أيضا نقاط تفتيش لفرض ضرائب على السكان، على سبيل المثال، عند معبر النهر المؤدي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث فر أكثر من 000 15 مدني عند وصول قوات الائتلاف، وفقا لما ذكرته مصادر إنسانية.

أنباء عن وقوع حوادث عنف جنسي عند طرد الجماعات المسلحة من المدن الكبرى

42 - وفقا لمصادر محلية، تمادى محمد صالح ومجموعة مقاتليه في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بعد مغادرتهم بانغاسو إلى نياكاري (التي تبعد 15 كيلومترا عن بانغاسو) في 17 كانون الثاني/يناير 2021، وكان من بين تلك الانتهاكات حالة زواج قسري منسوبة إلى صالح. وفي آذار/مارس، ووفقا لمصادر محلية متعددة، وقع حادثان منفصلان من حوادث العنف الجنسي تعرض لها ضحايا متعددون على أيدي مقاتلي الاتحاد من أجل السلام في ضواحي مدينة أيبي بمحافظة أواكا. وجمع الفريق شهادات مماثلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بتزامن مع انسحاب العناصر المنتمية إلى حركة العودة والاتحاد من أجل السلام والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (بقيادة صالح)، وميليشيات "أنتي بالاكا" من المدن الرئيسية (انظر المرفق 2-10).

دال – تسخير الموارد الطبيعية لتمويل الائتلاف: مثال حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار

43 – لم يعثر الفريق على أدلة تفيد بوضع خطة محددة لجمع الأموال دعما لإنشاء الائتلاف وتمويل عملياته. وعلى الرغم من محاولات تبسيط طرائق التمويل، على سبيل المثال بتكليف جون – فرانسيس بوزيزي بالقيام بهذا الدور، ظل الائتلاف شبكة مفككة كانت كل جماعة مسلحة فيها مسؤولة عن ضمان استقرارها المالي. وواصلت الجماعات المسلحة استخدام الضرائب المفروضة على الأنشطة الاقتصادية (التعدين أساسا) والنهب في المناطق الخاضعة لسيطرتها لدعم عملياتها وشراء الأسلحة (انظر الفقرات 29 إلى 33). ويتضمن هذا الفرع النتائج التي جمعها الفريق بشأن حركة العودة.

قبل اكتساب الائتلاف طابعا رسميا

44 – قبل بدء أنشطة الائتلاف، كانت حركة العودة أقوى جماعة مسلحة في مقاطعتي نانا – مامبيري ومامبيري – كاديبي. وواصلت إدرار الإيرادات عن طريق "فرض ضرائب" على الأنشطة المتصلة بالماشية على نحو ما سبق توثيقه (انظر S/2018/1119، الفقرة 135) وزادت تدريجيا سيطرتها على قطاع الذهب الذي أصبح مصدرا مركزيا للدخل.

فرض الضرائب

45 – أثبتت المعلومات التي تلقاها الفريق أن الجماعة تسيطر على مراكز إنتاج الذهب الرئيسية في المقاطعتين المذكورتين أعلاه، وأنها كثيرا ما تعمل في تعدين الذهب في مقاطعة أومبيلا – مبوكو. وأبلغت عدة سلطات أمنية وتعدينية الفريق أنه من الخطر عليها أن تزور المناطق الخاضعة لسيطرة حركة العودة.

46 – وأجرى الفريق مقابلات مع أكثر من 20 شاهدا، بمن فيهم ناقلون وعمال مناجم وعمال منجميون حرفيون وجامعو معادن يعملون في مواقع التعدين حول أبّا ونيم وبالوكي وباباوا وديلابوكو وأمادا – غازا وفي عدة مناطق حدودية مع الكاميرون. وتكتسي رواياتهم أهمية بالغة لفهم الممارسات الضريبية لحركة العودة.

47 – وبوجه عام، فرضت حركة العودة ضرائب أسبوعية على الجهات الفاعلة في مجال التعدين. ويتفاوت مستوى الضرائب من جهة إلى أخرى، تبعا لمركزها وإيراداتها. فعلى سبيل المثال، يُطلب من عامل مناجم حرفي دفع مبلغ قدره 000 25 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (46 دولارا)، بينما يُطلب من جامع معادن دفع مبلغ قدره 000 35 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (65 دولارا). ووفقا لعدد من الشهود، فرضت حركة العودة على مالكي الأحواض دفع مبلغ يتراوح بين 000 40 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (74 دولارا) و 000 250 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (458 دولارا) حسب حجم الحوض. ولم يتمكن الفريق من تقدير مجموع المبلغ الذي كسبته الجماعة من الضرائب. واستنادا إلى شهادات ستة شهود عملوا في مواقع التعدين التي تقع في محيط بيديري بمقاطعة مامبيري – كاديبي، قدر الفريق أن الضرائب المفروضة على عمال المناجم الحرفيين كانت تدر، في عام 2020، ما يصل إلى 10 ملايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (000 18 دولار) شهريا (عندما يكون النشاط في ذروته) في المواقع الكائنة حول بيديري فقط.

48 – واتبع تحصيل الضرائب من عناصر حركة العودة نظاما راسخا. إذ تصل عناصر مسلحة على دراجات نارية وتنقسم إلى فريقين، يتألف كل فريق منهما مما لا يقل عن ثلاثة عناصر مسلحة وجابٍ واحد

هو المسؤول عن جمع أموال الضرائب وتسجيلها في حاسوب محمول. وأبلغت مصادر عديدة الفريق أن حركة العودة تحدثت حصرا مع منسقي مواقع التعدين الذين أجبروا على تيسير العلاقة بين الجماعة المسلحة والعاملين في المواقع. ووفقا لنفس المصادر، كانت قيادة حركة العودة على علم تام بتفاصيل نظام تحصيل الضرائب هذا. وبصرف النظر عن أموال الضرائب، قامت عناصر حركة العودة أيضا بجمع نسبة مئوية من الإنتاج. ولم يتسن للفريق أن يؤكد ما إذا كانت هذه الممارسة قائمة في جميع مواقع التعدين التي تسيطر عليها حركة العودة أم لا، ولكن خمسة من عمال المناجم في مواقع التعدين حول أبّا أخبروا الفريق أن عليهم تقاسم 25 في المائة من إنتاجهم مع حركة العودة. وكان لدى الجماعة المسلحة عملاء من بين عمال المناجم الذين يتابعون عملية الإنتاج ويبلغون أفرادها.

جهات فاعلة من القطاع الخاص تدفع الضرائب إلى حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار

49 - تلقى الفريق معلومات تفيد بأن الشركات العاملة في المنطقة التي تسيطر عليها حركة العودة تدفع بانتظام "ضرائب أمنية". وأوضحت عدة مصادر للفريق أن الشركات اختارت التعاون مع الجماعات المسلحة نظرا لعجز الحكومة عن حماية استثمارات هذه الشركات. وجمع الفريق شهادات تؤكد صرف شركة Industrie minière de Centrafrique مدفوعات في يالوكيه بمقاطعة أومبيلا - مبوكو وأبّا (انظر S/2021/87، الفقرات 65 إلى 67). وذكرت عدة مصادر أيضا أن شركتي Société minière Thien Pao و HW-Lepo تدفعان مبالغ للجماعات المسلحة.

50 - وكان الفريق قد أبلغ في وقت سابق عن حالات ابتزاز تتعرض لها شركات التعدين في منطقة أبّا (انظر S/2018/729، الفقرتان 102 و 103). وقد أظهرت التحقيقات التي أجراها الفريق مؤخرا أن الحالات المعزولة الموصوفة في عام 2018 أصبحت ممارسة شائعة.

51 - وأُبلغ الفريقُ من عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المكلفة بحماية الشركات، وكذلك المصادر التي عملت لدى شركة Industrie Minière de Centrafrique في عام 2020 وأحد كبار مسؤولي التعدين في الدولة، بأن عناصر من حركة العودة زارت مواقعها مرتين أو ثلاث مرات في الشهر. وفي كل زيارة، تلقت حركة العودة الطعام والوقود والمال من الشركات. ووصلت عناصر حركة العودة على متن أربع دراجات نارية يمتطي كل واحدة منها أربعة عناصر مسلحون. وأبلغت عدة مصادر الفريق أن حركة العودة تلقت مليوني فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (700 3 دولار) من الشركات في كل زيارة.

52 - وعلى نحو ما أكدته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وتمشيا مع الممارسة الشائعة في البلد (انظر S/2018/729، المرفق 7-5)، فإن جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى يعينون لدى شركات التعدين بناء على طلبها لمنع مضايقات الجماعات المسلحة. واستنادا إلى مقابلات مع عدة شهود، بمن فيهم عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، أكد الفريق أن هذه الممارسة لم توقف أنشطة الابتزاز التي تمارسها حركة العودة. ففي قرية لامي (قرب أبّا)، على سبيل المثال، حيث كان لدى شركة Industrie minière de Centrafrique موقع تعدين، هاجم مقاتلو حركة العودة أحد جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وسلبوه سلاحه ومخازن ذخيرته ودراجته النارية وملابسه. ولم تسمح حركة العودة لعناصر القوات المسلحة المعينين لدى هذه الشركة بحمل أسلحتهم خارج مباني الشركة إلا عند مرافقة الموظفين الأجانب. ولم يسمح لهم أيضا بمنع مقاتلي حركة العودة من الاجتماع

مع مسؤولي الشركة. وأبلغت عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الفريق أنهم تلقوا تعليمات من "العقيد" جبريل، قائد حركة العودة في المنطقة.

53 - وقدم الفريق استنتاجاته إلى ممثلي وزارة الدفاع وإعادة إنشاء جيش جمهورية أفريقيا الوسطى وإلى الشركات التي ذُكرت أسماؤها أثناء التحقيقات التي أجراها. وأبلغ ممثلو الوزارة الفريق بأنهم لم يتلقوا هذه المعلومات من ضباط القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المنتشرين في مواقع التعدين.

54 - وخلال اجتماع عُقد مع الفريق في نيسان/أبريل 2021، أنكر ممثل شركة التعدين Thien Pao دفع مبالغ لعناصر حركة العودة. واعترف بأن الشركة تعرضت للمضايقة عندما كان يحرسها رجال الدرك، ولكنه دفع بأنه منذ وصول عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، قبل عامين حسبما أُفيد، لم يتعرضوا لأي تدخلات من جانب حركة العودة. ولم ترد شركة Industrie Minière de Centrafrique وشركة HW-Lepo على طلبات الفريق موافاته بمعلومات.

عقب إنشاء الائتلاف

55 - عندما بدأ الائتلاف شن عملياته العسكرية في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020، استهدُفت شركات التعدين ونُهبت. وبدأ الائتلاف بمهاجمة الشركات في يالوكي يومي 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر 2020 وانتقل بعد ذلك إلى مناطق تعدين أخرى. فشركة التعدين Thien Pao ادعت، على سبيل المثال، أنه خلال الهجمات على موقعيها الكائنين حول أبّا في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، خسرت معدات تبلغ قيمتها زهاء 10 بلايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (18 مليون دولار) (انظر المرفق 2-11). ولئن تعذر على الفريق تأكيد قيمة المعدات المسروقة أثناء الهجمات، فبإمكانه تأكيد أن الائتلاف أجبر شركة التعدين Thien Pao على دفع مبلغ مالي كبير، أي 10 ملايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (000 18 دولار) في موقع التعدين، ومليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (900 1 دولار) عند نقطة تفتيش تابعة للائتلاف في بابوا، في الوقت الذي كانت فيه القافلة التي تضم 24 موظفا أجنبيا تحاول الفرار إلى غاروا - بولاي (الكاميرون).

56 - وعلى الرغم من أن أنباء الاعتداءات المذكورة أعلاه على الشركات انتشرت بسرعة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأقنعت العديد من الجهات الفاعلة في مجال التعدين بمغادرة المواقع، فقد استمرت إلى حد ما أنشطة التعدين التي يقوم بها إما أفراد أو شركات، مما أتاح الفرصة لحركة العودة لمواصلة إدرار الإيرادات. وأبلغ عدة جامعي المعادن ممن يوجد مقرهم في الكاميرون الفريق بأنهم واصلوا عبور الحدود إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وأن عناصر حركة العودة لم يزالوا يفرضون عليهم الضرائب خلال تلك الفترة. وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2021، أجرى الفريق مقابلات مع تجار من بوار أكدوا أنهم قادرون على التجارة في مواقع التعدين في مقاطعة نانا - مامبيري. وفي نيسان/أبريل، أجرى الفريق أيضا مقابلات مع سائقي سيارات الأجرة في بيلوكو على الطريق الرابطة بين بابوا وغاروا بولاي الذين أكدوا أنهم نقلوا بضائع إلى مواقع تعدين في نيم وبابوا وأبّا، وفرضت عناصر حركة العودة وميليشيات "أنتي بالاكا" عليهم ضرائب. وأبلغ عددٌ من اللاجئين من رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى المقيمين في الكاميرون الفريقَ أنهم واصلوا في كانون الثاني/يناير عبور الحدود للعمل في مواقع التعدين الموجودة في محيط بيديري وندونغوري حيث دفعوا رسوما لعناصر من حركة العودة. وأبلغ عمال المناجم في غامبولا (مقاطعة مامبيري - كاديي) التي احتلتها حركة العودة في كانون الأول/ديسمبر 2020 الفريق أيضا بأنهم واصلوا أنشطتهم.

57 - وأكد الفريق أن الأجانب الذين يعملون بالشراكة مع تعاونية التعدين في يالوكي واصلوا، في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، العمل في يالوكي عندما كان الائتلاف يسيطر على المنطقة. وأبلغت مصادر حكومية الفريق أن أويفيو مبيرينده، مدير التعاونية، تمكن من مواصلة أنشطته بسبب دعمه المالي للائتلاف. وفي نيسان /أبريل، أقر مبيرينده في رسالة موجهة إلى وزير المناجم والجيولوجيا بأنه أحد أقارب فرانسوا بوزيزي، لكنه نفى أي صلة له بالائتلاف. وفي 29 نيسان/أبريل، أوضح مبيرينده، في رسالة إلى الفريق، أنه بقي في يالوكي بعد الهجوم الذي شنته حركة العودة لأن عناصر من الجماعة المسلحة نهبت مركبتين من مركباته، وأن سفارة شركائه الأجانب نصحته بالبقاء هناك إلى أن يتحسن الوضع.

58 - وبعد بدء العمليات العسكرية للائتلاف في كانون الأول/ديسمبر 2020، لم تكتف عناصر حركة العودة، بالتعاون مع مقاتلي ميليشيات "أنتي بالاكا"، باحتلال مواقع جديدة على طول المحاور الرئيسية فحسب، وإنما انتشرت أيضا في مناطق جديدة مثل بوار وغامبولا. وقد أجبر ذلك الجماعة المسلحة على سحب بعض العناصر من مواقع التعدين. ووفقا للتحقيقات التي أجراها الفريق، وضعت حركة العودة استراتيجية تجنيد في مخيمات اللاجئين في الكاميرون للحفاظ على قدرتها على جباية الضرائب بينما كان مقاتلوها المحنكون ينتشرون على طول خط المواجهة.

التحول الحاصل منذ الهجوم المضاد ضد الائتلاف

59 - في نهاية كانون الثاني/يناير، أُطرد عناصر حركة العودة من عدة مدن رئيسية، من بينها بوار وغامبولا، بسبب الضغط الذي تعرضوا له من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربين الروس. ولجأ بعض عناصر حركة العودة إلى الأدغال، أو رحلوا باتجاه الحدود مع الكاميرون أو عبروها[5]. وأبلغت عدة مصادر أمنية الفريق أيضا أن حركة العودة لم تقم إلا بتراجع تكتيكي، وأن هذا الانسحاب لم يمنع الجماعة من مواصلة فرض الضرائب.

60 - وفي 8 نيسان/أبريل، على سبيل المثال، وصل 45 مقاتلا من مقاتلي حركة العودة إلى رومدي، وهي قرية تقع بالقرب من أبّا حيث طلبوا 000 20 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (37 دولارا) من كل عامل منجمي حرفي. وأكد الفريق أن عناصر حركة العودة لم يزالوا يسيطرون في نيسان/أبريل على موقع التعدين في لامي بالقرب من أبّا. وأبلغ مسؤولان كبيران في قطاع التعدين الفريق أن وجود عناصر حركة العودة في لامي منع وفدا رسميا من وزارة المناجم والجيولوجيا من التوقف عند الموقع في أوائل نيسان/أبريل أثناء جولة لزيارة مواقع التعدين المتضررة من اعتداءات الائتلاف.

61 - وفي 10 نيسان/أبريل، زار الفريق دومبيكي التي توجد على الطريق المؤدي إلى عدة مواقع لتعدين الذهب حول مبينغ وندونغوري وباكاري وبيديري. وأَبلَغ عناصرُ القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المتمركزون في دومبيكي وعمال المناجم القادمون من المواقع الفريقَ بأن عناصر من حركة العودة لم ينفكوا يدخلون المواقع لجمع الضرائب.

(5) في نيسان/أبريل 2021، أجرى فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى مقابلات مع ثلاثة لاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في غاروا - بولاي أكدوا أنهم شاهدوا أحيانا عناصر من حركة العودة في غاروا - بولاي كانوا يجمعون الضرائب في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن عناصر الحركة عبروا الحدود بأسلحتهم، ولكن لم يكن بوسعه تأكيد هذه المعلومات وقت كتابة هذا التقرير.

62 - وأكد الفريق أن جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربين الروس أقاموا قواعد لهم في مراكز التعدين الرئيسية في البلد. ويرى الفريق أن رصد أنشطة التعدين ينبغي أن يتم في المناطق التي حررت مؤخرا من نفوذ الائتلاف.

ثالثا - حظر توريد الأسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية

ألف - التطورات الحاصلة في قطاع الأمن وإدارة الأسلحة والذخائر

الأزمة الأمنية: حالات الفرار من الخدمة العسكرية، والانشقاق، والانسحاب من الموقع العسكري وما يرتبط بذلك من فقدان المخزونات الحكومية من الأسلحة والذخائر والمعدات

63 - في سياق محاولة الانقلاب التي قام بها الائتلاف، انسحب عدد كبير من عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي من مواقعهم، أو فروا من الخدمة العسكرية أو انشقوا عن الجيش بغرض الانضمام إلى صفوف الائتلاف في مواقع مبثوثة في جميع أنحاء البلد. ويتضمن المرفق 3-1 سردا مفصلا لكيفية تأثير ذلك على القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والشرطة والدرك وما يرتبط بذلك من فقدان للأسلحة والذخائر والمعدات التي لا يزال مصيرها مجهولا إلى حد كبير.

نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية إلى جانب المدربين الروس والقوات الرواندية: العمليات الموجهة ضد الائتلاف

64 - قام الاتحاد الروسي وجمهورية رواندا محاولةً منهما لمواجهة عدم الاستقرار في الفترة التي سبقت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2020، بإسداء المساعدة الأمنية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى عملا باتفاقات ثنائية أُبرمت بين الحكومتين المعنيتين. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، أبلغ الاتحاد الروسي لجنة الجزاءات بأنه سيرسل 300 مدرب غير مسلح لدعم عملية تدريب قوات المشاة والقوات الآلية التابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في مجال توفير الأمن في الفترة التي تسبق الانتخابات وأثناءها. وفي التاريخ نفسه، أخطرت جمهورية رواندا اللجنة بنشر كتيبة مشاة واحدة مجهزة بأسلحة متكاملة بهدف دعم حفظة السلام الروانديين الذين يتعرضون لهجمات، ومساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على ضمان تنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها سلميا في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020. ومنذ ذلك الحين، قامت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بدعم من مدربين روس وقوات رواندية، بعمليات ميدانية بغرض مكافحة الائتلاف.

دور المدربين القادمين من الاتحاد الروسي في العمليات العسكرية واستخدام الأسلحة والمعدات

65 - أبلغ الاتحاد الروسي الفريق بأن مدربيه المنتشرين لم يشاركوا في العمليات العسكرية التي نفذتها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وأن دورهم يقتصر على ما يلي: تدريب طلاب القوات المسلحة في مركز بيرنغو للتدريب بمقاطعة لوباي، وتدريب الشرطة والدرك؛ ونقل أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إلى مناطق العمليات؛ وتزويدهم بالمساعدة الاستشارية في تخطيط العمليات؛ ودعم القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من الناحية اللوجستية لإيصال الذخائر والأغذية والماء والوقود؛ والمساعدة على تنظيم الإجلاء الطبي وتقديم الإسعافات الأولية لأفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الجرحى أثناء العمليات العسكرية. وأبلغ منسق المدربين الروس الفريق بأن جميع المدربين يحملون الجنسية الروسية، وقد جندتهم وزارة الدفاع التابعة للاتحاد الروسي من رابطة تضم أساسا ضباطا عسكريين سابقين تسمى اتحاد الضباط للأمن الدولي (انظر المرفق 3-2). وأكد أن هؤلاء الأفراد وصلوا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بصفة رسمية على متن

طائرات عسكرية تابعة للاتحاد الروسي ولم توظفهم شركة خاصة، خلافا لما ذُكر في التقارير التي قدمها الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعدد من وسائط الإعلام[6]. وأكد الممثل نفسه أيضا أن الأشخاص الذين قدموا الحماية الأمنية المباشرة إلى الرئيس ورئيس الوزراء وعدد من وزراء الحكومة هم أيضا مدربون روس يعملون في إطار نفس التسلسل القيادي.

66 - وعلى الرغم من أن الاتحاد الروسي أبلغ اللجنة بأن المدربين الذين تم نشرهم في كانون الأول/ديسمبر 2020 لن يكونوا مسلحين، فقد لاحظ الفريق عيانا وتلقى شهادات تفيد بأن المدربين الروس الذين يدعمون عمليات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ويوفرون الحماية الأمنية المباشرة لمسؤولي جمهورية أفريقيا الوسطى مسلحون (انظر المرفق 3-3). وأكد ممثلو الاتحاد الروسي في جمهورية أفريقيا الوسطى أن المدربين كانوا مسلحين للدفاع عن أنفسهم واستخدموا تلك الأسلحة حصرا للرد عند إطلاق النار عليهم، ولاحظوا أن الأسلحة والذخائر المستخدمة مصدرها مخزونات قدمها الاتحاد الروسي إلى وزارة الدفاع وإعادة إنشاء جيش جمهورية أفريقيا الوسطى لتلبية احتياجات قوات الأمن التابعة لهذا البلد. ويلاحظ الفريق أن هذا يشكل خرقا لالتزامات المستعمل النهائي التي قدمها الرئيس تواديرا خطيا إلى اللجنة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018 في سياق الأسلحة والذخائر المعفية التي نقلها الاتحاد الروسي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في عامي 2018 و 2019، وشهادة للمستعمل النهائي وقّع عليها وزير الدفاع وإعادة إنشاء جيش جمهورية أفريقيا الوسطى في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020 في سياق ما أُبلغ عنه من مركبات مدرعة وأسلحة نُقلت إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

67 - وجمع الفريق شهادات من عدد كبير من المسؤولين المحليين، والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وقوات الأمن الداخلي، ومصادر على مستوى المجتمع المحلي في مواقع متعددة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين لاحظوا المشاركة النشطة للمدربين الروس في العمليات القتالية الميدانية، ولاحظ كثيرون منهم أنهم غالبا ما كانوا يسبقون القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وهي تزحف قُدما صوب مختلف المدن والقرى عوضا عن اللحاق بها. ولاحظ عناصر وضباط من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تصل رتبهم إلى رتبة عقيد في مناطق العمليات النشطة أن المدربين الروس يعملون بصورة مستقلة تماما، وأن الاتصال يمكن أن يكون صعبا في بعض الأحيان، وأنهم لم يلاحظوا أنهم كانوا يتلقون تدريبات.

68 - وفي مراسلات رسمية مع الفريق، وكما أكد منسق المدربين الروس، شدد الاتحاد الروسي على أن عدد المدربين في جمهورية أفريقيا الوسطى بلغ 532 مدربا حتى 18 نيسان/أبريل 2021 ولم يتجاوز قط 550 مدربا، بما أن المدربين كانوا يتناوبون داخل البلد وخارجه. بيد أن الفريق لاحظ أن مصادر متعددة قدرت هذا الرقم بأنه أعلى بكثير، إذ يتراوح بين 800 و 100 2 مدرب. وتلقى الفريق أيضا شهادات متعددة من مصادر محلية ومصادر تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى مفادها أن من بين المدربين المنتشرين أفرادا يعرّفون أنفسهم بأنهم من رعايا ليبيا والجمهورية العربية السورية وبلدان أخرى (انظر المرفق 3-4 والفقرة 109).

(6) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "CAR: experts alarmed by Government's use of "Russian trainers", close contacts with UN peacekeepers", 31 March 2021; Luke Harding and Jason Burke, "Russian mercenaries behind human rights abuses in CAR, say UN experts", *The Guardian*, 30 March 2021; and Gaël Grilhot, "En Centrafrique, les mercenaires russes accusés d'exactions", *Le Monde*, 5 April 2021.

مصادرة أسلحة وذخائر من قِبل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومدربين روس أثناء عمليات ضد الائتلاف

69 - أكد جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربون الروس الميدانيون أنهم صادروا أسلحة وذخائر من الائتلاف أثناء عمليات عسكرية قاموا بها في مواقع متعددة (انظر المرفق 3-5). ومن خلال رسالة وجهت إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في 8 شباط/فبراير 2021، واجتماعات رسمية عُقدت مع كبار المسؤولين الحكوميين والأمنيين، سعى الفريق إلى الوصول إلى العتاد المصادر بهدف تحليل وتعقب الأسلحة والذخائر التي يتم يجري تهريبها بصورة غير مشروعة إلى مختلف الجماعات المسلحة التابعة للائتلاف. بيد أن الفريق لم يتلق بعد الإذن بتفتيش الأسلحة والذخائر المصادرة.

مصادرة أسلحة وذخائر وعتاد عسكري في بانغي في أيار/مايو 2021

70 - في 10 أيار/مايو، احتجز المكتب المركزي لقمع جرائم قطع الطرق، وهو وحدة خاصة تابعة للشرطة، مواطنا فرنسيا بحوزته كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر والعتاد العسكري (انظر المرفق 3-6). ويعتزم الفريق توجيه رسالة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لطلب معلومات عن ذلك الحادث الذي وقع وقت إعداد هذا التقرير.

تدريب وتجنيد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى

71 - يتضمن المرفق 3-7 لمحة عامة عن التطورات المتعلقة بتدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والتجنيد لفائدتها.

باء - حوادث عدم امتثال الدول الأعضاء لحظر توريد الأسلحة وانتهاكاتها له

عمليات تسليم الأسلحة والذخائر التي تنفذها الدول الأعضاء بما يمثل عدم امتثال لحظر توريد الأسلحة أو انتهاكا له

72 - يشير الفريق أنه تلقى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقارير وأدلة من مصادر موثوقة متعددة عن عمليات تسليم أسلحة وذخائر في مطار بانغي مبوكو الدولي.

73 - وفي 23 و 24 و 25 كانون الثاني/يناير 2021، قامت طائرة من طراز أنتونوف مسجلة في السودان، وتحمل رقمي التسجيل 7709 (ST-ATM سابقا) و ST-ALM (جرى تغييره ربما إلى 7710)، تُشغلها القوات الجوية السودانية، برحلات إلى مطار بانغي مبوكو الدولي. وأبلغت مصادر سرية الفريق بأن تلك الرحلات الجوية سلمت أسلحة وذخائر وعتادا عسكريا إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي كان رئيس أركانها حاضرا في المطار أثناء اثنتين على الأقل من عمليات التسليم المذكورة. وتلقى الفريق أيضا من مصدر سري نسخة من شهادة مستعمل نهائي تحمل توقيع وزير الدفاع وإعادة إنشاء جيش جمهورية أفريقيا الوسطى في 8 كانون الثاني/يناير 2021، توضح تفاصيل شراء أسلحة في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 من قبل مشتر غير مدرج في قائمة الجزاءات وهيئة التصنيع الحربي، وهي مؤسسة دفاع تديرها الدولة في السودان (انظر المرفق 3-8). ويبدو أن توقيت الشراء يوافق توقيت الرحلات الخاصة غير المجدولة المذكورة أعلاه، وشهادات من مصادر سرية بشأن العتاد الذي تم تفريغه من تلك الرحلات. وذكرت شهادة المستعمل النهائي أن المنتجات المدرجة هي للاستخدام الحصري لوزارة الدفاع وإعادة إنشاء الجيش، وتشمل إمدادات من الأسلحة والذخائر التي تتطلب إخطارا مسبقا، مثل كمية كبيرة من المسدسات

وبنادق كلاشنيكوف الهجومية، والرشاشات القصيرة، والرشاشات الثقيلة من عيار 12,7 ملم و 14,5 ملم، وقاذفات القنابل اليدوية. وقد تضمنت أيضا أصنافا تقتضي الحصول على استثناء من اللجنة، مثل 20 من قاذفات الصواريخ المتعددة المواسير من عيار 107 ملم، و 000 1 بندقية من طراز SPG-9 عديمة الارتداد مضادة للدبابات/مضادة للدروع من عيار 73 ملم، مما يمثل انتهاكا محتملا لحظر توريد الأسلحة. وأخيرا، تضمنت كمية كبيرة من الذخيرة مطابقة للأسلحة المدرجة. وقد اتصل الفريق بالسودان طلبا لمعلومات بشأن تلك الرحلات الجوية، ولكنه لم يتلق ردا حتى وقت إعداد هذا التقرير.

74 - وتلقى الفريق معلومات عن ثلاث عمليات تسليم أخرى تشكل حالات عدم امتثال مشتبه فيه (عدم تقديم إخطار مسبق) أو انتهاك محتمل لحظر توريد الأسلحة، رهنا بتأكيد عيار الأسلحة والذخائر المعنية.

75 - وقامت طائرتان من طراز Ilyushin مسجلتان في كازاخستان تحملان رقمي التسجيل UP-I7652 و UP-I7646، استأجرتهما شركة Jenis Air وتملكهما شركة Space Cargo في الإمارات العربية المتحدة، برحلات إلى مطار بانغي مبوكو الدولي، إذ وصلت إليه الطائرة الأولى في 19 كانون الأول/ديسمبر 2020 وغادرته في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، بينما حطت فيه الثانية في 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 وغادرته في نفس اليوم (انظر المرفق 3-9). وقد أبلغت مصادر الفريقَ بنزول أفراد عسكريين وتفريغ معدات عسكرية من تلك الطائرتين. ويلاحظ الفريق أن صلاحية الطائرتين للطيران انتهت، على التوالي، في 19 تموز/يوليه و 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر المرفق 3-10). وأبلغت إدارة الطيران في كازاخستان الفريق بأن عقد الإيجار المبرم بين شركة Jenis Air وشركة Space Cargo قد أنهي منذ 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، وأن الصباغة كانت تغطي لوحات التسجيل الحكومية وأن الشارات كانت قد أزيلت، وأن الطائرتين كانتا قد أعيدتا إلى مالكهما. وعلاوة على ذلك، أكدت شركة Jenis Air أن جميع الموظفين كانوا قد مُنحوا إجازة غير مدفوعة الأجر بناء على أمر صدر في 7 تموز/يوليه 2020. وبذلك أبلغت شركة الطيران الفريق أنه لم يكن من الممكن لشركة Jenis Air أن تنفذ الرحلات المذكورة أعلاه. وجرى الاتصال بشركة Space Cargo والإمارات العربية المتحدة طلبا لمعلومات بشأن هذه الرحلات الجوية، ولكن لم يرد أي رد حتى وقت إعداد هذا التقرير. ويلاحظ الفريق أن إدارة الطيران في كازاخستان ألغت شهادة تعهد الخدمات الجوية الخاصة بشركة Jenis Air في 1 شباط/ فبراير 2021 استنادا إلى معلومات واردة من مجلس الأمن بشأن عدم الامتثال للأحكام المتعلقة بحظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا بموجب القرار 1970 (2011) بصيغته الممددة بموجب القرار 2509 (2020) (انظر المرفق 3-11).

76 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 1 كانون الثاني/يناير 2021، نفذت طائرتا بوينغ 737 وبوينغ 727 مسجلتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت الرقمين 9S-AGD و 9S-AVV، تديرهما، على التوالي، شركتا Gomair و Serve Air Congo، رحلتين إلى مطار بانغي مبوكو الدولي. وأبلغت مصادر سرية الفريق بأن تلك الرحلات الجوية سلمت عددا كبيرا من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وصناديق الذخيرة، وقاذفات القنابل الصاروخية، وأربع رشاشات ثقيلة من عيار 14,5 ملم تتطلب إخطارا مسبقا، وقذائف هاون من عيار 120 ملم تستلزم الحصول على استثناء من اللجنة، وأن مسؤولين من سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى كانوا حاضرين في المطار أثناء عملية التسليم. واتصل الفريق بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وشركتي Gomair و Serve Air Congo طلبا لمعلومات بشأن هذه الرحلات الجوية، ولكن لم يرد أي رد حتى وقت إعداد هذا التقرير.

77 - ويعرض المرفق 3-12 تفاصيل عملية تسليم أخرى من الكونغو في 27 كانون الثاني/يناير 2021.

78 - وقد عرض الفريق هذه الحالات على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى التي أشارت إلى أنها ستنظر في المسألة.

يشكل تقديم الدعم البري والجوي لقوات الدفاع والأمن الوطنية عدم امتثال أو انتهاكا محتملين للحظر المفروض على توريد الأسلحة

79 - وفقا لمصادر متعددة موثوقة، قُدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير قدر كبير من الدعم البري والجوي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، شمل ما لا يقل عن 78 مركبة أرضية، وسبع طائرات هليكوبتر، من بينها عدة طائرات عمودية عسكرية، وطائرتان صغيرتان.

80 - ولاحظ الفريق تسليح بعض المركبات البرية المسلَّمة واستخدامها في عمليات عسكرية وتلقى أدلة فوتوغرافية وشهادات من عدد كبير من المصادر على ذلك (انظر المرفق 3-13). ولاحظ الفريق أيضا وجود عدد كبير من طائرات الهليكوبتر المستخدمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إما تحمل أرقام تسجيل تابعة لهذا البلد أو لا تحمل أي أرقام، وكان بعضها مجهزا بأسلحة، وتلقى أدلة فوتوغرافية على ذلك (انظر المرفق 3-14).

81 - وأخيرا، لاحظ الفريق أن طائرتين صغيرتين من طراز Antonov An-28 وصلتا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وكانتا تُشغَّلان داخلها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لأغراض من بينها عمليات تسليم إمدادات لوجستية إلى المناطق التي كانت تجري فيها عمليات عسكرية، ونَقْل أفراد يُعتقد أنهم محتجزون لأسباب مرتبطة بالنزاع، وتلقى أدلة فوتوغرافية على ذلك. وقد لوحظ أن الطائرتين تحملان رقمي التسجيل TL-KPF و TL-KFT التابعين لجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق 3-15). والفريق ليس على علم بأي إخطار أو طلب استثناء مقدم بشأن تسليم تلك الطائرتين.

جيم - زيادة استخدام ألغام أرضية وأجهزة متفجرة مشتبه فيها، وهو ما يشير إلى الطبيعة المتغيرة للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى

82 - منذ الحوادث الثلاث الأولى التي اشتبه في تنفيذها باستخدام ألغام أرضية في جمهورية أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2020، وثق الفريق زيادة في الحوادث التي شهدت استخدام ألغام أرضية وأجهزة متفجرة أخرى مشتبه فيها، إذ سجلت ثماني حوادث بين شباط/فبراير وأيار/مايو 2021، أسفرت عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة ستة آخرين (انظر المرفق 3-16). ولم يتسن، في أي من الحوادث المسجلة، إجراء أي تحقيق فوري بعد الانفجار أو استعادة الأجهزة من أجل إخضاعها للتحليل الكامل.

دال - انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل قوات الدفاع والأمن الوطنية والمدربين الروس

المدنيون ضحايا استخدام القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربين الروس المفرط للقوة

83 - تلقى الفريق، في عدد من المناطق التي قام بزيارتها، شهادات سرية بشأن الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربين الروس. وفي غريماري، مقاطعة أواكا، وجد الفريق أدلة على الاستخدام المفرط للقوة من جانب جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربين الروس ضد مدنيين في 28 كانون الأول/ديسمبر 2020. واتفقت جميع الروايات المقدمة إلى الفريق على أنه في الوقت الذي وصلت فيه شاحنة تجارية متجهة إلى بانغي إلى نقطة تفتيش مؤقتة، ظهر جنود من القوات المسلحة

لأفريقيا الوسطى وأشاروا إلى السائق بالتوقف. ووفقا لروايات شهود عيان، وبينما كان السائق يحاول التوقف، بدأ إطلاق النار من كلا الجانبين من جانب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومن جانب المدربين الروس من أمام الشاحنة. وفي المجموع، قتل ثلاثة مدنيين وجرح 15 آخرين، من بينهم ست نساء وقاصر واحد. وقد أصيب العديد من الجرحى بعدة طلقات نارية. وأكدت السلطات المحلية في غريماري على أنه لم يُعثر في الشاحنة على أي دليل على وجود صلة لذلك بالجماعات المسلحة. ولم يُفتح أي تحقيق عسكري أو قضائي في حادث إطلاق النار المميت على المدنيين وقت إعداد هذا التقرير.

84 - وأكد منسق المدربين الروس للفريق أنه لم يكن هناك مدربون روس في غريماري وقت وقوع الحادث.

بامباري: إعطاء الأولوية للأهداف العملياتية على حساب القانون الدولي الإنساني

85 - في 15 شباط/فبراير 2021، بدأ جنود في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومدربون روس، بدعم من عناصر من الدرك والشرطة، عملية مدتها يومان ضد الائتلاف في بامباري، استهدفت أساسا المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي وقت مبكر من العمليات، ووفقا لشهادات سكان محليين، دخل عدة عناصر من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الفارين من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربين الروس مسجد التقوى في حي الحاجي حيث كان يوجد مدنيون. واستهدف جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربون الروس المسجد على الرغم من معرفتهم بوجود مدنيين فيه ودون احترام للطابع الديني للمبنى. ووفقا لشهود عيان قابلهم الفريق، لم تُبذل أي جهود للتمييز بين المدنيين والمقاتلين. ودخل جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربون الروس المبنى وواصلوا إطلاق النار داخل المسجد كما تؤكد ذلك الأدلة الفوتوغرافية (انظر المرفق 3-17). ووفقا لمصادر محلية، خلّف القتال 17 ضحية، من بينهم امرأة واحدة على الأقل أصيبت برصاصة طائشة. ورغم أن بعض الضحايا كانوا بالفعل من مقاتلي الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد تمكن الفريق أيضا من تأكيد أن ستة قتلى على الأقل كانوا من المدنيين.

86 - ووفقا لمصادر من المجتمع المحلي، كان معظم "جنرالات" الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم علي داراسا، قد فروا قبل وقت العملية في 15 شباط/فبراير، على غرار مقاتلي ميليشيات "أنتي بالاكا". وتناثر ما تبقى من مقاتلي الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حول مناطق الحاجي وبورنو وإلفاج السكنية، وأطلق بعضهم النار عشوائيا في الهواء من أجل إحداث ارتباك، بينما تنكر آخرون في ملابس مدنية. وقد سبق أن لجأ الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى هذا التكتيك المتمثل في استخدام السكان كدروع بشرية، لا سيما خلال العمليات التي نفذت في أيار/مايو 2018 عندما طردت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الاتحاد مؤقتا من بامباري (انظر S/2018/729 الفقرة 92).

87 - وردا على استفسار من الفريق بشأن الحادث، أشار منسق المدربين الروس أن المتمردين وضعوا مدنيين في وسط المسجد، وأطلقوا النار على عناصر الاتحاد من جدران المسجد، وهو ما سبب تدخل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. بيد أنه نفى أن يكون المدربون الروس قد دخلوا المسجد وأطلقوا النار على المدنيين.

88 - وتبين تحقيقات الفريق أن جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربين الروس أظهروا تجاهلا مماثلا للقانون الدولي الإنساني خلال عمليات أخرى في بامباري، بما في ذلك في موقع "إلفاج" للمشردين داخليا في 16 شباط/فبراير حيث وقع القتال داخل المركز الطبي. ولاحظ الفريق أيضا أن نسبة عالية

من الجرحى خلال العمليتين كانت من النساء والأطفال (ثمان نساء وتسعة أطفال من مجموع الجرحى البالغ عددهم 36 جريحا)، وأن الجرحى عانوا من إصابات ناجمة عن الانفجار والرصاص.

حالات القتل العشوائي على أيدي المدربين الروس

89 - تلقى الفريق تقارير عديدة عن حالات قتل عشوائي ضد مدنيين عزل على أيدي مدربين روس، وتمكن من تأكيد ما يلي. أدلت مصادر محلية قابلها الفريق بشهادات مفادها بأن مدربين روسا أطلقوا النار على مدني أعزل بعد أن واجهوه في 21 شباط/فبراير في إيبي وأردوه قتيلا. وفي 13 كانون الثاني/يناير، قتل مدربون روس شخصين من ذوي الإعاقة رميا بالرصاص، أحدهما في بودول، على بعد 25 كيلومترا من باوا، مقاطعة أوهام - بندي، والآخر في غريماري. وفي جميع تلك الحوادث، ووفقا لأفراد من المجتمع المحلي، بمن فيهم شهود عيان، كان الضحايا مدنيين ولا يحملون أي أسلحة أو يرتدون أي زي رسمي.

90 - وأكد الفريق أيضا أن مدربين روسا كانوا، في 8 آذار/مارس، رفقة عدد من جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في كرادي، محافظة أواكا، أطلقوا النار على مدنيين فولانيين من غوتشيلي. ولاحظ الفريق أنه في محافظة أواكا بوجه عام، استهدف عدد كبير من عمليات القتل المبلغ عنها أفرادا من قبيلة فولاني، وهو ما غذى روايات الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وروايات حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بشأن ضرورة توفير الحماية لهم (انظر S/2020/662، المرفق 4-3). وتحدث أفراد المجتمعات المحلية في العديد من المواقع إلى الفريق عن خشيتهم من أن تعميمات المدربين الروس أثناء عملياتهم - مثل ربط جميع أفراد قبيلة الفولاني بالاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبدرجة أقل، من يحملون آثار وسم[7] على أنهم أعضاء في ميليشيات "أنتي بالاكا" - قد تُعرِّض الأعضاء الذكور في تلك المجتمعات لخطر أكبر.

91 - وكما ورد بالتفصيل في المرفق 3-18، لاحظ الفريق أن الاعتقالات التعسفية وعمليات القتل التي تستهدف المدنيين على أيدي جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربين الروس أدت في بعض الأحيان إلى شن جماعات مسلحة هجمات انتقامية ضد المدنيين، مما أدى إلى إدامة دوامة العنف في البلد.

عمليات النهب والسرقة الواسعة النطاق التي يقوم بها جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربون الروس

92 - في العديد من المواقع التي عبرها أو انتشر فيها جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربون الروس، تلقى الفريق روايات عن أعمال نهب منازل ومباني، اتخذت أشكالا مختلفة من السرقة تشمل سرقة حيوانات المزرعة (مثل الدجاج والماعز) والأدوات المنزلية مثل الأسِرَّة. وأكد عدد من أعضاء السلطات المحلية وأفراد المجتمع المحلي للفريق في بامباري وبوار وبربيراتي أن جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربين الروس استولوا أيضا على أمتعة عالية القيمة مثل النقود والدراجات النارية أثناء عمليات تفتيش المنازل، وعند نقاط التفتيش، وكذلك بعد مقتل مدنيين. وفي بامباري، أكدت قوات الأمن المحلية للفريق أن هذه الأمتعة كانت قد أخذت أثناء عمليات تفتيش أجريت في شباط/فبراير 2021؛ غير أنهم زعموا أن الأمر لم يكن يتعلق سوى بالأمتعة التي كان قد نهبها الائتلاف في كانون الأول/ديسمبر 2020.

(7) غالبا ما يكون الوسم جزءا من طقوس شعائر الانضمام التي يخضع لها الأعضاء الجدد في ميليشيات "أنتي بالاكا" (انظر S/2017/1023، الفقرة 80).

93 - وتعرضت المنظمات الإنسانية أيضا لأعمال نهب على أيدي جنود في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومدربين روس. ففي بوسانغوا، استقى الفريق شهادات بشأن تعرض إحدى المنظمات الإنسانية في 18 آذار/مارس للنهب، إذ تم الاستيلاء على أمتعة من بينها مجموعات مواد مخصصة لضحايا العنف الجنسي تبلغ قيمتها نحو مليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (850 1 دولارا) (انظر المرفق 3-19).

عمليات إعدام بإجراءات موجزة لعناصر مزعومة تابعة لجماعات مسلحة في قاعدة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغاسو

94 - في الفترة بين 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 2 كانون الثاني/يناير 2021، ألقي القبض على ستة أفراد واتهموا بالتعاون مع الائتلاف في بانغاسو، مقاطعة مبومو، وحولها. وأكدت مصادر محلية أن اثنين فقط من أولئك الأفراد عضوان في ميليشيات "أنتي بالاكا" انضما إلى الائتلاف. وأكدت المصادر نفسها أيضا أن اثنين من الستة تعرضوا، أثناء احتجازهم في قاعدة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، للتعذيب والتهديد بالقتل في حالة هجوم الائتلاف على بانغاسو. وردا على ذلك، هاجم مقاتلو التحالف قاعدة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في وقت مبكر من صباح يوم 3 كانون الثاني/يناير 2021. وغادرت عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والدرك والشرطة على عدة دفعات في مركبات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي استدعيت لإجلائهم، في حين كان المدربون الروس وجنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المتبقون آخر من غادر القاعدة على متن مركبة للشرطة. وبعد وصول عناصر الائتلاف إلى قاعدة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى عثروا على خمس جثث وناج واحد. وتبين الأدلة الفوتوغرافية التي اطلع عليها الفريق أن الخمسة أصيبوا بطلقات نارية في برج مياه داخل قاعدة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وأكدت قوات الأمن المحلية التابعة للدولة للفريق أنها ألقت القبض على الأفراد الستة، ولكنها أوضحت أنه بسبب الارتباك السائد أثناء الهجوم الذي شنه الائتلاف على قاعدة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، لم تتمكن من تقديم مزيد من التفاصيل عن مقتل المحتجزين.

صعوبة اللجوء إلى القضاء

95 - أشارت السلطات المحلية وقوات الأمن والمسؤولون القضائيون الذين التقاهم الفريق في عدة مواقع في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى أنه لم يتم إبلاغهم بأي انتهاكات. وادعوا أيضا أن بإمكان الضحايا أن يقدموا شكوى رسمية. غير أنه كما أوضح العديد من محاوري الفريق، فقد اختفى الأفراد منذ كانون الأول/ديسمبر 2020 دون يخلفوا أي أثر بعد احتجازهم من قبل قوات الأمن الوطني والمدربين الروس. ونتيجة لذلك، يخشى الضحايا تقديم شكاوى إلى السلطات المحلية. وعلاوة على ذلك، شارك جنود في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومدربون روس، في بعض المواقع، في مسائل الشرطة. ففي باوا مثلا، هدد مدربون روس بدنيا أحد أفراد الدرك في 27 نيسان/أبريل أثناء مناقشات بشأن تسليم 15 محتجزا كانوا معتقلين لدى الدرك (انظر المرفق 3-20)[8]. ويلاحظ الفريق أيضا أن المستشار الرئاسي فيديل غواندجيكا قال في شريط فيديو عُمم على شبكات التواصل الاجتماعي في 15 آذار/مارس إن التسامح مع بعض السلوكيات هو الثمن الذي يدفع للروس مقابل تقديمهم المساعدة لجمهورية أفريقيا الوسطى على "تحرير البلد" (انظر المرفق 3-21).

(8) تقرير سري، 3 أيار/مايو 2021.

96 - وفي اجتماعات عقدت في نيسان/أبريل مع ممثلي وزير الدفاع وإعادة إنشاء الجيش في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنسق المدربين الروس، أثار الفريق حالات ضلوع جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربين الروس في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأشاروا إلى أنهم كانوا على علم بهذه الاتهامات لكنهم يرفضونها، قائلين إن من مصلحة المتمردين نشر هذه القصص. وفي 30 نيسان/أبريل، ادعى وزير الاتصالات والإعلام، آنج ماكسيم كازاغي، أن الحكومة تنظر في وثيقة صادرة عن بعثة الأمم المتحدة تشير إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها موظفون حكوميون ومدربون روس هو "مجرد ادعاءات"، ولكن الحكومة أصدرت تعليمات إلى وزير العدل وحقوق الإنسان بفتح تحقيق قضائي (انظر المرفق 3-22). وفي 4 أيار/مايو، أنشأ وزير العدل وحقوق الإنسان لجنة مخصصة للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمدربون الروس (انظر المرفق 3-23).

رابعا - انقسام قطاع الأمن إلى فصائل من خلال التجنيد الموازي

97 - ردا على محاولة الانقلاب التي نفذها الائتلاف، جنّد أفراد في الحكومة وقوات الأمن أعضاء في الجماعات المسلحة أو استخدموهم، وهو ما أحدث حالة من الارتباك على أرض الواقع. ويمكن أن يؤدي هذا النمط المستجد إلى إلحاق ضرر كبير طويل الأجل بإصلاح قطاع الأمن، إلى جانب تعريضه قطاع أمن الدولة لخطر الانقسام إلى فصائل.

98 - ويقدم هذا الفرع أربع دراسات حالات إفرادية شملت ميليشيات منظمة على نحو يتيح لها الاشتغال داخل مؤسسات أمن الدولة أو دعما لها. وعلى الرغم من اختلاف خلفيات هذه الجماعات وصلاتها السياسية، فقد تشكلت جميعها من خلال احتواء قادة الجماعات المسلحة والعناصر التابعة لهم. وتلقت كل واحدة من الميليشيات الدعم في شكل مبالغ نقدية، وحصل بعضها على عتاد عسكري سُرّب من المخزونات الحكومية الرسمية المخصصة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أو لقوات الأمن الداخلي، وهو ما يشكل انتهاكا للحظر المفروض. إلى جانب ذلك، فقد تم إغراؤها بوعود بالاندماج الرسمي في الجيش أو قوات الأمن الداخلي.

99 - ولاحظ الفريق أثناء تحقيقاته أن أعضاء في الحكومة يتطلعون إلى إظهار نفوذهم وتعزيز مواقعهم داخل إدارة الرئيس، قد شجعوا على إنشاء بعض من هذه الميليشيات.

ألف - الحرس الرئاسي وميليشيا "les requins"

تجنيد عناصر معروفة من الجماعات المسلحة في الحرس الرئاسي

100 - لم يزل الفريق يلاحظ توسع نطاق ودور التجمع الخاص المكلف بحماية الجمهورية، الذي يشار إليه عموما باسم الحرس الرئاسي (انظر أيضا S/2020/662، الفقرات 72-74، و S/2019/930، الفقرة 146). وأكدت مصادر رفيعة المستوى في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أن إدارة الحرس الرئاسي والتجنيد فيه يتمان بشكل منفصل عن إدارة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومواردها البشرية. ولم تنص خطة الدفاع الوطني على دور وحدة الحرس الرئاسي وعملية التعيين فيها، ولم يجر تنسيقهما كجزء من الإصلاح الجاري لقطاع الأمن. وأبلغت مصادر متعددة، بما في ذلك عناصر رفيعة المستوى من القوات

المسلحة لأفريقيا الوسطى، الفريق بأن التجنيد في الحرس الرئاسي جرى بتكتم وليس من خلال عملية مفتوحة، وأنه تركز على الشباب من حي بوي رابي الذي ينحدر منه الرئيس في المقاطعة الرابعة في بانغي، وأعضاء كنيسته (الكنيسة المعمدانية في نغوباغارا)، وجماعته العرقية (مباكا – مانجا)، وشمل عناصر معروفة بانتمائها إلى ميليشيات "أنتي بالاكا".

101 – ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك تييري ليبيني، الملقب بـ "Colonel 12 Puissances"، وهو مقاتل سابق في صفوف ميليشيات "أنتي بالاكا" تحت قيادة باتريس إدوارد نغايسونا (انظر S/2014/452، الفقرة 5 من المرفق 5). وأكدت الشهادات التي جمعها الفريق من أعضاء ميليشيات "أنتي بالاكا" وأفراد من الحرس الرئاسي أن ليبيني كان فردا من أفراد الحرس الرئاسي. ويعرف ليبيني نفسه، على حسابه على وسائل التواصل الاجتماعي، بأنه أحد أفراد الحرس الرئاسي ونشر عدة صور له وهو "في مهمة" رفقة عنصر آخر من العناصر المعروفة بانتمائها سابقا لميليشيات "أنتي بالاكا"، وهما يحملان أسلحة ويرتديان الزي الرسمي للحرس الرئاسي (انظر المرفق 4-1).

102 – وأكد المدير العام للحرس الرئاسي، اللواء ألفريد سيرفيس، مشاركة عناصر من الحرس الرئاسي في عمليات في بوالي ومبايكي وبوسيمبيلي في سياق الأزمة الأمنية المستمرة، لكنه نفى تورط أعضاء من الجماعات المسلحة فيها.

ميليشيا "Les requins": من مستفزين على الإنترنت إلى مجموعة سياسية عنيفة

103 – أُنشئت حركة "les requins" في حزيران/يونيه 2019 (انظر S/2019/608، الفقرة 33) من قبل إيريتيي دونينغ، موظف حكومي في وزارة النهوض بالشباب والرياضة. وكانت الجماعة في الأصل تنشط على وسائل التواصل الاجتماعي فقط، من خلال نشر معلومات كاذبة وتوجيه تهديدات إلى أعضاء المعارضة السياسية. وهي لم تنخرط في أي أعمال عنف وأعلنت عن حل كيانها في تموز/يوليه 2019 (المرجع نفسه). ومع ذلك، بحلول نهاية عام 2020، كانت حركة "les requins" قد ظهرت من جديد وتوسعت من حيث الحجم والنطاق، معتمدة على قائمة من الحراس غير النظاميين، وهم أساسا أعضاء سابقون في ميليشيات "أنتي بالاكا" يعملون في صفوف الحرس الرئاسي.

104– ووفقا لشهادات متعددة جمعها الفريق، ساءت سمعة حركة "les requins" في بانغي، منذ كانون الأول/ديسمبر 2020 فصاعدا، بوصفها قوة مشبوهة متورطة في عمليات أمنية خارج نطاق القضاء (انظر الفقرة 131). وتمثلت أكثر ممارسات الجماعة شيوعا قيامها، في جنح الظلام بصورة رئيسية وتحت غطاء حظر التجول الذي فرضته الحكومة في 7 كانون الثاني/يناير 2021، باختطاف أفراد من منازلهم أو إخراجهم من حجز الشرطة أو الدرك وإحضارهم إلى مكتب يقع في معسكر كامب دي رو، وهي قاعدة عسكرية تضم مقري كل من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والحرس الرئاسي. إلى جانب ذلك، كان الضحايا ينقلون أحيانا إلى المكتب المركزي لقمع جرائم قطع الطرق (انظر S/2019/608، الفقرتان 95 و 96، والمرفق 6-7). ويتضمن المرفق 4-2 معلومات إضافية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد الحرس الرئاسي.

105 – ووفقا لمصادر متعددة، من بينها أفراد من الحرس الرئاسي، لم تكن حركة "les requins" تشتغل وفقا لتراتبية واضحة، بل كانت تكلف بمهامها على أساس عمليات محددة خارج نطاق القانون. وقد صدرت أوامر من مجموعة من المستشارين الرئاسيين، غالبا تحت ذريعة وجود علاقات مزعومة مع الائتلاف، بتنفيذ

عمليات عنيفة، وفي بعض الأحيان، خدمة لمصالحهم الشخصية. وقد أدى تييري ليبيني دورا مركزيا (انظر الفقرة 101)، إذ كان مكلفا بتنسيق مجموعة مختارة من عناصر الحرس الرئاسي التي تنشط بوصفها عناصر من مليشيا "les requins"، وتزاول أنشطة بالزي المدني ولكن في كثير من الأحيان باستخدام مركبات عسكرية، مما كان يسمح لها بالتنقل في أنحاء المدينة على الرغم من تدابير حظر التجول الصارمة.

106 - وأوضح المدير العام للحرس الرئاسي للفريق أنه ليس على علم بأي تورط لعناصر من تلك الوحدة في أنشطة خارج نطاق عملها.

باء - مجموعات PK5 للدفاع عن النفس: من عدو لدود إلى قوة مساعدة

107 - سبق للفريق أن وصف أنشطة الجماعات التي نصبت نفسها جماعات للدفاع عن النفس في حي PK5، والتي شاركت في القتال ضد بعثة الأمم المتحدة وقوات الأمن الداخلي، وتورطت في العديد من انتهاكات حقوق الإنسان منذ عام 2013 (انظر S/2018/729، الفقرات 61 إلى 69). ووفقا للتحقيقات التي أجراها الفريق، جُند أعضاء معروفون من تلك الجماعات، على الرغم من علاقتهم العدائية التاريخية مع قوات أمن الدولة، على نحو متكتم من جانب مسؤولين حكوميين منذ كانون الثاني/يناير 2021، مشيرين إلى أنفسهم على أنهم "المتطوعون".

108 - وجمع الفريق شهادات من أعضاء جماعات مسلحة، ومن السلطات المحلية وأعضاء في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومجندين وصفوا فيها الآلية التي تقف وراء التجنيد. وقد بدأت العملية في منتصف كانون الثاني/يناير، ونُفذت تحت إشراف مباشر من وزير الداخلية والأمن العام، هنري وانزيت - لينغيسارا، من خلال شبكة من الوسطاء ذوي العلاقات داخل حي PK5. ولعل أبرز مجند كان محمد رحمة الملقب بـ "LT"، القائد الرئيسي لجماعة PK5 للدفاع عن النفس منذ وفاة "الجنرال" نيميري مطر جاموس، الملقب بـ "Force" (القوة)، في حزيران/يونيه 2019. وقد قاد "LT" المفاوضات بشأن عمليات التجنيد مباشرة مع وزير الداخلية والأمن العام. وعلى الرغم من أن 58 مقاتلا تحت قيادة محمد رحمة شاركوا سابقا في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، فقد جندوا من خلال عملية التجنيد الموازية تلك، وقاتلوا، منذ كانون الثاني/يناير 2021، إلى جانب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي والمدربين الروس ضد الائتلاف أساسا على محور بانغي - بوالي - بوسيمبيلي.

109 - ووفقا لمصادر الفريق، تم تقسيم المجندين الجدد إلى ثلاث مجموعات يعتزم نشرها بقيادة الأفراد الآتية أسماؤهم: "LT" الذي يعتبر أيضا "رئيس الأركان" المهيمن على المجموعات الثلاث؛ و "أباكار"، "الكاتب العام" السابق لـ "Force"، المتورط في حملة التشهير العلنية التي استهدفت أربعة من موظفي بعثة الأمم المتحدة في أوائل عام 2020 (انظر S/2020/662 الفقرة 60)؛ وعباس الملقب "كامباتيوا" الذي استولى على مجموعة من المقاتلين المتمركزين في حي PK5 كانوا سابقا تحت قيادة "آبو" (انظر S/2018/729 الفقرة 61). وزُودت كل مجموعة من المجموعات الثلاث بالأسلحة والزي الرسمي للدرك وسيارة درك واحدة. ووفقا لعدد من شهود العيان، سُلمت السيارة أمام سينما "Cinéma Étoile" السابقة في حي PK5 في منتصف كانون الثاني/يناير. وتلقى الفريق أدلة فوتوغرافية تظهر عناصر

من مجموعة PK5 تلك وهم يرتدون زي الدرك وعلى متن مركبات الدرك[9]، و "LT" مرتديا الزي العسكري ويحمل أسلحة عسكرية (انظر المرفق 4-3). وظهرت تلك العناصر جنبا إلى جنب مع أفراد أشارت مصادر الفريق إلى أنهم جزء من فريق المدربين الروس، ولكنهم، وفقا لبعض من المجندين القادمين من حي PK5، قدموا أنفسهم على أنهم مواطنون سوريون وليبيون وشاركوا في عمليات قتالية إلى جانب المجندين (انظر الفقرة 68). وأوضح مجندو PK5 للفريق أيضا أن أحد بيوت وانزيت – لينغيسارا في حي غوبونغو في مقاطعة بانغي الرابعة كان يُستخدم مركزا لوجستيا وملاذا آمنا للعناصر عند عودتها من العمليات، وكذلك لجمع الذخيرة والمدفوعات.

110 - وأكدت العناصر المجندة للفريق أن كل مجند جديد يدفع له، عندما يعمل إلى جانب جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، مبلغ يومي يعادل 000 10 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (18 دولارا) في حال انضمامه وبحوزته سلاح خاص، و 000 2-000 5 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (3,5-9 دولارات) في حال انضمامه دون سلاح خاص. وأفاد البعض أيضا بأنهم حصلوا على بدل شهري (يقال إنه 000 100 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (183 دولارا)). ورغم أن المجندين الذين قابلهم الفريق أشاروا إلى أنهم تلقوا وعدا بأن يتم إلحاقهم رسميا بالدرك، فإنهم لم يحصلوا على أي وثيقة رسمية أو أمر مهمة، وقد كانوا يتلقون رواتبهم نقدا.

111 - وفي شريط فيديو نشر على الحساب الرسمي للحكومة على شبكات التواصل الاجتماعي في 2 آذار/مارس، أعلن وزير الداخلية والأمن العام أن "الحكومة تستخدم حاليا الرئيس السابق لجماعة PK5 للدفاع عن النفس في الميدان ضد المتمردين". وقد استنتج الفريق أن هذا البيان يشير إلى "LT"[10]. وبعث الفريق برسالة رسمية إلى الوزير يلتمس فيها آراءه بشأن النتائج التي توصل إليها الفريق، ولكنه لم يتلق ردا حتى وقت إعداد هذا التقرير. ولم يُبلَّغ الفريق ولا أي من شركاء حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى المشاركين في برامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن بأي خطة إدماج جديدة في قطاع الأمن لفائدة الأعضاء السابقين في جماعات PK5 للدفاع عن النفس.

جيم - تشكيل ميليشيا تابعة للحكومة في مقاطعة فاكاغا لسد طرق الاتجار

112 - على نحو ما هو مفصل في المرفق 4-4، قام عدد من السياسيين، وهم أصلا من مقاطعة فاكاغا، بقيادة وزير النقل والطيران المدني أرنو دجوباي أبازين، بتنظيم وتمويل ونشر ميليشيا تتألف من شباب محليين مسلحين، في أعقاب الانقلاب الفاشل الذي نفذه الائتلاف في كانون الثاني/يناير. وكانت أهدافهم تتمثل في سد ممرات الاتجار بالأسلحة التي يستخدمها الائتلاف للعبور من السودان إلى أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى في بلدة تيسي الحدودية (انظر الفقرة 31) وحماية المجتمعات المحلية من هجمات ميليشيا المسيرية السودانية، على غرار تلك التي نُفذت في بوروماتا في كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر S/2021/87، الفقرات من 37 إلى 41).

(9) يلاحظ الفريق أن مركبات الدرك المعنية كانت تحمل علامات تشير إلى أنها مركبات تبرع بها البرنامج الإنمائي بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية. ويمثل نقلها إلى أفراد ليسوا من رجال الدرك الرسميين انتهاكا لالتزامات المستعمل النهائي التي قطعتها جمهورية أفريقيا الوسطى على نفسها في إطار ذلك التبرع.

(10) انظر الرابط التالي www.facebook.com/gouv.cf/videos/284846843232678/ (اطلع عليه في 5 أيار/مايو 2021).

دال - استخدام جماعة أنتي بالاكا المعروفة بارتكابها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني كقوة مساعدة فعلية للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في غريماري

113 - جمع الفريق أيضا أدلة تثبت أن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في غريماري قدمت الدعم المادي والتوجيه إلى فصيل محلي تابع لجماعة أنتي بالاكا المسلحة يعمل تحت قيادة ديمتري أيولوما، ومعروف بارتكابه انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء مقاطعة أواكا، بما في ذلك ضد السلطات الحكومية، ورعاة الماشية من قبيلة الفولاني، والتجار المسلمين، والعاملين في المجال الإنساني، وحفظة السلام (انظر S/2020/662، المرفق 3-12)[11].

114 - ووفقا لمصادر الفريق، رفض أيولوما في كانون الأول/ديسمبر 2020 طلبات للانضمام إلى الائتلاف واصطف بدلا من ذلك إلى جانب الحكومة، بل إنه سلم عدة مقاتلين من الائتلاف إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وأكدت مصادر محلية متعددة في غريماري وبامباري للفريق أن جماعة أيولوما تلقت في الأشهر التي تلت ذلك الأسلحة والزي الرسمي من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في المنطقة. وتطورت أعمال التعاون إلى إسناد مهام مباشرة، إذ عمل أيولوما وعناصره بالتنسيق مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

115 - فعلى سبيل المثال، في 12 آذار/مارس 2021، بعد أن كان جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات المدربين الروس قد عبروا قرية بانغاو، مقاطعة كوانغو الفرعية، وصل أيولوما وأحرق عددا من المنازل المملوكة لمسلمين ومسجدا. وأشارت مصادر إلى أن التواطؤ بين القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى و أيولوما شجع جماعة أخرى تنتمي إلى ميليشيات أنتي بالاكا في المنطقة على ارتكاب أعمال عنف مماثلة ضد السكان المسلمين.

116 - وعلى الرغم من هذا الدور الجديد المتمثل في توفير الدعم كقوة مساعدة لقوات أمن الدولة، أكدت السلطات القضائية المحلية أن أيولوما لا يزال موضوع مذكرة اعتقال نافذة صدرت في عام 2020 بتهمة قتل أحد حفظة السلام في آذار/مارس من ذلك العام[12].

117 - ولم يجد الفريق أي دليل على أن هذه الاستراتيجية كانت تحظى بتأييد قيادة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغي؛ بل إن المعلومات التي جمعها تشير إلى أنها نشأت عن قرارات اتخذها أفراد من تلك القوات في منطقة غريماري. وقد بعث الفريق برسالة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى يبلغها فيها بهذه القضية وبالقضية المذكورة أعلاه المتعلقة بمقاطعة فاكاغا.

خامسا - الارتباك بشأن إحياء عملية الحوار

118 - أدى عاملان مساهمان إلى مناقشة ضرورة إجراء حوار لتهدئة مظاهر التوتر في البلد. فأولا، أدى انسحاب الجماعات المنتسبة إلى الائتلاف من اتفاق السلام (انظر الفقرة 12) إلى دعوات لإعادة

(11) تقرير سري، 17 آذار/مارس 2021. وفي يونيو/حزيران 2020 وحده، نفذت جماعة دمتري أيولوما 10 هجمات على منظمات غير حكومية ومركبات تابعة للأمم المتحدة. انظر أيضا www.crisisgroup.org/es/node/14407 (جرى الاطلاع عليه في 2 أيار/مايو 2021).

(12) الأمم المتحدة، "البيان الصحفي لمجلس الأمن بشأن الهجوم على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى"، SC/14145، 16 آذار/مارس 2020.

التفاوض بشأن الاتفاق أو على الأقل استعراض آليات تنفيذه. وثانيا، اعترض عدة من زعماء المعارضة بشدة على نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، مما جعل الرئيس المعاد انتخابه بحاجة إلى توطيد شرعيته. ورغم أن مبدأ الحوار حظي بتأييد الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى حد كبير، أُعرب عن آراء متعارضة بشأن معاييره؛ فمنها، على سبيل المثال، مسألة أي الجهات ستشارك في الحوار (هل ينبغي أن يشارك فيه الائتلاف؟)، وما هي الجهة التي سينعقد الحوار برعايتها (هل يتعين وجود وساطة إقليمية؟)، وما هي المسائل التي سيشملها النقاش (هل ينبغي تعديل اتفاق السلام؟).

ألف - الطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية

119 - في 18 كانون الثاني/يناير، أعلنت المحكمة الدستورية فوز توادیرا في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بنسبة 53 في المائة من الأصوات المدلى بها (انظر المرفق 5-1). بيد أن نسبة المشاركة في الاقتراع الذي أجري في 27 كانون الأول/ديسمبر كانت منخفضة جدا (35 في المائة من الناخبين المسجلين). وبسبب عمليات الائتلاف (انظر S/2021/87، الفقرة 16)، لم يتمكن أكثر من نصف الناخبين من التصويت، بمن فيهم معظم الناخبين المقيمين في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي معقل اثنين من المنافسين الرئيسيين لتوادیرا، هما أنيسيت - جورج دولوغيلي ومارتن زيغيليه.

120 - وأعرب زعماء المعارضة، قبل يوم الانتخابات وبعده، عن قلقهم إزاء تأثير الوضع الأمني على قدرة الناخبين على المشاركة، وكذلك قدرة المرشحين على القيام بحملاتهم الانتخابية (انظر S/2021/87، الفقرة 11). واعتبروا أنه بفضل الحماية التي توفرها قوات الأمن، فقد أتيحت للرئيس فرص أخرى كثيرة للقيام بحملات خارج العاصمة. وأشار هؤلاء الزعماء أيضا إلى عدة انتهاكات لقانون الانتخابات، مما يلقي، حسبما ذكروا، شكوكا كبيرة على مصداقية النتائج (انظر المرفق 5-2). وشمل ذلك، كما لاحظ مراقبون مستقلون (انظر المرفق 5-3)، عددا كبيرا من الأصوات بالوكالة وعدم توزيع سجلات التصويت على ممثلي المرشحين في العديد من مراكز الاقتراع. وفي 19 كانون الثاني/يناير، رفض منبر المعارضة الرئيسي، تحالف المعارضة الديمقراطية - 2020 (انظر S/2020/662، المرفق 2-2)، الذي يضم المرشحة المنافسة التي احتلت المرتبة الثانية أنيسيت - جورج دولوغيلي، الاعتراف بفوز توادیرا (انظر المرفق 5-4).

121 - ويضم المرفق 5-5 معلومات عن الانتخابات التشريعية التي حصل خلالها حزب توادیرا، Mouvement des cœurs unis (حركة القلوب المتحدة)، على أغلبية بسيطة من المقاعد في الجمعية الوطنية.

باء - المبادرات الإقليمية و "الحوار الجمهوري" الذي أعلنه توادیرا: صيغ متباينة للحوار

مبادرات الوساطة الإقليمية

122 - في 27 تشرين الثاني/نوفمبر و 26 كانون الأول/ديسمبر 2020، دعت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى إجراء حوار في جمهورية أفريقيا الوسطى[13]. وأعلنت أيضا تعيين وسيط دائم تابع لها (لم يعين بعد)[14].

123 - وفي 8 شباط/فبراير 2021، اجتمع رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، جيلبرتو فيريسيمو، يرافقه ممثلون تشاديون، مع وفد من الائتلاف في مندو (تشاد)، استعدادا لعقد حوار محتمل يجمع ممثلي حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والائتلاف، والمعارضة السياسية. وقد أثارت أنباء هذا الاجتماع انتقادات شديدة من جانب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى التي رأت أنه لا ينبغي إجراء حوار مع قادة الائتلاف الذين تعتبرهم "إرهابيين". وأعرب عدة مستشارين للرئيس علنا عن رأي مفاده أن مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لم تتسق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن الحل الوحيد بالنسبة للذين انضموا إلى الائتلاف ينبغي أن يكون قضائيا أو عسكريا (انظر المرفق 5-6). ورأى عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين الذين التقاهم الفريق أيضا، رغم تأييدهم مبدأ الحوار، أن إشراك قادة الائتلاف، ولا سيما فرانسوا بوزيزي، يمكن أن يتعارض مع مكافحة الإفلات من العقاب وأن يفسر على أنه مكافأة لاستخدام العنف.

124 - وردا على هؤلاء المنتقدين، أكد ممثلو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن مشاورات مع قادة الائتلاف أجريت بالتشاور مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، ووفقا للقرارات المتخذة خلال اجتماعي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المذكورين أعلاه في 27 تشرين الثاني/نوفمبر و 26 كانون الأول/ديسمبر 2020، وكذلك في مؤتمر القمة المصغر للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في لواندا في 29 كانون الثاني/يناير 2021. وأكدوا أيضا أن هذه المشاورات تهدف أساسا إلى جعل قادة الائتلاف ملتزمين بوقف إطلاق النار، ولن تقف في طريق أي إجراءات قضائية ضد أعضاء الجماعات المسلحة (انظر المرفق 5-7).

125 - وأجريت بعد ذلك سلسلة جديدة من المشاورات مع قادة الائتلاف في جنوب تشاد، وفي مندو، وفي سار، في الفترة 21-24 شباط/فبراير وفي أواخر آذار/مارس على التوالي. وذكر قادة الائتلاف ومصادر دبلوماسية أن تلك المشاورات قادها ممثلون عن أنغولا وتشاد بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. واقترح على قادة الائتلاف الذهاب الى المنفى مقابل التزامهم بوقف القتال.

126 - ويتضمن المرفق 5-8 معلومات عن الانتهاكات المبلغ عنها لحظر السفر التي قام بها فرانسوا بوزيزي في سياق المشاورات المذكورة أعلاه في جنوب تشاد.

---

(13) Economic Community of Central African States (ECCAS), "Déclaration des chefs d'État et de gouvernement sur la situation politique et sécuritaire en République centrafricaine", twenty-eighth ordinary session, Libreville, 27 Novembre 2020, and "Déclaration de la dixième session extraordinaire de la Conférence des chefs d'État et de gouvernement de la CEEAC sur la grave détérioration de la situation sécuritaire en République centrafricaine", Brazzaville, 26 December 2020.

(14) وجه أيضا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 16 شباط/فبراير ومجلس الأمن في 12 آذار/مارس 2021 دعوات لإجراء حوار؛ انظر: Union document PSC/PR/COMM. (CMLXXIX)، وقرار مجلس الأمن 2566 (2021).

الحوار الجمهوري برعاية الرئيس

127 - في نيسان/أبريل، انخرط الرئيس في حوار جمهوري وطني شارك فيه، في جملة أفراد آخرين، ممثلون عن المجتمع المدني والمعارضة السياسية، في ما اعتبره معظم الشركاء الدوليين أنه محاولة للتصدي لمبادرات الوساطة الإقليمية (انظر المرفق 5-9). وأبلغ مستشارو الرئيس الفريق بأن الهدف من الحوار الذي جرى تحت رعاية الرئيس لم يكن هو إعادة فتح باب النظر في الاتفاقين القائمين (منتدى بانغي بشأن المصالحة الوطنية الذي عقد في أيار/مايو 2015، (انظر S/2015/344)؛ واتفاق السلام المبرم في شباط/فبراير 2019)، وإنما هو بالأحرى تقييم التقدم المحرز فيهما وتعزيز تنفيذهما.

128 - وأشار مستشارو الرئيس أيضا إلى أن المناقشات مع الجماعات المسلحة، التي لم توجَّه إلى الدعوة للمشاركة في "الحوار الجمهوري"، سوف تستمر في إطار اتفاق السلام. ومع ذلك، شرع الرئيس أيضا في استعراض آليات تنفيذ الاتفاق، اعترافا منه بتنفيذه المحدود. وتضمنت التوصيات الناجمة عن الاستعراض دعوة جديدة لتحديد تدابير عقابية وتنفيذها في حالة انتهاك الاتفاق، على النحو الوارد في المادة 35 منه (انظر أيضا الفقرة 15 من الوثيقة S/2019/930 والفقرتين 12 و 102 (ب) من الوثيقة S/2020/662). بيد أن الاستعراض لم يقترح تعديل قيادة اللجنة التنفيذية للرصد على نحو ما قد أوصى به عدة شركاء دوليين (انظر المرفق 5-10).

129 - وفي مؤتمر قمة مصغر جديد عقده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في 20 نيسان/أبريل، أعرب المؤتمر عن تأييده لكلا النهجين المذكورين أعلاه. ورحب المشاركون بـ "الحوار الجمهوري" الذي بدأه الرئيس، وكذلك بنتائج المشاورات التي قادتها أنغولا والتي أسفرت عن التزام ممثلي الجماعات المسلحة بوقف إطلاق النار[15].

جيم - الجو الصدامي الذي يسود الساحة السياسية

130 - تقوض بشدة احتمال إسهام "الحوار الجمهوري" الذي بدأه الرئيس في تيسير المصالحة الوطنية الفعالة بسبب التوترات الشديدة بين الجهات السياسية الفاعلة الموصوفة أدناه، والتي أدت إلى قرار أعضاء تحالف المعارضة الديمقراطية - 2020 عدم المشاركة في العملية.

131 - وفي خطاب بمناسبة العام الجديد، وصف الرئيس منبر تحالف المعارضة الديمقراطية - 2020 بأنه "طليعة الائتلاف" (انظر المرفق 5-11). وفي الأسابيع اللاحقة، أعرب زعماء المعارضة السياسية عن قلقهم إزاء استهداف السياسيين، لا سيما بعد إعلان حالة الطوارئ في 21 كانون الثاني/يناير (انظر المرفق 5-12). فعلى سبيل المثال، أكدت مصادر للفريق أن كريستيان غزام - بيتي، وهو عضو في حزب اتحاد النهضة من أجل أفريقيا الوسطى الذي يتزعمه أنيسيت - جورج دولوغيلي، اضطر إلى الاختباء لعدة أسابيع بعد هروبه من محاولات الاعتقال خارج نطاق القضاء التي قام بها الحرس الرئاسي (انظر الفقرة 104).

132 - وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، مُنع أيضا العديد من السياسيين (كاثرين سامبا - بانزا، ومارتن زيغيلي، وكريم ميكاسوا، وأنيسيت - جورج دولوغويلي) من مغادرة جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي 2 نيسان/أبريل، كان الثلاثة الآخرون من هؤلاء السياسيين الأربعة أيضا موضوع طلب برفع الحصانة

(15) International Conference on the Great Lakes Region, "Communiqué final: minisommet de la CIRGL sur la situation politique et sécuritaire en République centrafricaine", Luanda, 29 January 2021.

البرلمانية عنهم (انظر المرفق 5-13). وأبلغت السلطات القضائية الفريق بأن هذا الإجراء مطلوب لجلسات الاستماع في سياق التحقيقات الجارية بشأن الائتلاف واحتمال توجيه الاتهام إليهم باعتبارهم رعاة له.

133 - وقد غذت مشاركة أعضاء أحد كيانات تحالف المعارضة الديمقراطية - 2020 في الائتلاف، أي حزب كوا نا كوا الذي يتزعمه فرانسوا بوزيزي، (انظر الفقرة 18) والتحالف الانتخابي بين حزب كوا نا كوا وحزب أوركا الذي يتزعمه دولوغيلي (انظر S/2021/87، الفقرة 18)، الخطابَ الذي يربط أعضاء المعارضة السياسية بالتمرد المسلح. وفي الوقت نفسه، أعرب معظم الشركاء الإقليميين والدوليين الذين قابلهم الفريق عن قلقهم الشديد من أن جميع أعضاء المعارضة السياسية يعاملون بصورة منهجية على أنهم مشتبه في تعاونهم مع الائتلاف، وهو ما اعتبروه محاولات من جانب الحكومة لإسكات صوت جميع المعارضة السياسية.

سادسا - التوترات الإقليمية كعامل يساهم في تعقيد التوصل إلى حل للنزاع

134 - اتسمت الفترة قيد الاستعراض بزيادة غير مسبوقة في التوترات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وعدد من شركائها الخارجيين، وخاصة الدول المجاورة، وفي بعض الأحيان بين الشركاء أنفسهم. ويرى الفريق أن هذه الحالة يمكن أن تزيد من تعقيد جهود تسوية النزاع.

ألف - ذروة التوترات بين جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

135 - ظلت منظمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دون الإقليمية في طليعة الجهود المبذولة لإدارة النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى لما يقرب من 15 عاما. وأدى الاختلاف المذكور أعلاه في وجهات النظر بشأن معايير الحوار إلى توتر العلاقات بين الجماعة الاقتصادية (أي قيادتها وبعض الدول الأعضاء فيها) وبين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وعقب الاجتماع الذي عقد في 8 شباط/فبراير بين ممثلي الائتلاف والجماعة الاقتصادية(انظر الفقرة 123)، نظمت عدة مظاهرات في بانغي احتجاجا على جهود الوساطة التي تبذلها المنظمة، والتي وصفها رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بأنها "أعمال غير ودية وعدائية" (انظر الفقرة 149 والمرفق 5-7). وفي هذا السياق، استدعي ممثل الجماعة الاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى لإجراء مشاورات.

136 - وقد ظلت التوترات بين بعض الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وبين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى كامنة لعدة أشهر. وكما أكدت مصادر دبلوماسية، فإن مشاركة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في إدارة أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى منذ كانون الثاني/يناير 2021 جاءت من محاولة الرئيس توادير لتشجيع رئيس أنغولا، وهو أيضا رئيس المؤتمر، على الاضطلاع بدور قيادي[16]. وبصورة أدق، كان رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى مترددا في أن يرى الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية في الجماعة الاقتصادية تواصل قيادة الجهود الدبلوماسية في بلده، ولا سيما الكونغو التي أعرب رئيسها، بصفته رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عن اهتمامه بأن يصبح وسيطا للأزمة مرة أخرى.

(16) أنغولا دولة عضو في كل من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. بيد أن أنغولا لم تقم قط بدور وساطة في جمهورية أفريقيا الوسطى باسم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وتقود تشاد أو غابون أو الكونغو تقليديا جهود السلام التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. انظر أيضا: " Crise en Centrafrique: comment le Président angolais Lourenço reprend la médiation en main", *Jeune Afrique*, 3 February 2021.

باء - انعدام الثقة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبعض جيرانها

137 - في مناسبات عديدة، بما في ذلك في الاجتماعات المعقودة مع الفريق أو أثناء دورات اللجنة التنفيذية لرصد اتفاق السلام، عرضت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الأزمة الراهنة بكونها نتيجة عوامل خارجية، واضعة دور البلدان المجاورة في بؤرة الاهتمام.

تشاد

138 - في يوم الهجوم الذي شنه الائتلاف على بانغي (13 كانون الثاني/يناير)، عرض وزير الداخلية والأمن العام في جمهورية أفريقيا الوسطى على التلفزيون الوطني فردا قدمه على أنه أحد مقاتلي الائتلاف من تشاد (انظر المرفق 5-14). ودعم هذا العرض التليفزيوني روايةَ الحكومة التي تصور الائتلاف على أنه يتألف من مرتزقة أجانب بشكل حصري تقريبا.

139 - وأسهمت هذه الخطابات، التي لا تعكس الواقع إلا بشكل جزئي، وفقا لتحقيقات الفريق (انظر المرفق 2-6)، في زيادة التوترات مع الدول المجاورة التي فسرتها على أنها اتهامات ضدها. وفي 14 كانون الثاني/يناير، أصدر وزير الخارجية والتكامل الأفريقي وشؤون التشاديين بالخارج في جمهورية تشاد بيانا أعرب فيه عن أسفه لتورط مواطنين تشاديين في جماعات مسلحة تعمل في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكنه أعرب أيضا عن أسفه لاستراتيجية الاتصال التي استخدمتها حكومة هذا البلد لتصوير تشاد على أنها مسؤولة عن الأزمة (انظر المرفق 5-15). وأشار البيان أيضا إلى سياسة تشاد بعدم التدخل في شؤون البلدان المجاورة. وفي وقت لاحق، نفت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في بيان مؤرخ 25 كانون الثاني/يناير اتهام تشاد بالتدخل في شؤونها (انظر المرفق 5-16).

140 - وأعربت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في اجتماعات مع الفريق أيضا عن استيائها من حصول أعضاء الائتلاف على أسلحة من الأراضي التشادية (انظر الفقرات 30-33) أو من تمركزهم في تشاد. وعلى سبيل المثال، أبلغت السلطات القضائية في جمهورية أفريقيا الوسطى الفريقَ بأنها قدمت إلى السلطات التشادية في أوائل شباط/فبراير أمرا دوليا بإلقاء القبض على المتحدث باسم الائتلاف، أباكار سابون، وطلبا بتسليمه. ولم تسنح للفريق فرصة مناقشة هذه المسألة مع حكومة تشاد (انظر الفقرة 3)، ولكنه يلاحظ أن سابون واصل منذ ذلك الحين العمل بوصفه المتحدث باسم الائتلاف من الأراضي التشادية.

السودان

141 - أعربت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا عن قلقها إزاء وجود أعضاء الائتلاف على الأراضي السودانية. وأبلغت الفريق بأنها قد قدمت في أواخر كانون الثاني/يناير مذكرة توقيف دولية ضد نور الدين آدم، زعيم الائتلاف الخاضع للجزاءات، وطلب تسليمه. ولا يعرف الفريق رد فعل السودان على هذا الطلب.

142 - وفي شباط/فبراير 2021، أبلغت السلطات السودانية الفريق بأن استقرار آدم في الخرطوم في عام 2018 (انظر S/2019/608، الفقرة 18؛ و S/2019/930، الفقرات 168-171) قد حصل على تأييد المنظمات الإقليمية، التي كانت تقود آنذاك جهود الوساطة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان استمرار وجود آدم خارج جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لهم، وسيلة لرصد أنشطته والحد من قدرته على أداء دور سلبي في النزاع. وأعربت أيضا عن قلقها من أنه في حال اعتقال آدم، يمكن أن يتولى أفراد أكثر تطرفا قيادة جماعات ائتلاف سيليكا السابق.

الدول المجاورة بوصفها ضحايا لعدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

143 - أعرب جميع ممثلي السلطات الكاميرونية والتشادية والسودانية الذين قابلهم الفريق عن استيائهم من نشر روايات تصف البلدان المجاورة بكونها مسؤولة عن أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبرزوا جهود بلدانهم الرامية إلى منع الجماعات المسلحة العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى من إقامة قواعد خلفية على أراضيها، وأكدوا من جديد أن العائق الرئيسي أمام زيادة كفاءة مراقبة الحدود هو القدرات المحدودة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (انظر S/2021/87، الفقرات 43-46). وأبلغت السلطات السودانية الفريق بأن 500 جندي قد نشروا في المنطقة الحدودية كجزء من القوة الثلاثية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان، بالإضافة إلى عناصر قوات الدعم السريع في أم دافوك (على الجانب السوداني من الحدود). وجددت أملها في أن تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من تعزيز مساهمتها في القوة الثلاثية سواء من حيث الجنود أو اللوجستيات (المرجع نفسه). وفي اجتماع مع الفريق، أكدت السلطات الكاميرونية استعدادها للبدء في القيام بدوريات متزامنة مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، على نحو ما نوقش خلال اجتماع عقدته مع جمهورية أفريقيا الوسطى في غاروا - بولاي (الكاميرون) في أيلول/سبتمبر 2018 (المرجع نفسه، المرفق 3-15).

144 - وأكد ممثلو البلدان الثلاثة أيضا الأثر السلبي المترتب على بلدانهم نتيجة للسيطرة المحدودة التي تمارسها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على أراضي بلدها. وأعرب ممثلو تشاد والسودان، على وجه الخصوص، عن قلقهم إزاء وجود متمردين تشاديين وسودانيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، واعتبروا ذلك تهديدا لاستقرار بلديهم. وأشاروا، في جملة أمور، إلى المتمردين الموجودين في منطقة سام - وانغا (مقاطعة كوتو العليا) الذين، كما ذكر الفريق في تقريره عن منتصف المدة (انظر S/2021/87، الفقرات 28-31)، استقروا بدعم من زكريا داماج، وهو زعيم جماعة مسلحة يدعي أنه مقرب من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

145 - وردا على ذلك، أبلغت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الفريق بأن جهودها الجارية من شأنها أن تسهم في التخفيف من شواغل البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، نشر في أوائل آذار/مارس، لأول مرة منذ عام 2011، 30 جنديا من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في آم دافوك (جانب جمهورية أفريقيا الوسطى من الحدود، مقاطعة فاكاغا) على الحدود مع السودان، حيث لاحظ الفريق إسهامهم في مراقبة الحدود على الرغم من التحديات اللوجستية والأمنية. وفي 16 نيسان/أبريل، تعرضت دورية تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لهجوم على طريق أم دافوك - بيراو، أفادت التقارير أن مقاتلين من الميسيرية قادمين من السودان هم من شنه، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى[17].

بناء الثقة واللجان المشتركة

146 - يرى الفريق أنه في سياق انعدام الثقة بين الجهات الفاعلة الإقليمية، ينبغي أن يكون تعزيز الحوار بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها ذا أولوية، بما في ذلك من خلال اللجان الثنائية المشتركة (انظر S/2019/608، الفقرة 111 (ب)). وللأسف، لم يحرز أي تقدم في تفعيل أو إعادة تفعيل اللجان المشتركة في الأشهر القليلة الماضية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتجدد القتال في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(17) تقرير سري، 19 نيسان/أبريل 2021.

جيم - امتداد الخلاف إلى خارج المنطقة

147 - امتد الخلاف الدبلوماسي أيضا إلى خارج منطقة وسط أفريقيا. فعلى سبيل المثال، كانت حركة الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود من تشاد دعما للائتلاف موضوع تبادل للبيانات بين سفارة الاتحاد الروسي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى وبين وزارة الخارجية والتكامل الأفريقي وشؤون التشاديين في الخارج في تشاد (انظر المرفق 5-17). وشكك سفير الاتحاد الروسي في بانغي، الذي صور أعضاء تحالف المعارضة الديمقراطية - 2020 على أنهم مرتبطون بالائتلاف، في الحاجة إلى أن يتحاور الرئيس مع المعارضة (انظر المرفق 5-18)، وهو ما يتعارض مع دعوات الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للمصالحة بين الجهات السياسية الفاعلة.

دال - دور استراتيجيات الاتصال في تأجيج حدة التوترات الإقليمية والدولية

148 - شدد الفريق في تقاريره السابقة على جسامة الدور الذي تؤديه حملات التشهير في تأجيج التوترات، وفي إثارة أعمال العنف، في بعض الأحيان، في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2020/662، الفقرات 58-63)[18]. وبرهنت التقارير الأخيرة التي أعدتها منظمات بحثية أن جمهورية أفريقيا الوسطى هي مسرح لعمليات الاتصال والتضليل على وسائل التواصل الاجتماعي[19]، حيث وثق أحد التقارير محاولات عبر الإنترنت تقوم بها شبكات مرتبطة بحزب توادیرا، حركة القلوب المتحدة، لتشويه سمعة المنافسين في سياق الانتخابات[20].

149 - وفي الأشهر القليلة الماضية، لاحظ الفريق الاستخدام المنهجي لاستراتيجيات الاتصال للطعن في جميع الجهات الفاعلة التي تعتبر معارضة لمواقف الحكومة، سواء كانت وطنية أو خارجية. فأولا، نظمت مظاهرات في بانغي ضد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في منتصف شباط/فبراير (انظر الفقرة 135) وضد البعثة المتكاملة في نيسان/أبريل وأيار/مايو، واتهمت المنظمتان بإجبار حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء حوار مع قادة الائتلاف. ووصف ممثلو الحكومة للفريق هذه الأعمال باعتبارها عفوية. وعلى نحو ما أكدت تفاعلات الفريق مع السكان المحليين، فإن هذه المظاهرات تعكس الرفض الشعبي في جمهورية أفريقيا الوسطى لقادة الائتلاف باعتبارهم "أجانب" أو "إرهابيين". وفي الوقت نفسه، أكدت طائفة واسعة من المصادر (مثل ممثلي حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع المدني) وكذلك تقارير سرية أن هذه المظاهرات قامت برعاية أعضاء حركة القلوب المتحدة، ودعا بعضهم علنا، مثل ديداسيان كوسيماتشي، إلى احتجاجات ضد البعثة المتكاملة (انظر المرفق 5-19)[21]. وفي 12 أيار/مايو، قدمت

(18) انظر أيضا: United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in the Central African Republic, "L'incitation à la haine et à la violence en République centrafricaine (2017-2020)", 2019.

(19) Graphika and Stanford Internet Observatory, *More-Troll Kombat: French and Russian Influence Operations Go Head to Head Targeting Audiences in Africa* (2020); and Stanford Internet Observatory, "One face, many names: an investigation into fake NGOs and media outlets linked to Harouna Douamba on and off Facebook", 6 May 2021.

(20) Saber Jendoubi, Les réseaux sociaux centrafricains à l'aube des élections: symptôme avancé d'une crise politique à venir, Études de l'Institut français des relations internationales, 2021.

(21) تقريران سريان، 21 و 23 نيسان/أبريل 2021.

Galaxie nationale، وهي منصة يقودها كوسيماتشي، مذكرة للبعثة المتكاملة خلال مظاهرة مناهضة لها، تتضمن تهديدات بالاعتداء البدني على موظفي البعثة (انظر المرفق 5-20). ويعتزم الفريق مواصلة التحقيق في هذه الحالة المحتملة للتحريض على العنف.

150 - ثانيا، اقترنت هذه المظاهرات بحملات تشهير على شبكات التواصل الاجتماعي. واستخدمت مرة أخرى في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2021 استراتيجية الأعمال المنسقة التي قام بها عدد كبير من حسابات وسائط التواصل الاجتماعي، والتي لوحظت خلال حملة التشهير بموظفي البعثة المتكاملة في شباط/فبراير 2020 (انظر S/2020/662، الفقرات 58-63). فبالإضافة إلى نشر شائعات لا أساس لها عن البعثة المتكاملة، فإن هذه الحسابات قد عززت الدعاية للبيانات العامة التي أدلى بها أعضاء حركة القلوب المتحدة وشركاؤها وانتقدوا فيها البعثة ورئيسها بشدة (انظر المرفق 5-21). وأخيرا، حصل الفريق على نسخة من برنامج عمل أسبوعي للفترة من 21 إلى 25 كانون الأول/ديسمبر 2020 لكيان يسمى "مكتب الإعلام والاتصال" (انظر المرفق 5-22). ومن بين الرسائل الرئيسية لذلك الأسبوع، التي كلف موظفو المكتب بنشرها على شبكات التواصل الاجتماعي، إلقاء اللوم على جهات فاعلة خارجية (أي تشاد والكونغو وفرنسا والبعثة المتكاملة) في الأزمة التي يعيشها البلد. ورغم أن الفريق لم يستطع تأكيد صحة هذه الوثيقة، فإن مصادر كثيرة، بما في ذلك من الحكومة، أكدت وجود مثل هذا الكيان في الرئاسة.

سابعا - الموارد الطبيعية

151 - خلال الفترة قيد الاستعراض، باشر الفريق التحقيق في الشبكات الإجرامية الضالعة في تهريب الذهب من جمهورية أفريقيا الوسطى وفي كيفية استخدام الكاميرون كبلد عبور للوصول إلى السوق الدولية. ويضم هذا الفرع أيضا معلومات مستكملة عن الماس.

ألف - تهريب الذهب الذي يشمل شبكات إجرامية

152 - قدر الفريق أن أكثر من 95 في المائة من الذهب المورّد من جمهورية أفريقيا الوسطى كان يتاجر به أفراد وكيانات بصورة غير مشروعة. وجمع الفريق، أثناء التحقيقات التي أجراها، أدلة ومعلومات تبين أنماط التهريب.

153 - ويضم المرفق 6-1 معلومات عن الجهات الفاعلة الضالعة في أنشطة الاتجار بالذهب، أي الشركات والتعاونيات التي لا تبلغ عن كامل إنتاجها، وعن مهرب معروف باسم "راشين".

باء - الكاميرون كأحد مراكز الاتجار بالموارد الطبيعية لجمهورية أفريقيا الوسطى

154 - أفاد الفريق في وقت سابق بأن الكاميرون، ضمن محاور إقليمية رئيسية أخرى، هي طريق هام للتصدير غير المشروع للذهب والماس المورّد من جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2014/762، الفقرات 132-134؛ و S/2019/608، الفقرتان 84 و 85). وخلال الفترة قيد الاستعراض، جمع الفريق معلومات إضافية عن الأفراد المقيمين في الكاميرون والمتورطين في إنتاج موارد جمهورية أفريقيا الوسطى وتداولها بصورة غير مشروعة. وهؤلاء الأفراد غير المسجلين في جمهورية أفريقيا الوسطى والذين ينتهكون قانون التعدين فيها، نقلوا الذهب والماس اللذين تم شراؤهما في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الكاميرون بصورة غير قانونية. وهذا يشمل الأفراد ذوي الملامح التالية.

155 - على نحو ما سبق توثيقه (انظر S/2018/1119، الفقرة 99)، فإن بعض مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى الذين يعملون كعمال مناجم وجامعي معادن، ولكنهم يعيشون في الكاميرون بصفة لاجئين، يعبرون الحدود بانتظام للمشاركة في أنشطة التعدين غير المشروعة وفي الاتجار بالسلع. وجمع الفريق شهادات عديدة من هذه الجهات الفاعلة في ثلاثة مخيمات للاجئين[22] وفي مدينتين كاميرونيتين على الحدود[23]. وكان هؤلاء الأفراد يعملون في مواقع التعدين عندما كانوا يقيمون في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن نظرا للصعوبات التي تواجههم في العثور على عمل في الكاميرون، قرروا العودة إلى تجارة التعدين في جمهورية أفريقيا الوسطى مع الحفاظ على إقامتهم في الكاميرون.

156 - وأجرى الفريق مقابلات أيضا مع عدة مواطنين كاميرونيين من مدن في شرق الكاميرون أكدوا أنهم كانوا ضالعين في التعدين في جمهورية أفريقيا الوسطى كمشترين أو عمال مناجم وهربوا الذهب إلى الكاميرون. وفي ديلابوكو وغامبولا ودومبايكي (مقاطعة مامبيري - كادي)، على سبيل المثال، شهد الفريق وجود عدد من الكاميرونيين الذين جرى تقديمهم له كتجار ذهب وماس.

157 - ولاحظ الفريق أن متعهدي جمهورية أفريقيا الوسطى المرخص لهم، أي عمال المناجم الحرفيون وجامعو المعادن ورؤساء تعاونيات التعدين، يتاجرون بالذهب والماس بصورة غير مشروعة في الكاميرون بحجة أن السوق أكثر ربحا هناك. وأبلغ تاجر ذهب وماس، يعمل بشكل قانوني من مقره في غامبيلا، الفريق بأنه صرح لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بأقل من 50 في المائة من مخزونه. وبيع الجزء المتبقي في كينتزو (الكاميرون) حيث كان يسافر مرة واحدة في الأسبوع. وأوضح للفريق أن المشترين في الكاميرون يعرضون سعرا أفضل مقارنة بالمشترين ببربيراتي أو بانغي.

158 - وحقق الفريق في الاستراتيجيات التي يستخدمها المهربون لعبور الحدود دون توقيفهم. فقد استخدم العديد منهم في عبورهم مسالك بديلة عن نقاط الحدود الرسمية. وحدد الفريق، على سبيل المثال، خمسة مسالك بديلة من غامبولا إلى كينتزو وأكثر من خمسة مسالك أخرى من كانتونييه إلى غاروا بولاي. وأكد المهربون أن بإمكانهم أيضا الاعتماد على تساهل موظفي الجمارك الكاميرونيين، ولا سيما تجاه الأفراد الذين يحملون كميات صغيرة من الذهب أو الماس. وأبلغ اثنان من موظفي الجمارك الكاميرونيين، مقرهما في كينتزو وغاروا - بولاي، وضابط شرطة حدود في غبيتي الفريقَ بأنهم يولون اهتماما أكبر للسلع المحظورة مثل المخدرات والأسلحة مقارنة بالذهب، لا سيما عندما يرون أن المهرب يتّجر به لدفع نفقات المعيشة اليومية.

159 - وأبلغ وكيلا الجمارك الكاميرونيان الفريق أيضا بأن رؤساءهم طلبوا إليهما ألا يأمروا بالتوجه إلى مكتب التعدين إلا الأشخاص الذين يعبرون الحدود بكميات كبيرة من الذهب والماس. غير أنهم أقروا أيضا باستحالة ذلك لأن الناقلين كثيرا ما يرافقهم موظفو جمارك آخرون أو يعملون لصالح أفراد لهم صلات بالنخب الكاميرونية المستعدة لحمايتهم إذا لزم الأمر.

160 - وأكد الفريق أن عدم وجود نظام سليم لتتبع أثر المعادن في الكاميرون يشجع على غسيل الذهب والماس غير المشروعين المورّدين من جمهورية أفريقيا الوسطى. ومعظم مشتري الذهب والماس في المدن الرئيسية في شرق الكاميرون هم غير مسجلين. ونادرا ما راعى المشترون الذين لديهم تراخيص منشأ المعادن

(22) مبيلي ولولو وتيمانغولو.

(23) غاروا بولاي، وكنتزو.

كمعيار في قرارهم الشراء (أو عدم الشراء). وأبلغ خمسة مشترون مقرهم في غاروا – بولاي وبيرتو وكنتزو الفريقَ بأن اهتمامهم بإتمام صفقات جيدة أكبر من اهتمامهم في منشأ الذهب.

161 – وفي بيرتوا وباتوري وكينتسو وغاروا – بولاي (المدن الرئيسية في شرق الكاميرون، حيث يجري غسيل المعادن غير المشروعة من جمهورية أفريقيا الوسطى)، لاحظ الفريق أن أصحاب المصاهر وجامعي المعادن يعملون عموما من مساكنهم الخاصة. وأبلغ الموظفون الميدانيون من وزارة المناجم والصناعة والتطوير التكنولوجي في الكاميرون المكلفون بتتبع أثر البضائع المتداولة الفريقَ بأن ذلك يعوق عملهم.

162 – وأكدت الشهادات التي جمعها الفريق أن كيانا حكوميا اشترى أيضا على الأرجح ذهبا غير مشروع مهربا من جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبلغ موظفان من مركز دعم أنشطة التعدين وتعزيزها، وهو كيان رسمي يتمثل دوره، ضمن أمور أخرى، في شراء الذهب لصالح حكومة الكاميرون، الفريقَ بأنهما لم يحققا في مصدر الذهب الذي اشترياه.

163 – وأظهر انخفاض مستوى الصادرات الرسمية من الذهب والماس من الكاميرون[24] أن حكومة الكاميرون لم تستفد من الضرائب المفروضة على المعادن غير المشروعة التي تنشأ من جمهورية أفريقيا الوسطى.

164 – وردا على التقارير المتعلقة بتورط الكاميرونيين في تهريب الماس والذهب من جمهورية أفريقيا الوسطى، أكدت سلطات التعدين في الكاميرون على التحديات التي تواجهها بسبب الحدود التي يسهل اختراقها مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبلغت الفريق مرارا وتكرارا أن موارد من الكاميرون، ولا سيما الماس، تصدر أيضا عن طريق جمهورية أفريقيا الوسطى.

165 – وأكد الفريق أن بعض السلع كانت تستخدم للاستهلاك المحلي بمجرد وصولها إلى الكاميرون، ولكن معظمها كان يصدر. وتوصل الفريق إلى خيوط تشير إلى أن الشبكات الإجرامية الدولية تصدر الموارد الطبيعية من الكاميرون. ويعتزم الفريق أن يتتبع هذه الخيوط بالتعاون مع حكومة الكاميرون، ويعتقد أنه ينبغي مواصلة التحقيق بشأن الأفراد والكيانات الضالعين في الشبكات الاجرامية وأسواق العبور والأسواق النهائية.

جيم – الماس

166 – يضم المرفق 6-2 معلومات مستكملة عن الماس.

ثامنا – التوصيات

167 – يقدم الفريق التوصيات التالية:

إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى

(أ) النظر في تحديد الأفراد، ولا سيما قادة الجماعات المسلحة، الذين شاركوا في أنشطة تنطبق عليها الجزاءات المحددة في الفقرات 20 إلى 22 من القرار 2399 (2018) والممددة بموجب القرار 2536 (2020)؛

(24) لم يتلق الفريق أي رد على طلباته من السلطات الكاميرونية، ولكنه حصل على تقديرات من مصادر متنوعة، من بينها ممثلو المنظمات غير الحكومية ومسؤولو التعدين، تبلغ 000 2 قيراط من الماس و 500 كيلوغرام من الذهب في عام 2020.

(ب) إصدار بيان صحفي يدعو: ’1‘ قادة الجماعات المسلحة إلى الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني، ’2‘ وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تقديم المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني إلى العدالة، ’3‘ وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين إلى التحقيق بشأن موظفيها الذين يرتكبون انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وملاحقتهم قضائيا (انظر الفرعين ثانيا؛ وثالثا – دال)؛

إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى

(ج) احترام التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اللذين يضمنان، في حالة الطوارئ التي تفرضها الدولة، ألا تتعارض التدابير المتخذة مع التزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي، وألا تنطوي على تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي فقط (انظر الفقرتين 104-105 والفقرة 131)؛

(د) ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها ديمتري أيولوما وعلي داراسا ومحمد صالح، بما في ذلك الاعتداءات على حفظة السلام، وكذلك قدرة جميع الضحايا على اللجوء إلى العدالة وتزويدهم بالحماية (انظر الفقرات 37-42 و 113-117)؛

(هـ) اتخاذ التدابير المناسبة لوقف التجنيد الموازي في قطاع الأمن، وإدماج الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة في قطاع الأمن وفقا لأحكام اتفاق السلام (انظر الفرع رابعا)؛

(و) تعزيز جهودها الرامية إلى معالجة مسائل أمن الحدود ومراقبة تهريب الأسلحة إلى الجماعات المسلحة عن طريق قطاع الأمن الرسمي والتواصل مع المجتمعات المحلية، ووقف التجنيد غير الرسمي للميليشيات أو الجماعات المسلحة في هذا الصدد (انظر الفقرة 112)؛

(ز) إجراء مراجعة لحسابات شركات التعدين وفرض عقوبات، حسب الاقتضاء، في حالات عدم الإبلاغ عن كامل الكمية المنتجة من الذهب وتصديره بطرق احتيالية (انظر الفقرة 153)؛

(ح) كفالة الحماية المادية للأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية المنقولة إلى سيطرة الدولة، ومراقبتها وإدارتها وتعقبها والمساءلة عنها (انظر الفرع ثالثا – ألف)؛

إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والدول المجاورة

(ط) تعزيز الحوار فيما بينها وتقوية جهودها الرامية إلى تعزيز مراقبة الحدود من خلال (إعادة) تفعيل اللجان المشتركة (انظر الفرع سادسا – باء)؛

إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الضامنة لاتفاق السلام

(ي) توضيح الإجراءات العقابية والجزاءات وتنفيذها في حالات انتهاك اتفاق السلام على النحو الوارد في المادة 35 منه (انظر الفقرة 128)؛

إلى حكومتي جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون

(ك) تعزيز التعاون في التحقيق مع الأفراد والكيانات المتورطين في الاتجار بالموارد الطبيعية عبر الحدود من مصادر غير قانونية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومحاكمتهم، حسب الاقتضاء (انظر الفرع سابعا – باء)؛

إلى الكاميرون

(ل) إبلاغ اللجنة عن التدابير المحددة المتخذة لمنع الاتجار بالموارد الطبيعية المصدرة بصورة غير مشروعة من جمهورية أفريقيا الوسطى أو بيعها في الكاميرون (انظر الفرع سابعا – باء)؛

إلى جميع الدول الأعضاء

(م) ضمان الامتثال لحظر توريد الأسلحة من خلال تقديم الإخطارات أو طلبات الاستثناء في الوقت المناسب، وأن تفي الإخطارات، عند الاقتضاء، بشرط تقديم شروح مفصلة للكيفية التي ستساهم بها المساعدة المقدمة في دعم إصلاح قطاع الأمن (انظر الفرع ثالثا).

Content

Annex 1.1: Map of the Central African Republic / Carte de la République centrafricaine. 51

Annex 1.2: Table of correspondence sent and received by the Panel from 1 September 2020 to 7 May 2021 / Tableau des communications envoyées et reçues par le Groupe entre le 1er septembre 2020 et le 7 mai 2021..... 52

Annex 2.1: Details on the meetings held by François Bozizé in Ouham and Nana Gribizi Prefectures preceding the creation of the CPC / Details sur les réunions tenues par François Bozizé dans les Prefectures de l'Ouham et de Nana-Gribizi en amont de la création de la CPC. 54

Annex 2.2: Details on personal connections within the armed groups that helped Bozizé to create the CPC/ Details sur les relations personnelles entre des membres de groupes armés et François Bozizé et qui ont facilité la formation de la CPC. 55

Annex 2.3: Communiqué signed on 18 February 2021 confirming the appointment of François Bozizé as general coordinator of the CPC / Communiqué signé le 18 février 2021 confirmant la nomination de François Bozizé comme coordonnateur général de la CPC. 56

Annex 2.4: Jean-Eudes Teya, drafter of CPC's communiqués / Jean-Eudes Teya, rédacteur des communiqués de la CPC. 57

Annex 2.5: Communiqué signed on 8 January 2021 by armed group leaders, including Abdoulaye Hissène, opposing the creation of the CPC / Communiqué signé le 8 janvier 2021 par des chefs des groupes armés, dont Abdoulaye Hissène, s'opposant à la création du CPC. 58

Annex 2.6: Overview of CPC-affiliated armed groups in terms of arms, ammunition and ability to re-supply / Informations sur l'armement, les munitions et la capacité à se réapprovisionner des groupes armés membres de la CPC. 60

Annex 2.7: Deterioration of the humanitarian situation / Détérioration de la situation humanitaire. 64

Annex 2.8: Attacks and occupation of schools in the Central African Republic (21 December – 7 May 2021) / Les attaques et les occupations d'écoles en Centrafrique (21 decembre – 7 mai 2021). . 65

Annex 2.9: List of attacks and threats against peacekeepers (15 December 2020 – 7 May 2021) / Liste des attaques et des menaces contre les casques bleus (15 décembre – 7 mai 2021)..... 70

Annex 2.10: Cases of sexual violence / Cas de violence sexuelle. 72

Annex 2.11: Losses declared by Thien Pao after CPC attacks / Pertes déclarées par Thien Pao après l'attaque de la CPC. 73

Annex 3.1: Security crisis: desertions, defections, abandonments of post and associated loss of government stocks of weapons, ammunition and equipment / Crise sécuritaire: désertions, défections, abandon de poste entraînant des pertes des stocks gouvernementaux d'armes, de munitions et de matériel. 74

Annex 3.2: Letters issued by Alexander Ivanov, Director General of the Officers Union for International Security, on 31 March 2021 / Lettres d'Alexander Ivanov, directeur général du Syndicat des officiers pour la sécurité internationale, le 31 mars 2021. 77

Annex 3.3: Photographs of armed Russian instructors on the ground in the Central African Republic / Photographies d'instructeurs russes armés opérant sur le territoire de la République centrafricaine. 81

Annex 3.4: Testimonies received regarding composition of Russian instructors / Témoignages reçus concernant la composition des instructeurs russes..... 84

Annex 3.5: Seizure of arms and ammunition by the FACA and Russian instructors in the course of operations against the CPC / Saisie d'armes et de munitions par les FACA et les instructeurs russes au cours des opérations contre la CPC. 85

Annex 3.6: Significant seizure of weapons, ammunition and military materiel and arrest of a French citizen in Bangui on 10 May 2021 / Importante saisie d'armes, de munitions et de matériel militaire et arrestation d'un citoyen français à Bangui le 10 mai 2021. 86

Annex 3.7: FACA training and recruitment / Formation et recrutement des FACA..... 87

Annex 3.8: End-user certificate signed by the Minister of Defence Marie-Noëlle Koyara on 8 January 2021 for weapons from Military Industry Corporation in the Republic of the Sudan / Certificat d'utilisateur final signé par la Ministre de la défense Marie-Noëlle Koyara le 8 janvier 2021 pour des armes achetées à la Military Industry Corporation basée au Soudan. 88

Annex 3.9: Photographs of Kazakhstan-registered Jenis Air aircraft arriving at Bangui M'Poko International Airport on 19-21 and 22 December 2020 / Photographies des avions Jenis Air immatriculés au Kazakhstan arrivant à l'aéroport international de Bangui M'Poko les 19-21 et 22 décembre 2020. 90

Annex 3.10: Official Ilyushin website indicates that airworthiness certificates for the two aircraft UP-I7652 and UP-I7464 had expired / Le site Web officiel d'Ilyushin indique que les certificats de navigabilité des deux avions UP-I7652 et UP-I7464 étaient expires. 93

Annex 3.11: Documents pertaining to two Ilyushin aircraft registered in Kazakhstan bearing registration numbers UP-I7652 and UP-I7646, which delivered military personnel and equipment to CAR / Documents relatifs à deux avions Ilyushin immatriculés au Kazakhstan portant les numéros de queue UP-I7652 et UP-I7646, qui auraient livré du personnel et du matériel militaires à la RCA. 94

Annex 3.12: Delivery of weapons and ammunition by the Republic of the Congo in non-compliance and possible violation of the arms embargo / Livraison d'armes et de munitions par la République du Congo: un cas de non-respect et de possible violation de l'embargo sur les armes..... 101

Annex 3.13: Photographs of vehicles observed operated by Russian instructors, and sometimes FACA, without registration plates and mounted with weapons / Photographies de véhicules utilisés par les instructeurs russes, et parfois par les FACA, sans plaque d'immatriculation et montées avec des armes. 102

Annex 3.14: Images of helicopters operating in CAR between January and April 2021 / Images d'hélicoptères opérant en RCA entre janvier et avril 2021. 104

Annex 3.15: Images of two Antonov An-28 aircraft which were delivered to CAR / Photographies de deux Antonov An-28 délivrés en République centrafricaine..... 108

Annex 3.16: Increased use of suspected landmines and explosive devices pose serious risk to civilians / L'utilisation accrue de mines terrestres et d'engins explosifs présumés pose de graves risques pour les civils. 110

Annex 3.17: Photos taken after the attack on the Al-Takwa mosque in Bambari demonstrating the use of force inside and outside the mosque / Photographies prises après l'attaque de la mosquée Al-Takwa montrant l'usage de la force dedans et en dehors de la mosquée. 116

Annex 3.18: Reprisals and the perpetuation of the cycle of violence in CAR / Représailles et perpetuation du cycle de la violence en RCA. 119

Annex 3.19: Photos showing the aftermath of looting by Russian instructors of a humanitarian organization office and adjacent guest house in Bossangoa (Ouham Préfecture) / Photographies prises après le pillage des bureaux et maison d'hôtes d'une organisation humanitaire par des instructeurs russes à Bossangoa (préfecture de l'Ouham). 120

Annex 3.20: Screenshot of a video showing the removal of detainees by Russian instructors before their transfer from Paoua to Bangui on 29 April / Capture d'ecran montrant la prise des détenus par les instructeurs russes avant leur transfert vers Bangui le 29 avril. 121

Annex 3.21: Newspaper article from "Medias Plus", 18 March 2021 on the content of the speech posted to social media by Fidèle Gouandjika / Article publié dans le journal « Medias Plus » du 18 mars 2021 à propos de la vidéo publiée sur les réseaux sociaux par Fidèle Goundjika. 124

Annex 3.22: Government communiqué announcing a judicial inquiry into the allegations of human rights and IHL violations by FACA and Russian instructors received by the Government from MINUSCA on 30 April 2021/ Communiqué du Gouvernement annonçant l'ouverture d'une enquête judiciaire suite aux allégations de violations des droits de l'homme et du DIH par les FACA et les instructeurs russes présentées par la MINUSCA le 30 avril 2021. 125

Annex 3.23: Official Government decree of 4 May 2021 creating a Special Commission of Enquiry into allegations of human rights violations by "FACA and their allies" / Arrêté du 4 mai 2021 portant création de la Commission d'enquête spéciale sur les allégations des violations de droits de l'homme par « les forces armées centrafricaines et leur alliés ». 126

Annex 4.1: Photographs of Thierry Lébéné aka "12 Puissances" in operation in the Bossangoa area (Ouham Prefecture) and Kouango (Ouaka Prefecture) in presidential guard uniform / Photos de Thierry Lébéné alias «12 Puissances» en opération dans la région de Bossangoa (préfecture de l'Ouham) et Kouango (préfecture de la Ouaka) en tenue de la garde présidentielle. 129

Annex 4.2: Presidential guard and "requins": Disappearances, summary executions, extrajudicial arrests and sexual violence / Garde présidentielle et «requins»: disparitions, exécutions sommaires, arrestations extrajudiciaires et violences sexuelles. 132

Annex 4.3: Pictures of members of the PK5 "self-defence" group in operation wearing military or ISF uniforms, carrying weapons and in some cases with known anti-balaka fighters with links to the "requins" or with Russian instructors / Photographies de membres des groupes « d'auto-défense » du PK5 en opération portant des tenues militaires ou des tenues de FSI, des armes et, dans certaines cas, avec des combattants anti-balaka liés aux «requins» ou des instructeurs russes. 133

Annex 4.4: Militia in Vakaga created by Bangui-based politicians / Milice créée dans la Vakaga par des hommes politiques basés à Bangui. 136

Annex 5.1: Excerpts from the decision of the Constitutional Court of 18 January 2021 on the presidential election / Extraits de la decision de la Cour constitutionnelle du 18 janvier sur les élections présidentielles. 139

Annex 5.2: Communiqués by political opposition members expressing concerns over the presidential elections / Communiqués de members de l'opposition politique exprimant des inquiétudes concernant les élections présidentielles. 140

Annex 5.3: Report of the "Réseau Arc-en-ciel" on the elections of 27 December 2020 (30 December 2020) / Rapport du réseauc Arc-en-ciel sur les élections du 27 décembre 2020 (30 décembre 2020). 143

Annex 5.4: COD-2020 communiqué rejecting the victory of President Touadéra (19 January 2021) / Communiqué de la COD-2020 rejetant la victoire du Président Touadéra (19 janvier 2021). .. 146

Annex 5.5: Further information on legislative elections / Informations complémentaires sur les élections législatives..... 147

Annex 5.6: Reaction of representatives of the Government of the Central African Republic to the meeting between CPC leader François Bozizé and the President of the ECCAS Commission / Réactions de représentants du Gouvernement centrafricain à la reunion entre le leader de la CPC François Bozizé et du Président de la Commission de la CEEAC. 148

Annex 5.7: Statement delivered by the President of the ECCAS Commission during a videoconference attended by President Touadéra and UN, AU, EU and ECCAS representatives (2 March 2021) / Intervention du Président de la Commission de la CEEAC lors d'une vidéoconférence à laquelle participaient le Président Touadéra et des représentants de l'ONU, l'UA, l'UE et la CEEAC (2 mars 2021). 149

Annex 5.8: Information on travel ban violations involving sanctioned individual François Bozizé / Informations sur des violations de l'interdiction de voyager impliquant François Bozizé. 153

Annex 5.9: Terms of reference for the republican dialogue launched by President Touadéra / Termes de reference du dialogue républicain initié par le Président Touadéra. 154

Annex 5.10: Discussions around the reform of the Peace Agreement implementation mechanisms / Discussions sur la réforme des mécanismes de mise en œuvre de l'accord de paix. 156

Annex 5.11: Excerpts from President Touadéra's New Year address (31 December 2020) / Extraits de la déclaration du Président Touadéra pour la nouvelle année (31 décembre 2020). 160

Annex 5.12: Expressions of concerns by political opposition members over the targeting of politicians / Expressions d'inquiétudes des membres de l'opposition politique concernant les procédures visant des politiciens. 161

Annex 5.13: Request to lift the immunity of four members of Parliament / Demande de levée d'immunité parlementaire de quatre députés. 162

Annex 5.14: Televised appearances of the Minister of Interior presenting the CPC as a group quasi-exclusively composed of foreign mercenaries / Interventions du ministre de l'intérieur présentant la CPC comme étant quasi-exclusivement composée de mercenaires étrangers. 163

Annex 5.15: Communiqué of the Government of Chad on the crisis in the Central African Republic (14 January 2021) / Communiqué du Gouvernement du Tchad sur la crise en République centrafricaine (14 janvier 2021). 164

Annex 5.16: Communiqué of the Government of the Central African Republic on relations with Chad (25 January 2021) / Communiqué du Gouvernement de la République centrafricaine sur les relations avec le Tchad (15 janvier 2021). 166

Annex 5.17: Exchange of communiqués between the Government of Chad and the Embassy of the Russian Federation in the Central African Republic (between 3 and 6 April 2021) / Echanges de communiqués entre le Gouvernement du Tchad et l'ambassade de la Fédération de Russie en République centrafricaine (entre les 3 et 6 avril 2021). 168

Annex 5.18: Communications of the Embassy of the Russian Federation on COD-2020 and the political dialogue / Communications de l'ambassade de Russie en République centrafricaine sur la COD-2020 et le dialogue politique. 171

Annex 5.19: Support provided by MCU associates to anti-MINUSCA demonstrations in Bangui / Soutien apporté par des individus associés au MCU aux manifestations contre la MINUSCA. 174

Annex 5.20: Memorandum submitted to MINUSCA on 12 May 2021 / Mémorandum soumis à la MINUSCA le 12 mai 2021. 178

Annex 5.21: Statement of MCU youth movement criticizing MINUSCA and its leadership (9 April 2021) / Déclaration du mouvement de la jeunesse du MCU critiquant la MINUSCA et son leadership (9 avril 2021). 182

Annex 5.22: Programme of the Bureau d'information de communication for the week of 21-25 December 2020 / Programme du Bureau d'information et de communication pour la semaine du 21-25 décembre 2020. 186

Annex 6.1: Actors involved in fraudulent activities in the mining sector / Acteurs impliqués dans des activités minières frauduleuses. 187

Annex 6.2: Update on Diamonds / Développements récents sur l'activité diamantifère. 190

Annex 1.1: Map of the Central African Republic / Carte de la République centrafricaine.

Annex 1.2: Table of correspondence sent and received by the Panel from 1 September 2020 to 7 May 2021 / Tableau des communications envoyées et reçues par le Groupe entre le 1er septembre 2020 et le 7 mai 2021.

Country/entity	Number of letters sent	Information supplied	Information partially supplied	Information not supplied
Chair	13	N/A	N/A	N/A
Sudan	3	2		1
CAR	16	1		15
Cameroun	3	2		1
Madagascar	1	1		
Jenis Air	1	1		
Russian Federation	2	2		
Kyrgyzstan	1	1		
Ukraine	1	1		
Rwanda Air	1	1		
Kazakhstan	1	1		
Fly Sky Airlines	2	2		
Rwanda	2			2
Space Cargo	1			1
UAE	2			2
Chad	3	1	1	1
DRC	1			1
Gomair	1			1
Serve Air Cargo	1			1
Republic of Congo	1			1
ECCAS	1			1

Oueifio Mberendeh	1	1		
HW Lepo	1			1
IMC	1			1
France	1	1		
South Sudan	1			1
International Criminal Court	1	1		
Midas	1	1		

Annex 2.1: Details on the meetings held by François Bozizé in Ouham and Nana Gribizi Prefectures preceding the creation of the CPC / Details sur les réunions tenues par François Bozizé dans les Prefectures de l'Ouham et de Nana-Gribizi en amont de la création de la CPC.

Local armed group sources confirmed to the Panel that Bozizé's first meeting in Kaga-Bandoro was with MPC leader Mahamat Al-Khatim. François Bozizé also met with FPRC members, including Ahmat Bahar (see S/2017/1023, paras. 194-197), and UPC representatives. From Kaga-Bandoro François Bozizé travelled to Kabo (Ouham Prefecture). There, according to eyewitnesses, his first meeting on 3 December 2020 was with FPRC and MPC local "generals" with Bozizé himself surrounded by anti-balaka fighters and around ten FACA soldiers. On 5 December, Bozizé travelled south towards Batangafo (Ouham Prefecture), his last stop before Kamba-Kotta.

Annex 2.2: Details on personal connections within the armed groups that helped Bozizé to create the CPC/ Details sur les relations personnelles entre des membres de groupes armés et François Bozizé et qui ont facilité la formation de la CPC.

Al-Khatim was among the so-called “liberators”, fighters who had supported Bozizé’s coup d’état in 2003 (see S/2014/452, para. 14), while “general” Ibrahim (part of the 3R delegation in Kamba-Kotta) was a former bodyguard of François Bozizé. Nourredine Adam had also sealed an alliance with Bozizé back in 2015 during talks in Nairobi (see S/2015/936, paras. 24-26).

Annex 2.3: Communiqué signed on 18 February 2021 confirming the appointment of François Bozizé as general coordinator of the CPC / Communiqué signé le 18 février 2021 confirmant la nomination de François Bozizé comme coordonnateur général de la CPC.

Document received by the Panel from an armed group representative on 10 March 2021.

RÉPONSE À L'APPEL DE LA CPC

Je soussigné, Général François BOZIZÉ YANGOUVONDA, ayant pris connaissance de l'appel solennel lancé à mon endroit par les signataires de l'Accord de Kamba-Kota, à savoir :

G[e] Al-Karim MAHAMAT, Mouvement Patriotique pour la Centrafrique (MPC) ;

P/ **G[e] Ramadan BOBO,** Retour Réclamation, Réhabilitation (3R), p/o Oumarou ADBEL-KARIM ;

P/ **G[e] d'Armée Ali DARRASSA,** Unité pour la Paix en Centrafrique (UPC), p/o Ousmanou MOUHAMADOU ;

P/ **G[e] Noureddine ADAM,** Front Populaire pour la Renaissance de la Centrafrique (FPRC), p/o Aboubakar SIDICK ALI ;

Commissaire Principal Maxime MOKOM, Anti-Balaka / Aile Mokom ;

P/ **Dieudonné NDOMATÉ,** Anti-Balaka / Aile Ngaïssona, p.o. Igor Béranger Ludovic LAMAKA – BOUTOUNGARA,

me demandant de prendre la tête de la **COALITION DES PATRIOTES POUR LE CHANGEMENT** en qualité de **COORDONNATEUR GENERAL**, sous commandement unifié ;

Répondant *intuitu personae* à votre appel, je mesure l'importance de la confiance qui m'est faite et la portée de la mission que vous me confiez. Je ne pourrai être déterminé à l'accomplir que si tous ensemble nous sommes engagés à réaliser les vœux du peuple que sont : la sécurité, la paix, la cohésion nationale et le retour de la démocratie véritable dans notre pays.

Fait, le 18 février 2021

Le Coordonnateur Général

G[al] François BOZIZÉ YANGOUVONDA

Annex 2.4: Jean-Eudes Teya, drafter of CPC's communiqués / Jean-Eudes Teya, rédacteur des communiqués de la CPC.

CPC members told the Panel that KNK member Jean-Eudes Teya was supporting François Bozizé in his role as political leader of the coalition. Several of them mentioned that Teya was drafting CPC communiqués, which is confirmed by the properties of the electronic versions of CPC communiqués (see screenshot below).

The Panel contacted Jean-Eudes Teya who indicated that he was not available for a meeting.

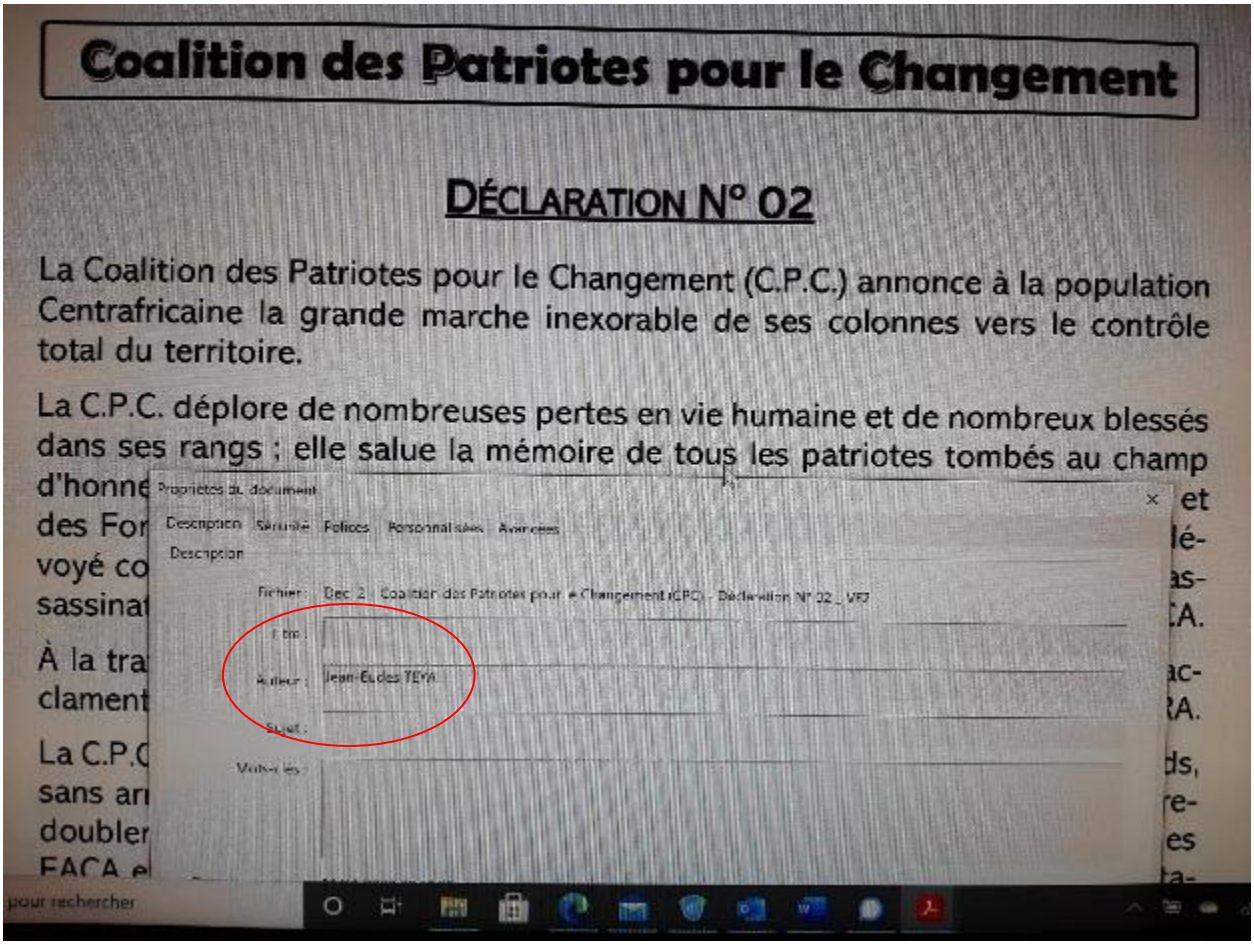

Annex 2.5: Communiqué signed on 8 January 2021 by armed group leaders, including Abdoulaye Hissène, opposing the creation of the CPC / Communiqué signé le 8 janvier 2021 par des chefs des groupes armés, dont Abdoulaye Hissène, s'opposant à la création du CPC.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 8 January 2021.

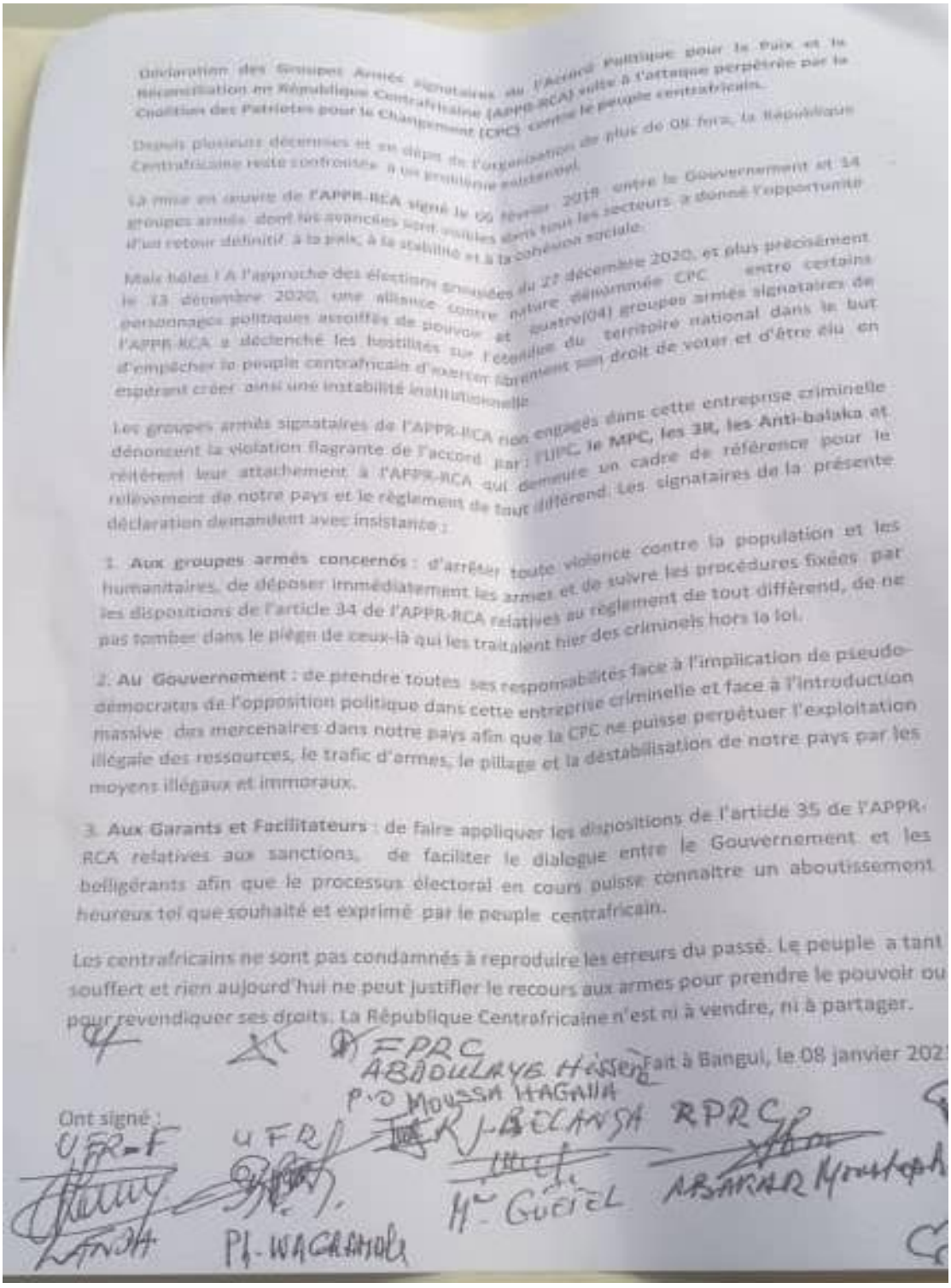

Déclaration des Groupes Armés signataires de l'Accord Politique pour la Paix et la Réconciliation en République Centrafricaine (APPR-RCA) suite à l'attaque perpétrée par la Coalition des Patriotes pour le Changement (CPC) contre le peuple centrafricain.

Depuis plusieurs décennies et en dépit de l'organisation de plus de 08 fora, la République Centrafricaine reste confrontée à une problème existentiel.

La mise en œuvre de l'APPR-RCA signé le 06 février 2019 entre le Gouvernement et 14 groupes armés dont les avancées sont visibles dans tous les secteurs a donné l'opportunité d'un retour définitif à la paix, à la stabilité et à la cohésion sociale.

Mais hélas ! A l'approche des élections prévues du 27 décembre 2020, et plus précisément le 13 décembre 2020, une alliance contre nature dénommée CPC entre certains personnages politiques assoiffés de pouvoir et quatre(04) groupes armés signataires de l'APPR-RCA a déclenché les hostilités sur l'ensemble du territoire national dans le but d'empêcher le peuple centrafricain d'exercer librement son droit de voter et d'être élu en espérant créer ainsi une instabilité institutionnelle.

Les groupes armés signataires de l'APPR-RCA non engagés dans cette entreprise criminelle dénoncent la violation flagrante de l'accord par l'UPC le MPC, les 3R, les Anti-balaka et réitèrent leur attachement à l'APPR-RCA qui demeure un cadre de référence pour le relèvement de notre pays et le règlement de tout différend. Les signataires de la présente déclaration demandent avec insistance :

1. **Aux groupes armés concernés** : d'arrêter toute violence contre la population et les humanitaires, de déposer immédiatement les armes et de suivre les procédures fixées par les dispositions de l'article 34 de l'APPR-RCA relatives au règlement de tout différend, de ne pas tomber dans le piège de ceux-là qui les traitaient hier des criminels hors la loi.

2. **Au Gouvernement** : de prendre toutes ses responsabilités face à l'implication de pseudo-démocrates de l'opposition politique dans cette entreprise criminelle et face à l'introduction massive des mercenaires dans notre pays afin que la CPC ne puisse perpétuer l'exploitation illégale des ressources, le trafic d'armes, le pillage et la déstabilisation de notre pays par les moyens illégaux et immoraux.

3. **Aux Garants et Facilitateurs** : de faire appliquer les dispositions de l'article 35 de l'APPR-RCA relatives aux sanctions, de faciliter le dialogue entre le Gouvernement et les belligérants afin que le processus électoral en cours puisse connaître un aboutissement heureux tel que souhaité et exprimé par le peuple centrafricain.

Les centrafricains ne sont pas condamnés à reproduire les erreurs du passé. Le peuple a tant souffert et rien aujourd'hui ne peut justifier le recours aux armes pour prendre le pouvoir ou pour revendiquer ses droits. La République Centrafricaine n'est ni à vendre, ni à partager.

Fait à Bangui, le 08 janvier 202

FPRC
ABDOULAYE HISSENE
P.O MOUSSA HAGANA

Ont signé :

UFR-P

UFR

RJ-BECANSA

RPRC

Me GUEREL

ABAKAR Mouloph

PK-WAGAMOLA

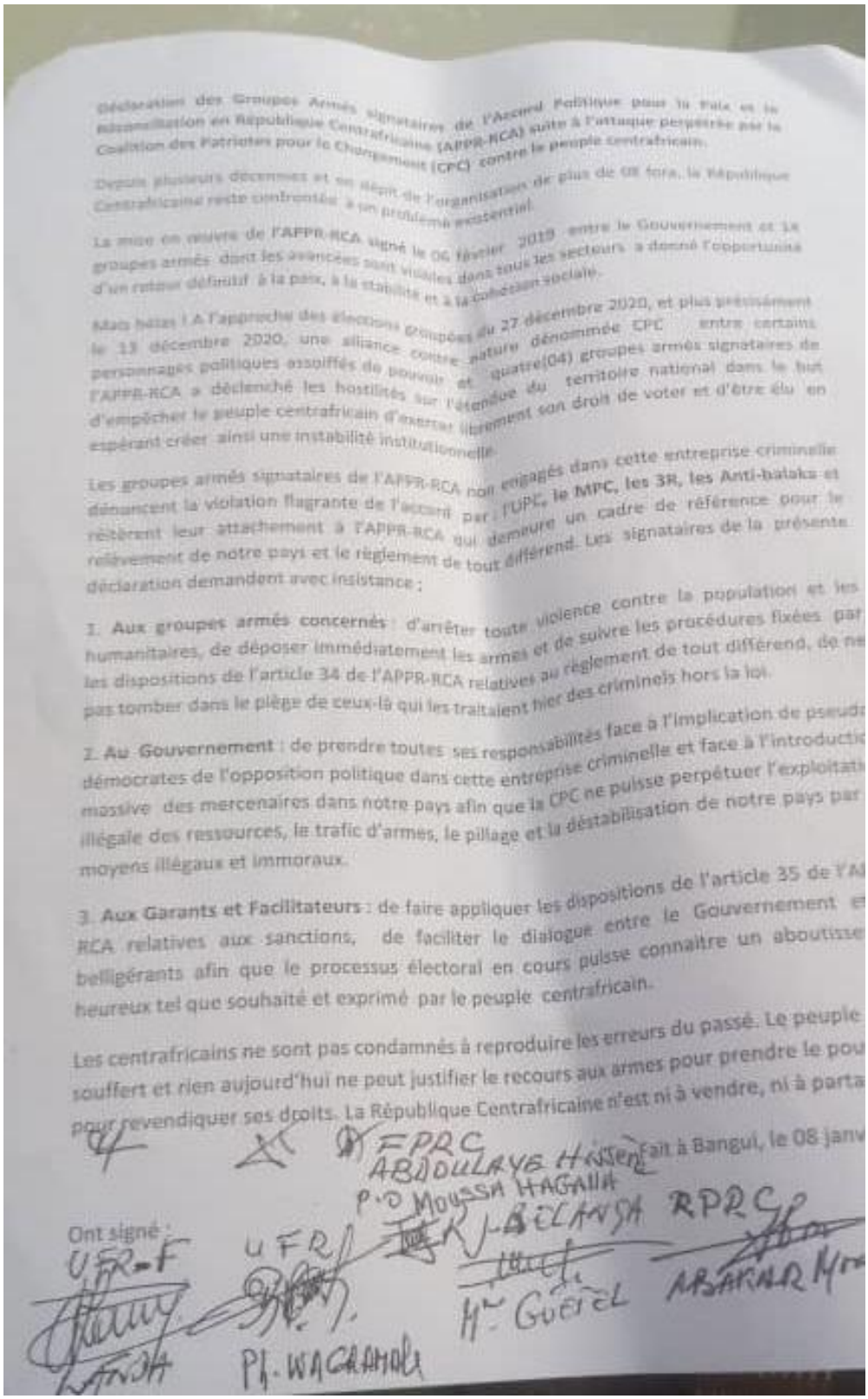

Déclaration des Groupes Armés signataires de l'Accord Politique pour la Paix et la Réconciliation en République Centrafricaine (APPR-RCA) suite à l'attaque perpétrée par la Coalition des Patriotes pour le Changement (CPC) contre le peuple centrafricain.

Depuis plusieurs décennies et en dépit de l'organisation de plus de 08 fora, la République Centrafricaine reste confrontée à un problème existentiel.

La mise en œuvre de l'APPR-RCA signé le 06 février 2019 entre le Gouvernement et 14 groupes armés dont les avancées sont visibles dans tous les secteurs a donné l'opportunité d'un retour définitif à la paix, à la stabilité et à la cohésion sociale.

Mais hélas ! A l'approche des élections groupées du 27 décembre 2020, et plus précisément le 13 décembre 2020, une alliance contre nature dénommée CPC entre certains personnages politiques assoiffés de pouvoir et quatre(04) groupes armés signataires de l'APPR-RCA a déclenché les hostilités sur l'étendue du territoire national dans le but d'empêcher le peuple centrafricain d'exercer librement son droit de voter et d'être élu en espérant créer ainsi une instabilité institutionnelle.

Les groupes armés signataires de l'APPR-RCA non engagés dans cette entreprise criminelle dénoncent la violation flagrante de l'accord par l'UPC, le MPC, les 3R, les Anti-balaka et réitèrent leur attachement à l'APPR-RCA qui demeure un cadre de référence pour le relèvement de notre pays et le règlement de tout différend. Les signataires de la présente déclaration demandent avec insistance :

1. **Aux groupes armés concernés** : d'arrêter toute violence contre la population et les humanitaires, de déposer immédiatement les armes et de suivre les procédures fixées par les dispositions de l'article 34 de l'APPR-RCA relatives au règlement de tout différend, de ne pas tomber dans le piège de ceux-là qui les traitaient hier des criminels hors la loi.

2. **Au Gouvernement** : de prendre toutes ses responsabilités face à l'implication de pseudo démocrates de l'opposition politique dans cette entreprise criminelle et face à l'introduction massive des mercenaires dans notre pays afin que la CPC ne puisse perpétuer l'exploitation illégale des ressources, le trafic d'armes, le pillage et la déstabilisation de notre pays par moyens illégaux et immoraux.

3. **Aux Garants et Facilitateurs** : de faire appliquer les dispositions de l'article 35 de l'A RCA relatives aux sanctions, de faciliter le dialogue entre le Gouvernement et belligérants afin que le processus électoral en cours puisse connaître un aboutisse heureux tel que souhaité et exprimé par le peuple centrafricain.

Les centrafricains ne sont pas condamnés à reproduire les erreurs du passé. Le peuple souffert et rien aujourd'hui ne peut justifier le recours aux armes pour prendre le pou pour revendiquer ses droits. La République Centrafricaine n'est ni à vendre, ni à parta

Fait à Bangui, le 08 janv

FPRC
ABDOULAYE HISSENE
P.O MOUSSA HAGALLA

Ont signé :

UFR-F

UFR

RPRC

ABAKAR Mo

Me GUERE

PL. WAGAMON

Annex 2.6: Overview of CPC-affiliated armed groups in terms of arms, ammunition and ability to re-supply / Informations sur l'armement, les munitions et la capacité à se réapprovisionner des groupes armés membres de la CPC.

CPC-affiliated armed groups significantly depleted their weapons and ammunition stocks during fighting and lost a lot of fighters. Crucially, some were also driven out of their bases of operation and had their access to certain trafficking routes cut. A senior armed group source observed to the Panel that most armed groups were reliant on weapons and particularly ammunition stocks built up through slow but steady flows acquired over months and years and that their ability to re-supply in order to meet the demands of intense and consistent combat was insufficient. This annex provides an overview of what each CPC component used in fighting on behalf of the CPC in terms of logistics and their current level of armament and capacity to re-supply.

Anti-balaka groups brought significant numbers into the CPC in early stages, but sources observed that they were limited in terms of equipment, mostly armed with artisanal weapons, limited assault rifles and grenades. Most arrived and deployed on foot.

MPC were moderately well-armed with assault rifles, grenade launchers, RPGs, etc. Sources confirmed that the armed group relied upon significant reserves, having engaged in little active fighting since 2014. Key trafficking routes for MPC included axes around and small bush routes close to Moyenne-Sido (Ouham Prefecture), which had been used for occasional large and sophisticated deliveries of arms and associated ammunition, using a transhumance route running from Moyenne-Sido to Dekoa (Kémo Prefecture) to conceal the movement of materials from the border deeper into the country. Markounda (Ouham Prefecture) is also a key trafficking point for smaller but consistent transfers of small arms and light weapons.

According to local sources in north-western CAR, 3R brought significant weaponry and well-organized personnel to the CPC. Locals met by the Panel in towns and villages across the north-east, including Bocaranga, Ngaoundaye, Boguila, Nana Bakassa and Bossangoa, observed an increased number and type of armament of 3R elements from mid-December 2020 onwards. Nonetheless, 3R sources admitted to the Panel that they had suffered significant losses of weapons and personnel and had begun efforts to re-organize and re-supply following the disputed confirmation of "general" Bobbo as the new 3R President on 1 April 2021 (see Document 1 below). Crucially, 3R fighters had not lost control of their bases, including their headquarters in Koui/DeGaulle, and bases in Kollo, Kowone, Letele, Nzoro, Ngaoundaye, Borodoul, and Nzamare (Ouham Pendé Prefecture). Sources revealed that in April 2021, 3R used both main roads and small paths and transhumance routes at Zoulde, Ngouboye, Bolele, Bolere, Bezere and Borodoul (Ouham Pendé Prefecture) to re-arm using contacts—including individuals described to the Panel as Chadian military personnel—in key border towns in Chad including Ngoye, which is just 7 km from Bang, Ngoni, and Kogui (see S/2019/608, paras. 81-83). For example, sources confirmed that a significant delivery of arms, ammunition and four 12.7mm calibre machine guns were delivered to a location 6-7 km from Ngaoundaye in the forest between 17-19 April 2021. An individual, described as a Chadian army general, was identified as central in the coordination of deliveries. In mid-April, locals also noted increased 4x4 vehicle and motorbike movement among 3R bases in the area, which sources confirmed was the re-organisation and re-positioning of 3R assets in preparation for a potential attack by FACA soldiers and Russian instructors.

UPC also contributed significant weapons and forces to the CPC and suffered significant losses. When FACA and Russian instructors conducted operations, UPC leader Ali Darassa lost strategic bases in Bambari, Ippy and his headquarters in Bokolobo (Ouaka Prefecture). As documented by the Panel, UPC has diversified trafficking routes in recent years, which had ensured a steady flow of arms and ammunition via routes from DRC via Satema/Mobaye, from South Sudan via Bambouti (Haut-Mbomou Prefecture), from the Sudan via deals with other armed groups to ensure deliveries through Vakaga Prefecture and recently through Sam Ouandja (Haute-Kotto Prefecture) (see S/2021/87, paras. 33-34), and via smaller but steady weapons deliveries with transhumance corridors. Based in the bush since late February 2021 and moving regularly as FACA and Russian instructors' operations advanced, UPC elements found themselves faced with a logistics problem, as interlocutors using DRC and transhumance routes no longer had a clear location for delivery.

Sources reported that in December 2020, Darassa sent a senior UPC element to Nyala, the Sudan, to arrange a series of arms and ammunition deliveries using the Sam-Ouandja-Bria road. The first two deliveries arrived in Sam Ouandja on 18 December 2020 and 4 February 2021 and were delivered onwards to Bria. However, sources informed the Panel that, in advance of a third delivery on 15 February, Michel Djotodia called Ali Ousta and ordered FPRC-Goula to cease cooperation with CPC groups, including UPC. When the third delivery arrived in Sam-Ouandja, two Sudanese elements were "arrested" by FPRC "general" Alanta (see S/2021/87, paras 26-34). These individuals were later transferred to Bria, where the CAR authorities have opened an investigation into their activities. Sources confirmed that UPC and CPC's access to arms and ammunition flows from the Sudan has remained cut in the months since.

As discussed above (see para. 21 of the body of the text), the FPRC military faction did not fully integrate into the CPC and thus contributed limited fighters and existent arms stocks to the coalition. They did, however, provide access to crucial FPRC arms trafficking networks (see S/2019/930, paras. 72-78, S/2018/1119, paras. 68-72, S/2017/639, para. 70 and annex 5.9), making sanctioned-individual Haroun Gaye a key interlocutor for Francis Bozizé as he sought to oversee top-level logistics for the CPC. According to armed group and local sources, Haroun Gaye made numerous trips to Nyala, the Sudan, the most recent of which was in mid-April 2021. According to Panel sources, he regularly interfaced with documented FPRC logistician and arms trafficker, Bashar Fadoul (see S/2019/930, paras. 72-78), who in turn was tasked by Nourredine Adam. Splits within the FPRC (see S/2019/930 paras. 46-69) and inability to rely on collaboration with other armed groups in ensuring flows of arms had, nonetheless made assuring large-scale deliveries more difficult. Compounding this, Panel sources in the Sudan and north-eastern CAR noted that intercommunity tensions in the Nyala area had also made it more difficult to find interlocutors for purchases.

While government officials, including the Minister for Public Security (see para. 139 of the body of the report), touted the large-scale involvement of foreign mercenaries in the CPC, the Panel could find no evidence of significant recruitment or flows of new foreign elements to join the ranks of the CPC, beyond those foreign elements already counted among the ranks of armed groups in the CAR. While sources indicated that François and Francis Bozizé had anticipated the arrival of logistics and fighters from neighbour States, the Panel notes that deliveries of arms,

ammunition and military materiel proved limited (see paras. 30-32 of the body of the text) and the arrival of reinforcements did not materialize.

The Panel discussed arms trafficking from the Sudan with Sudanese authorities who underlined their efforts to strengthen border control (see para. 143 of the body of the text). Due to the postponement of its mission to Chad (see para. 3 of the body of the text), the Panel could not discuss trafficking issues with the authorities of Chad. The Panel intends to share the names of Chadian individuals involved in trafficking with the authorities of Chad.

Document 1: Communiqué appointing “general Bobbo” as President of 3R, published on 2 April 2021/ Communiqué publié le 2 avril 2021 nommant le “general” Bobbo président des 3R.

Document received by the Panel on 3 April from an armed group representative.

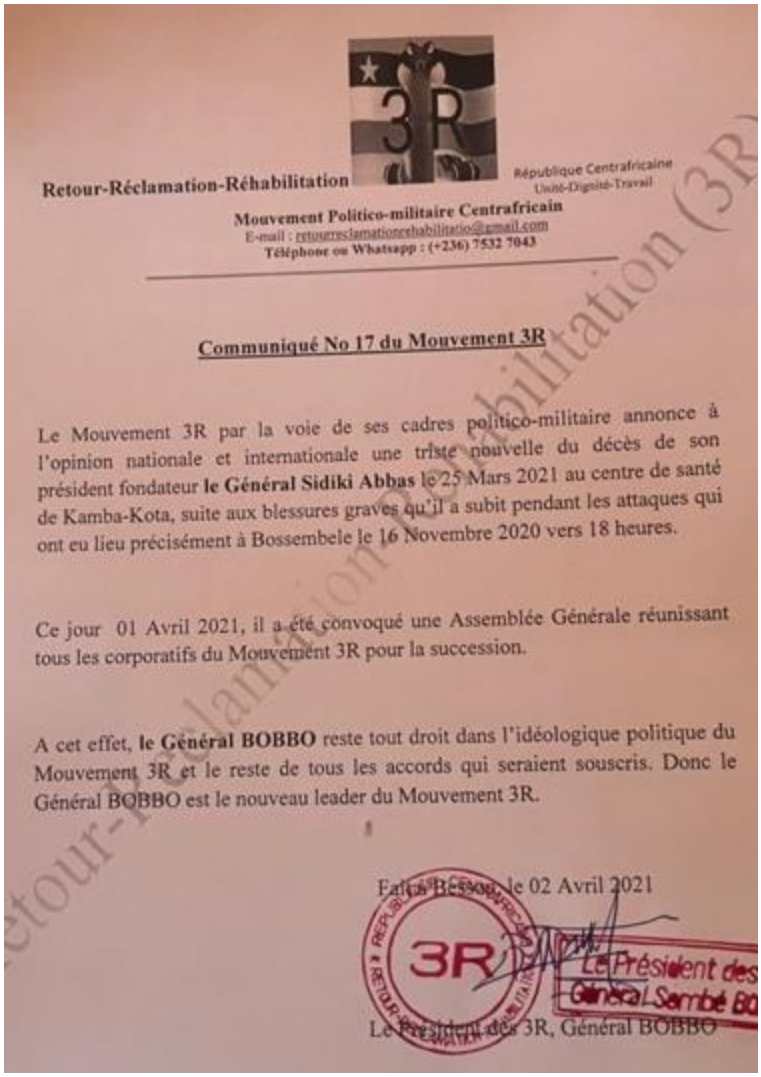

Retour-Réclamation-Réhabilitation

République Centrafricaine
Unité-Dignité-Travail

Mouvement Politico-militaire Centrafricain
E-mail : retourreclamationrehabilitatio@gmail.com
Téléphone ou Whatsapp : (+236) 7532 7043

Communiqué No 17 du Mouvement 3R

Le Mouvement 3R par la voie de ses cadres politico-militaire annonce à l'opinion nationale et internationale une triste nouvelle du décès de son président fondateur **le Général Sidiki Abbas** le 25 Mars 2021 au centre de santé de Kamba-Kota, suite aux blessures graves qu'il a subit pendant les attaques qui ont eu lieu précisément à Bossembele le 16 Novembre 2020 vers 18 heures.

Ce jour 01 Avril 2021, il a été convoqué une Assemblée Générale réunissant tous les corporatifs du Mouvement 3R pour la succession.

A cet effet, **le Général BOBBO** reste tout droit dans l'idéologique politique du Mouvement 3R et le reste de tous les accords qui seraient souscris. Donc le Général BOBBO est le nouveau leader du Mouvement 3R.

Fait à Bossembélé, le 02 Avril 2021

Le Président des 3R, Général BOBBO

Annex 2.7: Deterioration of the humanitarian situation / Détérioration de la situation humanitaire.

Communities have been displaced across much of the country. Although some of those populations displaced internally started to return in late April 2021, according to UNHCR, overall displacement (including both refugees and IDPs) rose from 1.25 million in October 2020 to almost 1.39 million in March 2021—far higher than previous crises.[1] This large-scale displacement has increased risk for different sectors of the population: male youth have been vulnerable to summary executions with accusations of complicity with armed groups, women were at increased risk from sexual violence by armed group elements pushed out of towns (see para. 42 of the body of the text), and the Panel documented incidents of all six grave violations against children during this period: killing and maiming of children; recruitment or use of children as soldiers by armed forces or armed groups; attacks against schools or hospitals; sexual violence against children; abduction of children; and denial of humanitarian access for children.

This displacement resulting from insecurity has had an impact on food security which is likely to continue into the coming months, which corresponds to the 'lean' season during which food shortages are already commonplace in CAR. According to the Integrated Food Security Phase Classification (IPC)[2], the number of those in Phase 3 and Phase 4 (crisis and emergency) situations for food security for the period May to August 2021 has increased, with 48 per cent of the population in crisis and emergency situations for food security (an increase of 7 per cent).[3]

[1] https://data2.unhcr.org/en/situations/car/location/399

[2] This scale is a standardized scale which integrates data on food security, nutrition and livelihoods into a scale allowing decision makers to understand the severity of a crisis.

[3] http://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1152894/

Annex 2.8: Attacks and occupation of schools in the Central African Republic (21 December – 7 May 2021) / Les attaques et les occupations d'écoles en Centrafrique (21 decembre – 7 mai 2021).

The table below was compiled by the Panel based on information from various sources as well as the Panel's own investigations. It provides a snapshot of the impact that the most recent fighting has had on children. The table highlights attacks, looting and destruction of material in schools and educational establishments, as well as their occupation by armed groups, FACA and Russian instructors between 21 December 2020 and 7 May 2021.

Sources: Confidential sources and Panel's own investigations.

Incident	Date	Location	Identification of armed actor
Occupation of primary school in Bougouyo	Since 2016 –until arrival of FACA/Russian instructors on 21 February 2021	Ippy, Ouaka	CPC (UPC)
Occupation of primary school in Baléssio	Since 2016 – until arrival of FACA/Russian instructors in March 2021	Baléssio, 45 km from Bambari, Ouaka	CPC (UPC)
Occupation of primary school	Long-term occupation - until arrival of FACA/Russian instructors in March 2021	Ngakobo, Ouaka	CPC (UPC)
Occupation of prefectural school in Grimari	Since 21 December 2021 – still occupied	Grimari, Ouaka	FACA soldiers and Russian instructors
Attack and looting and destruction of materials at primary school "Manger" in Carnot (serving as a voting centre).	27 December 2020	Carnot, Mambéré-Kadéï	CPC
Incursion by armed elements and destruction of property at the Temporary School of Learning and Child Protection (ETAPE) (serving as voting centre)	27 December 2020	Bria, Haute-Kotto	CPC (anti-balaka)
Incursion by armed elements and destruction of school materials "College de Bamingui" in Nyango Ecofaune (serving as a voting centre)	27 December 2020	Bamingui, Bamingui-Bangoran	"Arab elements" – group unknown

Incident	Date	Location	Identification of armed actor
Attack and destruction of property at four schools: Ndongue Yoyo School; La Bolle School; Vakap School; and Pabouia School (serving as voting centre).	27 December 2020	Bouar, Nana-Mambéré	CPC (anti-balaka)
Attack and looting of four schools: Mamadou school; Plateau Dimangoua school, Langandi school and Polonda school (serving as voting centres)	27 December 2020	Mobaye, Base-Kotto	CPC (UPC and anti-balaka)
Attack against three elementary public schools: Godawa Public School; Beina 1 Public School; and Kiamo 2 Public School (serving as voting centres)	27 December 2020	Berberati, Gamboula Sub-prefecture Mambéré-Kadéï	CPC
Primary school (Ecole Sous-préfectorale) attacked and looted by armed elements (serving as voting centre)	27 December 2020	Carnot, Mambéré-Kadéï	CPC (3R)
Occupation of the public school of Babaza 2	From December to January 2021	Sub-prefecture of Berberati, Mambéré-Kadéï	Unidentified armed elements
Occupation of the school in Boguila	From December to March 2021	Boguila, Ouham-Pende	CPC
Occupation of Gralindji school	Early-January 2021 to mid-March 2021	Gralindji (45 km from Bambari), Ouaka	CPC (UPC)
Looting of offices of the Prefecture Academic Inspection. Threats against teachers and school officials (for allowing schools to be used as voting centres)	2 to 3 January 2021	Bambari, Ouaka	CPC (UPC)
Attack, looting and destruction by armed elements on “la liberte” school.	5 January 2021	Bossangoa, Ouham	Unidentified armed group elements
Occupation of Ouandolongo school	Since January 2021 to March 2021	Ouandolongo, 70 km from Bakala, Ouaka	Unidentified armed elements

Incident	Date	Location	Identification of armed actor
Occupation of Yongo school	Since January 2021 – until arrival of FACA/Russian instructors	Yongo (11 km from Bouar), Nana-Mambéré	CPC
Occupation of the primary school of Kombélé	10 January to 17 February 2021	Kombélé (10 km Bambari-Ippy road), Ouaka	CPC (UPC)
Occupation of Niyakari primary school	Since 21 January 2021 (date of departure unknown)	Niyakari, Mbomou	CPC (FPRC/Salleh)
Occupation of Nangoko school	Since 25 January 2021 (current status unknown)	Nangoko 2 km from Nassole, Mambéré-Kadéï	CPC (3R)
Closure of schools accompanied by threats against teachers and students.	1 February 2021	Baoro, Nana-Mambéré	CPC (anti-balaka)
Prevention of students from entering three schools by armed elements: Bagga School; Ecole Conventionee Catholique; and Lycee Moderne	1 to 3 February 2021	Batangafo, Ouham	CPC
Occupation of three schools in Bossembélé: Plateau School and Modida school (4-27 February); Prefectural School (January-February)	Between 4 and 27 February 2021 (two schools) During January and February 2021 (one school)	Bossembélé, Ombella M'poko	Russian instructors
Occupation of the house of the Director of the school Ecole Plateau (same complex as above school)	Since 4 February 2021 (current status unknown)	Bossembélé, Ombella M'poko	FACA soldiers
Looting of the Bossangoa Prefectural School including solar panels	7 to 8 February 2021	Bossangoa, Ouham	Unidentified armed group elements

Incident	Date	Location	Identification of armed actor
Occupation of two schools: Sub-prefectural School of Baoro; Camp Leclerc School	Since 8 February 2021 (current status unknown)	Baoro, Nana-Mambéré	FACA and Russian instructors
Occupation of Bocongo school	21 to 26 February 2021	Bocongo (15 km from Bozoum), Ouham-Pendé	CPC (3R)
Occupation of school playground by armed elements	Since 24 February 2021 (current status unknown)	Ngaguene (35 km Niem axis), Nana-Mambéré	CPC (3R)
Occupation of school in Ippy	Since 21 February 2021 (still occupied)	Ippy, Ouaka Prefecture	Russian instructors
Occupation of Primary School in Nana Bakassa (65 km North of Bossangoa)	Since 4 March 2021 -until arrival of FACA/Russian instructors	Nana Bakassa, Ouham	CPC (MPC, FPRC and anti-balaka)
Occupation of Sub-prefectural school in Nana Bakassa	Occupied as at 26 March 2021	Nana Bakassa, Ouham	Russian instructors
Occupation of Malloum-Mele school	March 2021 (current status unknown)	Bakala, Ouaka	Russian instructors
Occupation of Ndassima school	Since March 2021 - until arrival of FACA/ Russian instructors	Ndassima, 50 km from Bambari, Ouaka	CPC (UPC)
Occupation of three schools: Alindao Lycee and Alindao Town Hall and Mandao school	Since 18 March 2021 (Mandao school freed on 5 April)	Alindao, Basse-Kotto	Russian instructors

Incident	Date	Location	Identification of armed actor
Use of rockets to dislodge CPC on administrative section of the Bessan school	23 March 2021	Yongo, 11 km from Bouar, Nana-Mambéré	FACA/Russian instructors
Occupation of Koumbe school	Since 5 April 2021 (current status unknown)	Koumbe, 3 km from Berberati, Mambéré-Kadéï	Russian instructors
Temporary occupation of two schools: Ecole Sous-Préfectorale des Garcons (8-9 April); Ecole Sous-Préfectorale des Filles (8-13 April)	8 to 9 April and 8 to 13 April 2021	Mbrès, Nana-Grébizi	Russian instructors
Occupation of Lycée de la Victoire de Batangafo and destruction of material property	11 April 2021 (current status unknown)	Batangafo, Ouham	Russian instructors

Annex 2.9: List of attacks and threats against peacekeepers (15 December 2020 – 7 May 2021) / Liste des attaques et des menaces contre les casques bleus (15 décembre – 7 mai 2021).

List compiled based on confidential reports and confirmed by the Panel's investigations.

- On 7 April 2021 a MINUSCA patrol was shot at by CPC (UPC) fighters using machine guns on the Tagbara to Boyo road. No UN peacekeeper casualties were reported.
- On 1 April a MINUSCA patrol was stopped at a FACA checkpoint in Kai, 4 km south of Bouar. FACA soldiers pointed their weapons at the UN vehicles and threatened the patrol. No UN peacekeeper casualties were reported.
- On 30 March a MINUSCA patrol was stopped at a FACA/ISF checkpoint in Bouar, Nana-Mambéré Prefecture by ISF who wanted to search the vehicle. FACA soldiers threatened the MINUSCA patrol pointing their weapons at the UN peacekeepers. No UN peacekeeper casualties were reported.
- On 20 March CPC (FPRC/UPC) fighters shot at a MINUSCA patrol on the Kotto River 5 km east of Bria, Haute-Kotto Prefecture. No UN peacekeeper casualties were reported.
- On 13 March in Bambari, Ouaka Prefecture a MINUSCA convoy was stopped by FACA soldiers at a checkpoint requesting to search the vehicle. FACA soldiers threatened the MINUSCA patrol with a grenade and their weapons. No UN peacekeeper casualties were reported.
- On 25 February in Lere (30 km north of Bossangoa), Ouham Prefecture, a MINUSCA convoy was stopped at a CPC (anti-balaka, FPRC, MPC) checkpoint. The CPC fighters shot at the convoy and then stole two weapons and ammunition. No UN peacekeeper casualties were reported.
- On 19 February close to Bondiba, 130 km southwest of Bossangoa, Ouham Prefecture, CPC fighters ambushed a MINUSCA convoy. No UN peacekeeper casualties were reported.
- On 9 February a MINUSCA patrol was ambushed by armed CPC fighters 24 km from Bangassou, Mbomou Prefecture when repairing a bridge. No UN peacekeeper casualties were reported.
- On 30 January a MINUSCA convoy was fired at by armed CPC fighters (FPRC/Salleh) at Loungoumba close to Mbari Bridge (17 km from Bangassou), Mbomou Prefecture. No UN peacekeeper casualties were reported.
- On 19 January, a MINUSCA patrol was shot at by armed CPC fighters under Mahamat Salleh. There were no UN peacekeeper casualties.
- On 18 January, in Bangassou, Mbomou Prefecture, CPC armed combatants at Mbari Bridge (17 km west of Bangassou) on the Bangassou-Gambo road shot at a MINUSCA patrol **killing two UN peacekeepers**.
- On 15 January **one UN peacekeeper was killed** on the outskirts of Grimari, Ouaka Prefecture.
- On 13 January **one UN peacekeeper was killed** and another was injured during the attack by CPC fighters on the outskirts of Bangui.
- On 29 December 2020, Yole checkpoint (10 km east of Bouar), Nana Mambéré Prefecture, CPC fighters shot at a MINUSCA patrol. No UN peacekeeper casualties were reported.
- On 25 December, CPC fighters attacked a FACA detachment. UN peacekeepers were also engaged and during the incident **three UN peacekeepers died and two were wounded**.
- On 23 December, UPC shot at a MINUSCA patrol in Bambari, Ouaka Prefecture. There were no UN peacekeeper casualties.

- On 23 December, in Bossembélé, Ombella M'Poko Prefecture, a MINUSCA patrol engaged a CPC fighter who drew his weapon on the patrol, additional CPC fighters arrived and continued to shoot at MINUSCA. There were no UN peacekeeper casualties.

Annex 2.10: Cases of sexual violence / Cas de violence sexuelle.

After Mahamat Salleh and the CPC fighters under his command left Bangassou on 17 January 2021, they moved to Niyakari (Mbomou Prefecture). Several cases of sexual violence were reported against Salleh and his elements including a case of forced marriage involving a minor. On 20 February, Salleh and his CPC fighters left Niyakari moving between Nzacko and Yalinga (Haute-Kotto Prefecture). According to accounts received by the Panel from the local community, Salleh and the CPC elements under his command continued to threaten women with many fleeing the area or remaining in the field to avoid becoming victims.

In Mambéré-Kadéi, Ouham-Pendé and Nana-Mambéré Prefectures, cases of sexual violence by 3R fighters increased after they fled or were expelled from the main towns in these prefectures by FACA and Russian instructors. In Ouaka Prefecture, the Panel received reports of incidents of sexual violence perpetrated by UPC fighters around Ippy and Bambari towns after UPC fighters were pushed out of those towns in February 2021. During investigations in Bria, local sources confirmed a fall in the number of human rights violations including sexual violence perpetrated by armed group fighters in and around Bria PK3 IDP site, following the departure of local anti-balaka leader Thierry Plenga, alias "general Bokassa" (see S/2019/930 para. 88), to join the CPC coalition in Bambari in late December 2020. However, on his return to Haute-Kotto Prefecture, Bokassa and the elements under his command have installed themselves along the Bria-Ira Banda road where several cases of sexual violence have been reported since his arrival.

Annex 2.11: Losses declared by Thien Pao after CPC attacks / Pertes déclarées par Thien Pao après l'attaque de la CPC.

Document received by the panel from a confidential source in April 2021.

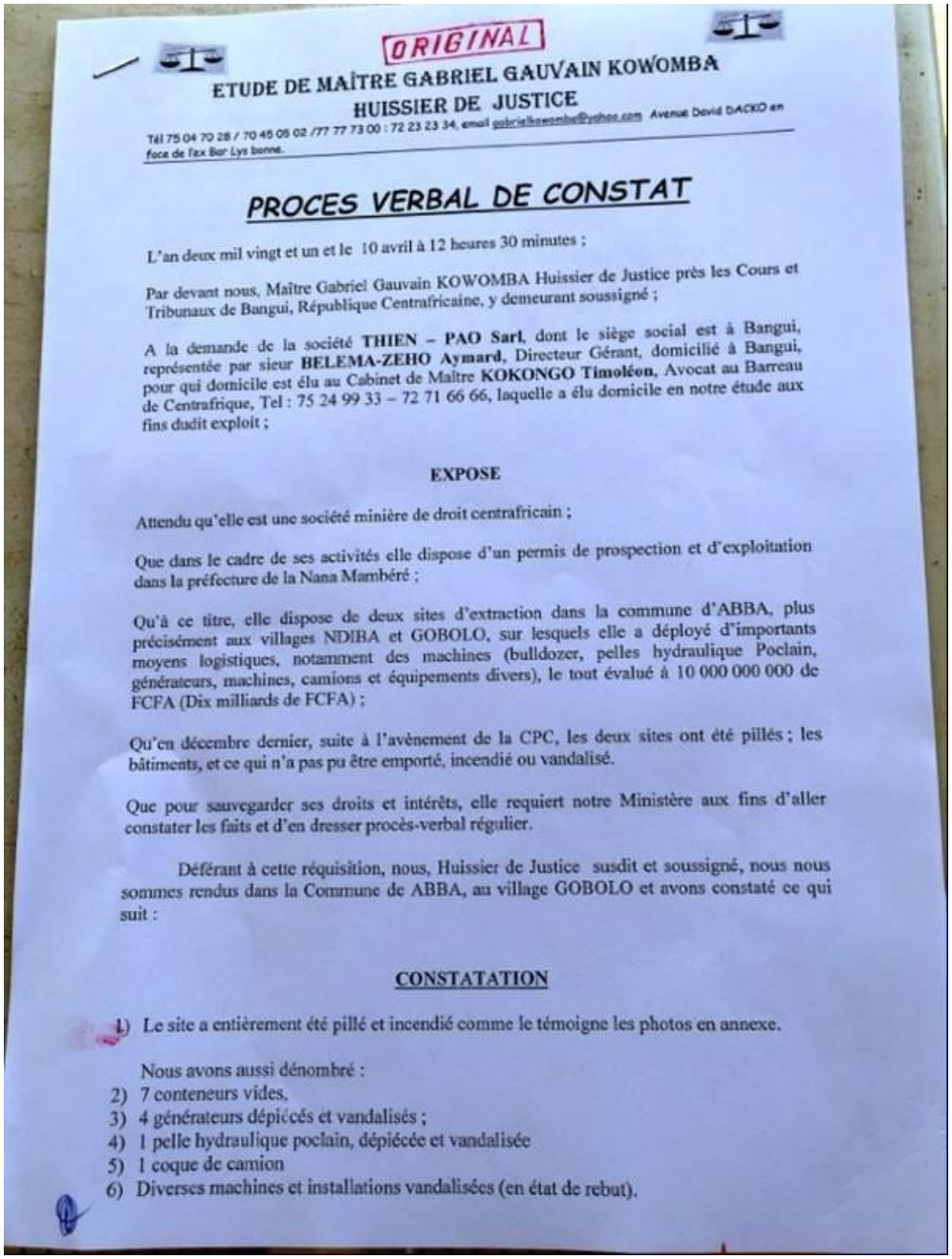

ORIGINAL

ETUDE DE MAÎTRE GABRIEL GAUVAIN KOWOMBA
HUISSIER DE JUSTICE

Tél 75 04 70 28 / 70 45 05 02 /77 77 73 00 : 72 23 23 34, email gabrielkowomba@yahoo.com Avenue David DACKO en face de l'ex Bar Lys bonne.

PROCES VERBAL DE CONSTAT

L'an deux mil vingt et un et le 10 avril à 12 heures 30 minutes ;

Par devant nous, Maître Gabriel Gauvain KOWOMBA Huissier de Justice près les Cours et Tribunaux de Bangui, République Centrafricaine, y demeurant soussigné ;

A la demande de la société **THIEN – PAO Sarl**, dont le siège social est à Bangui, représentée par sieur **BELEMA-ZEHO Aymard**, Directeur Gérant, domicilié à Bangui, pour qui domicile est élu au Cabinet de Maître **KOKONGO Timoléon**, Avocat au Barreau de Centrafrique, Tel : 75 24 99 33 – 72 71 66 66, laquelle a élu domicile en notre étude aux fins dudit exploit ;

EXPOSE

Attendu qu'elle est une société minière de droit centrafricain ;

Que dans le cadre de ses activités elle dispose d'un permis de prospection et d'exploitation dans la préfecture de la Nana Mambéré ;

Qu'à ce titre, elle dispose de deux sites d'extraction dans la commune d'ABBA, plus précisément aux villages NDIBA et GOBOLO, sur lesquels elle a déployé d'importants moyens logistiques, notamment des machines (bulldozer, pelles hydraulique Poclain, générateurs, machines, camions et équipements divers), le tout évalué à 10 000 000 000 de FCFA (Dix milliards de FCFA) ;

Qu'en décembre dernier, suite à l'avènement de la CPC, les deux sites ont été pillés ; les bâtiments, et ce qui n'a pas pu être emporté, incendié ou vandalisé.

Que pour sauvegarder ses droits et intérêts, elle requiert notre Ministère aux fins d'aller constater les faits et d'en dresser procès-verbal régulier.

Déférant à cette réquisition, nous, Huissier de Justice susdit et soussigné, nous nous sommes rendus dans la Commune de ABBA, au village GOBOLO et avons constaté ce qui suit :

CONSTATATION

1) Le site a entièrement été pillé et incendié comme le témoigne les photos en annexe.

Nous avons aussi dénombré :
2) 7 conteneurs vides,
3) 4 générateurs dépiécés et vandalisés ;
4) 1 pelle hydraulique poclain, dépiécée et vandalisée
5) 1 coque de camion
6) Diverses machines et installations vandalisées (en état de rebut).

Annex 3.1: Security crisis: desertions, defections, abandonments of post and associated loss of government stocks of weapons, ammunition and equipment / Crise sécuritaire: désertions, défections, abandon de poste entraînant des pertes des stocks gouvernementaux d'armes, de munitions et de matériel.

In the context of the CPC uprising in December 2020, a significant number of elements from the national defence and security forces abandoned their posts, deserted or defected to join the ranks of the CPC in locations across the country. Senior FACA sources explained that motivations varied from fear, lack of logistical support and operational control over deployed forces, and crucially historical loyalties and ethnic ties of some elements to CPC leader François Bozizé. Following radio communiqués issued by the FACA Chief of Staff and the Minister of Defence in December 2020 (see S/2021/87, para. 86), on 3 January 2021, the FACA Chief of Staff issued a communiqué calling all FACA to return to their barracks and that any of those absent would be considered deserters (see Document 1 below).

In January and February 2021, the Panel was informed by senior sources within the FACA that approximately 400 names had been struck off the official register of the FACA, a large majority of whom were Gbaya, the ethnic group of Bozizé. However, in the intervening months these numbers have been tempered as an investigation process was undertaken by the FACA human resources department. On 15 April, a senior FACA source confirmed that 127 FACA elements had been removed from the register for defection, including a total of eight officers, the highest ranking of whom was Colonel Francis Bozizé. A separate disciplinary council has been set up to decide upon how to sanction FACA found to have abandoned their posts but subsequently returned to work. At the time of drafting, 39 cases had been sent to the military justice prosecution service, including the case of Colonel Yabanga, the former FACA Sector West Commander in Bouar, who was accused of sharing intelligence with the CPC and orchestrating a fake ambush wherein he planned to defect to the CPC with a large amount of weapons, ammunition and vehicles. Investigations remained ongoing.

Numbers of desertions and defections were overall significantly lower within the ranks of the police and gendarmerie. Human resources and disciplinary processes were still ongoing, but the Director General of the Police informed the Panel that at least three police officers defected and had been struck off the police register, including one police commander and anti-balaka leader Maxime Mokom, who also lost his ministerial position following his defection to join the CPC. The Deputy Director of the Gendarmerie reported that approximately five or six gendarmes defected to join the CPC, including Bozizé's sons Roderigue and Pappy Bozizé. Investigations and disciplinary processes for police and gendarmerie were ongoing, including for elements where it was unclear if they deserted or defected and whom had expressed a desire to return to work.

Senior FACA and ISF sources confirmed an associated loss of arms, ammunition, vehicles and equipment from government stocks resulting from desertions, defections and attacks by CPC. FACA sources informed the Panel that, nonetheless, no official audit to establish what weapons, ammunition, vehicles and equipment had been launched. The level of loss of materials was again significantly lower for police and gendarmerie, who were able to provide the Panel a basic accounting of equipment lost, which included a small number of motorbikes, office equipment, furniture, solar panels, and cell phones, most of which were taken when police and gendarmerie buildings were pillaged by the CPC in locations including Bouar, Baoro (Nana-Mambéré Prefecture), Yaloke, Boali, Bossembele (Ombella M'Poko Prefecture), Bossangoa (Ouham prefecture), Bozoum (Ouham-Pendé Prefecture), Boda (Lobaye

Prefecture), Bambari (Ouaka prefecture), and Bangassou (Mbomou Prefecture). The ISF did not lose any vehicles, having coordinated with UNPOL to safely store these within local MINUSCA compounds during CPC attacks and occupation.

The Inspector General of the National Army, General Izamo, informed the Panel that, in the wake of the recent security crisis, he and his team were conducting two studies focused on the FACA: one assessing the three defence zones in terms of combat readiness, personnel, logistics, armament, and infrastructure; and a second study on the numbers and underlying cause of abandonment of post, desertions and defections. It is expected that these reports will be presented to the President and the Minister of Defence.

Document 1*: Radio Communiqué issued by the FACA Chief of Staff on 3 January 2021 / Communiqué radio publié par le chef d'état-major des FACA le 3 janvier 2021.*

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité -Dignité-Travail
****

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE
ET DE LA RECONSTRUCTION DE L'ARMEE
****
ETAT-MAJOR DES ARMEES
****
SOUS-CHEF D'ETAT-MAJOR CHARGE
DES OPERATIONS
****
CENTRE DE COMMANDEMENT
DES OPERATIONS
****
SECRETARIAT
****
N° 001 /MDNRA/EMA/SCOP/CCOP/SEC.

COMMUNIQUE RADIO

(Large diffusion en Français et Sango)

Relatif au retour immédiat de tous les militaires des Forces Armées Centrafricaines (FACA) dans leurs casernes respectives.

Le Général de Division, Chef d'Etat-Major des Armées demande impérativement à tous les militaires des Forces Armées Centrafricaines (FACA) dès l'écoute du présent communiqué, de regagner leurs casernes respectives pour être consignés.

Les Chefs de Corps procèderont à un contrôle nominatif de leur personnel et tous les absents seront considérés comme des déserteurs.

Toute personne à l'écoute du présent communiqué et connaissant les intéressés est priée de leur en faire part.

Bangui, le 03 JAN 2021

Le Général de Division,
Chef d'Etat-Major des Armées

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE ★ LE CHEF D'ETAT-MAJOR DES ARMEES ★

Zéphirin MAMADOU

Annex 3.2: Letters issued by Alexander Ivanov, Director General of the Officers Union for International Security, on 31 March 2021 / Lettres d'Alexander Ivanov, directeur général du Syndicat des officiers pour la sécurité internationale, le 31 mars 2021.

To the UN Secretary-General

António Guterres

Open letter on cases of disinformation in the

Central African Republic

Dear Secretary General,

You know that Russian instructors are on an official mission in the CAR, training the national army FACA and providing advisory and humanitarian assistance to the CAR security forces in the fight against armed criminals terrorizing the country. The FACA operation, supported by Russia and Rwanda, recently ended with a complete victory and the defeat of military-political groups. At this stage, the CAR authorities continue to implement a set of measures to maintain order and search for the remaining criminals for their capture and organization of a fair trial.

On behalf of the Officers Union for International Security – the organization representing Russian instructors in the CAR, I would like to draw your attention to the increasing cases of disinformation in some media outlets, clearly aimed at "whitewashing" murderers and robbers from the CPC armed groups, and to undermine public and international confidence in the CAR government, FACA and allies, which include both MINUSCA and Russian instructors.

At the forefront of terrorist propaganda are the online newspapers Corbeau News and Le Tsunami, funded from France and blocked in the CAR for numerous publications of false information. However, these resources are still available outside of the CAR and take advantage of foreign readers' ignorance of the socio-political situation in the CAR to spread lies about human rights violations by the army and allies, genocide, and even the use of chemical weapons. I would like to note that none of the accusations against FACA and its allies have been reliably confirmed, and the publications of these resources are always based only on the testimony of anonymous witnesses, so they are not trustworthy.

On the contrary, all the press releases of the militants first appear on these Internet resources, and in December 2020-January 2021 it was they who strongly supported the CPC coalition and tried to discredit all the efforts of the international community and the CAR government to hold democratic elections.

Therefore, my particular concern is the fact that information published on resources closely affiliated with the militants is becoming the main source for UN Human Rights Council experts who have recently made very serious accusations against the CAR government, MINUSCA and Russian instructors. There is no doubt that such a superficial approach, unwillingness to verify biased information and, as

a result, incorrect conclusions of independent experts, undermine confidence in international institutions and the Human Rights Council in particular, as well as hinder constructive and trustful interaction between representatives of foreign states and organizations that have united to help the CAR authorities restore security and stability in the country.

I ask you to carefully consider the operational methods of the UN Human Rights Council experts and adjust them accordingly.

It is important that independent observers and experts use only verified information and reliable sources, and work closely directly with the CAR Government, MINUSCA, the Officers Union and other organizations that can provide comprehensive information about the situation in the CAR and their role in the country.

Sincerely,

Director General

Officers Union for International Security

Alexander Ivanov

To the UN Human Rights

Statement by the Officers Union for International Security

On the March 31, 2021, a statement was published by independent UN experts who accused "Russian mercenaries" of violating human rights on the territory of the Central African Republic.

On behalf of the Officers Union for International Security – an organization that represents the interests of Russian instructors in the CAR – I want to inform the experts of the UN Human Rights Council that there are no "Russian mercenaries" in the CAR and this information is not true.

According to the UN Security Council authorization received by the Russian Federation, there are 475 civilian instructors on the territory of the CAR who have received permission to carry out their activities. An additional 300 instructors arrived in the CAR at the end of December 2020 at the request of President Touadera to organize the training of additional units of the CAR army, FACA, during a period of rampant banditry in the country.

Russian instructors are exclusively engaged in the preparation and training of FACA in accordance with article 3 of the Agreement on Military-Technical Cooperation between the Russian Federation and the CAR.

The instructors strictly adhere to the goals and objectives set out in the notification sent to the UN Security Council Sanctions Committee and do not take part in military operations in the territory of the CAR.

Based on the abovementioned, we demand that independent experts and other UN representatives remove the word "mercenary" from their vocabulary, which we consider incorrect, unethical and inapplicable to the civilian instructors from the Russian Federation who are in the CAR on an official mission.

The Officers Union is very attentive to all reports of human rights violations in the CAR and calls on the UN Human Rights Council to establish a joint commission and provide this commission with the facts that were the basis for the statement of the independent UN experts, that denigrates the activities of the FACA and their allies.

Sincerely,

Alexander Ivanov

Director General

Officers Union for International Security

To the Guardian chief editor
Katharine Sophie Viner

Statement by the Officers Union for International Security

The information in the article "Russian mercenaries behind human rights abuses in CAR, say UN experts", published on The Guardian website on March 30, 2021, is not true. It casts doubt on the reputation of your news outlet.

All the accusations of human rights violations levelled against Russian instructors, cited in your article with the reference to the statements of the UN Human Rights Council independent experts, are based on false data.

Russian instructors are engaged in the training of FACA based on the Agreement on Military-Technical Cooperation between the Russian Federation and the Central African Republic. The instructors strictly adhere to the goals and objectives reflected in the UN Security Council notification and do not take part in military operations on the CAR territory.

According to the Declaration of Principles on the Conduct of Journalists adopted at the Second World Congress of the International Federation of Journalists in 1954: "Respect for the facts and for the right of the public to truth is the first duty of the journalist".

Taking into account the status of your outlet and with the regard to the Declaration of Principles on the Conduct of Journalists, I ask you to be objective and publish a retraction of the unconfirmed facts published in your article.

Sincerely,
Alexander Ivanov
Director General
Officers Union for International Security

Annex 3.3: Photographs of armed Russian instructors on the ground in the Central African Republic / Photographies d'instructeurs russes armés opérant sur le territoire de la République centrafricaine.

Russian instructor armed with a PK general-purpose machine gun manning checkpoint in Boguila town (Ouham Prefecture), late March 2021. Source: confidential.

Russian instructors armed with assault rifles accompany Prime Minister Ngrebada and Minister of Defence Koyara during a visit to Boali and the Bossembélé axis on 10 January 2021. Source: Prime Minister Ngrebada's social account page. See https://www.face-book.com/search/top?q=Ngrebada%20Firmin, accessed on 10 May 2021.

Russian instructors armed with assault rifles observed boarding detainees on a plane on 27 April 2021, Bria aerodrome. Source: confidential.

Annex 3.4: Testimonies received regarding composition of Russian instructors / Témoignages reçus concernant la composition des instructeurs russes.

The Panel received multiple testimonies from FACA elements, officials and community-level sources in multiple locations across CAR that instructors deployed included individuals who identified themselves as nationals of Libya, Syria, and other countries. In the area of Sibut and Ndjoukou (Kémo Prefecture), Grimari, and Bambari (Ouaka Prefecture), the Panel received information from sources on the ground, including FACA elements, that approximately 60 exclusively Arabic-speaking instructors who predominantly self-identified as Syrian were deployed from December 2020 to early March 2021, on a three-month contract. According to information received by the Panel, the flight paths of several Russian military aircraft which conducted non-scheduled special flights to CAR between December 2020 and April 2021 to deliver instructors and associated equipment for their mission, included stops at airfields in Syria, Libya, the Sudan and South Sudan.

Annex 3.5: Seizure of arms and ammunition by the FACA and Russian instructors in the course of operations against the CPC / Saisie d'armes et de munitions par les FACA et les instructeurs russes au cours des opérations contre la CPC.

FACA soldiers and Russian instructors on the ground in multiple locations in CAR confirmed that they had seized weapons and ammunition from the CPC during military operations and through house-to-house searches conducted following their arrival in towns and villages previously occupied by the CPC. They observed that weapons seized included AK-pattern, FAL, Galil and Chinese-type assault rifles; grenade launchers (often described in CAR as “pang”) typically single shot, shoulder-fired grenade launchers such as the M79 but also six-shot, revolver-type grenade launchers such as the RG-6; anti-personnel grenades; PKM machine guns; and rocket propelled grenade launchers (RPG) of what they described as “Soviet and Chinese” origin. They confirmed that all weapons and ammunition seized was sent to Bangui for analysis and safe storage. Through a letter submitted to the CAR Government on 8 February 2021, and official meetings with senior government and security officials, the Panel sought to gain access to this seized materiel in order to analyse and trace weapons and ammunition illicitly trafficked to the different armed groups within the CPC. The Ministry of Defence, Police and Gendarmerie could not provide clarity on the location of the storage of this materiel, and access could not be provided to the Panel by the time of writing of this report. MINUSCA and the National Commission for the Small Arms and Light Weapons confirmed they were not in possession of these weapons.

Annex 3.6: Significant seizure of weapons, ammunition and military materiel and arrest of a French citizen in Bangui on 10 May 2021 / Importante saisie d'armes, de munitions et de matériel militaire et arrestation d'un citoyen français à Bangui le 10 mai 2021.

On 10 May 2021, the Central Office for the Suppression of Banditry (OCRB), a special unit of the police, detained a French citizen reportedly found in possession of a large quantity of arms, ammunition and military materiel, including a shotgun, pistol, assault rifles, magazines, various types of ammunition, including bean bag rounds, cell phones, walkie-talkies and satellite phones, cash in several currencies, uniforms, medication and field equipment.[4]

The Panel intends to send a letter to the CAR authorities to request information on this incident, which took place at the time of completion of drafting of the report. The Panel will continue to investigate this matter.

Photograph of the suspect and materiel seized. Available at https://www.facebook.com/centrafrique-news, accessed 12 May 2021.

[4] "Centrafrique: arrestation d'un ressortissant français avec des armes et munitions de guerre", Radio Ndéké Luka, 11 May 2021, see https://www.radiondekeluka.org/actualites/securite/36925-centrafrique-arrestation-d-un-ressortissant-francais-avec-des-armes-et-munitions-de-guerre.html, accessed on 12 May 2021.

Annex 3.7: FACA training and recruitment / Formation et recrutement des FACA.

The CAR Government announced the creation of a new FACA battalion, BIT-7, on 30 January 2021.[5] On 3 February, Presidential Security Advisor Valery Zakharov issued a Tweet indicating that PK5 self-defence groups would form the basis of elements in the BIT-7 battalion (see below). Senior FACA sources denied this, and the Panel was informed that, in fact, the BIT-7 had been formed from recent FACA recruits who completed their initial FETTA training with EUTM in 2020 (see S/2021/87, annex 5.1). As requested by the CAR Government, the European Union Training Mission (EUTM) initiated training for one company of 150 FACA elements on 20 March and extended to include training for a further 150 FACA elements by May 2021. The Panel was, however, informed by senior sources that new recruits in BIT-7, who come from Bangui, were not subjected to an appropriate vetting procedure in coordination with MINUSCA in advance of commencing FETTA training in 2020, despite assurances to the contrary. By contrast, the new recruits from outside Bangui did undergo the approved vetting procedure in coordination with MINUSCA. The reasons behind this discrepancy are unclear, and the Panel intends to carry out further investigations on this issue amongst other recruitment and integration concerns.

Tweet issued from Valery Zakharov's Twitter account on 3 February 2021.

[5] "RCA : décret portant création du septième bataillon d'infanterie territorial des FACA", Journal de Bangui, 1 February 2021, see https://www.journaldebangui.com/rca-decret-portant-creation-du-septieme-bataillon-dinfanterie-territorial-des-faca/.

Annex 3.8: End-user certificate signed by the Minister of Defence Marie-Noëlle Koyara on 8 January 2021 for weapons from Military Industry Corporation in the Republic of the Sudan / Certificat d'utilisateur final signé par la Ministre de la défense Marie-Noëlle Koyara le 8 janvier 2021 pour des armes achetées à la Military Industry Corporation basée au Soudan.

Document provided to the Panel by a confidential source in February 2021.

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE
ET DE LA RECONSTRUCTION DE L'ARMEE
DIRECTION DE CABINET
SECRETARIAT PARTICULIER
N°004/MDNRA/DDRCAB/SP

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail

Bangui, le 08 JAN 2021

CERTIFICAT D'UTILISATEUR FINAL

Le Ministère de la Défense Nationale de la République Centrafricaine, par le présent, certifie que les produits ci-dessous énumérés et qui ont été achetés selon la facture pro forma numéro 2/2020/-10, en date du 8/10/2020, entre la Société d'Industrialisation Militaire-Military Industry Corpration'MIC)- et l'acheteur :

Nom..... ; Pays..... ;

Adresse ..... ; Téléphone.....

Que ces produits sont destinés à l'usage exclusif du Ministère de la Défense de la République Centrafricaine.

A- Les Armes :

N°	NOMBRE D'UNITES	NOMBRE D'UNITES
1	DShk, 12,7mm	50
2	Mitrailleuse calibre 14,5mm (à canon unique)	50
3	Mitrailleuse calibre 14,5mm (à canon double)	50
4	Lance-roquette, calibre 107 mm à multiple canons	20
5	Kalachnikovs	5000
6	Mitrailleuse Goryunov	1000
7	Mitrailleuse Degtiarev	1000
8	Avec boite d'alimentation	1000
9	RPG	2000
10	Pistolet Star, calibre 9 mm	3000
11	SPG9	1000
12	MP5	2000

Ministère de la Défense Nationale et de la Reconstruction de l'Armée, Avenue de l'indépendance,
BP : 3257 Bangui-RCA Tél : +236 21612828 +236 21613541 Email : mindefcabinet@gmail.com
1

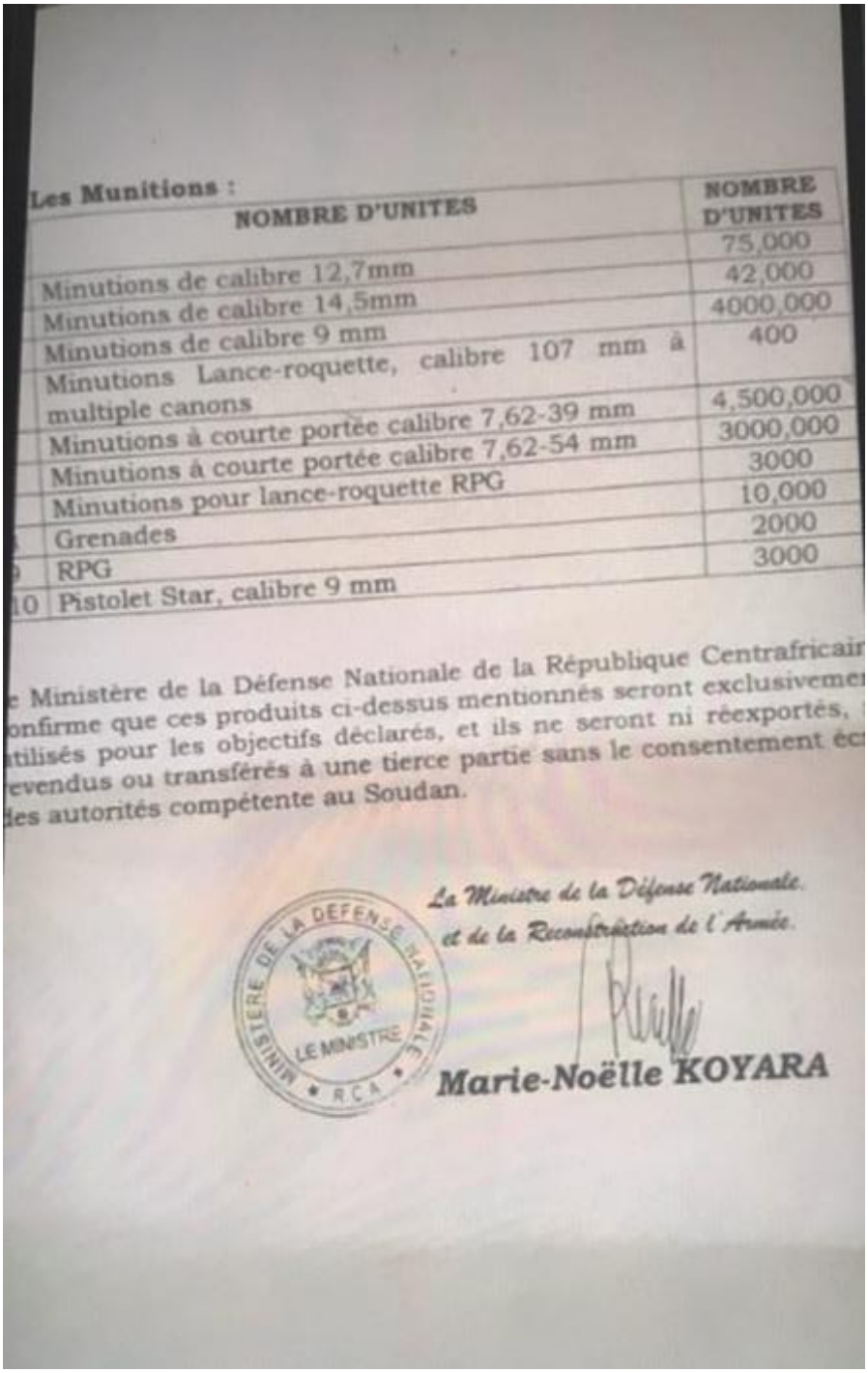

Les Munitions :

	NOMBRE D'UNITES	NOMBRE D'UNITES
	Minutions de calibre 12,7mm	75,000
	Minutions de calibre 14,5mm	42,000
	Minutions de calibre 9 mm	4000,000
	Minutions Lance-roquette, calibre 107 mm à multiple canons	400
	Minutions à courte portée calibre 7,62-39 mm	4,500,000
	Minutions à courte portée calibre 7,62-54 mm	3000,000
	Minutions pour lance-roquette RPG	3000
	Grenades	10,000
	RPG	2000
10	Pistolet Star, calibre 9 mm	3000

e Ministère de la Défense Nationale de la République Centrafricain
onfirme que ces produits ci-dessus mentionnés seront exclusivemer
tilisés pour les objectifs déclarés, et ils ne seront ni réexportés,
evendus ou transférés à une tierce partie sans le consentement éc
es autorités compétente au Soudan.

La Ministre de la Défense Nationale
et de la Reconstruction de l'Armée.

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE
LE MINISTRE
RCA

Marie-Noëlle KOYARA

Annex 3.9: Photographs of Kazakhstan-registered Jenis Air aircraft arriving at Bangui M'Poko International Airport on 19-21 and 22 December 2020 / Photographies des avions Jenis Air immatriculés au Kazakhstan arrivant à l'aéroport international de Bangui M'Poko les 19-21 et 22 décembre 2020.

Photograph of arrival of UP-I7652 on 19 December 2020 at approximately 14h18. Source: confidential

Photographs of departure of UP-I7652 on 21 December at approximately 12h09. Source: confidential

(Note: UP-I7652 displayed Kazakhstan flag)

Photograph of UP-I7464 parked on the civilian side of Bangui M'Poko International Airport on 22 December 2020. Source: confidential

Annex 3.10: Official Ilyushin website indicates that airworthiness certificates for the two aircraft UP-I7652 and UP-I7464 had expired / Le site Web officiel d'Ilyushin indique que les certificats de navigabilité des deux avions UP-I7652 et UP-I7464 étaient expires.

Screenshots from ILYUSHIN design company, the only organization authorized to extend lifetime of ILYUSHIN aircraft. Source: https://www.ilyushin.org/en/airworthiness/ , accessed on 10 May 2021.

Airworthiness

Il-76T/TD civil aircraft fleet according to 30.04.2021

№	Country	Aircraft type	S/N	Registration №	Production №	Service is authorized• till	Registration numbers of forms	Registration stamp
34	Kazakhstan	IL-76TD	8002	UP-I7652	1013405167	19.07.2020		письмо № 160-07/010112 от 16.06.2020
35	Kazakhstan	IL-76TD	8505	UP-I7646	1023411378	24.11.2020	5701, 5702, 5703	951/R-250-19

Annex 3.11: Documents pertaining to two Ilyushin aircraft registered in Kazakhstan bearing registration numbers UP-I7652 and UP-I7646, which delivered military personnel and equipment to CAR / Documents relatifs à deux avions Ilyushin immatriculés au Kazakhstan portant les numéros de queue UP-I7652 et UP-I7646, qui auraient livré du personnel et du matériel militaires à la RCA.

Order to suspend for six months Jenis Air's Operator's License issued by the Aviation Administration of Kazakhstan on 19 June 2020. Source: official Panel communications with the Aviation Administration of Kazakhstan.

«ҚАЗАҚСТАННЫҢ АВИАЦИЯЛЫҚ ӘКІМШІЛІГІ» АКЦИОНЕРЛІК ҚОҒАМЫ

010000, Қазақстан Республикасы, Нұр-Сұлтан қаласы, Мәңгілік Ел д-лы, 55/15 үй, Блок С 2.3

AVIATION ADMINISTRATION OF KAZAKHSTAN JOINT STOCK COMPANY

Block 2.3, 55/15 Mangilik El Ave, 010000, Nur-Sultan city, Republic of Kazakhstan

БҰЙРЫҚ	ORDER	ПРИКАЗ
№ 00.46	ОД	01.02.2021г.
Қазақстан Республикасы Нұр-Сұлтан қаласы	Nur-Sultan city Republic of Kazakhstan	город Нур-Султан Республика Казахстан

On revocation of the Air Operator Certificate of Jenis Air Airlines LLP,

By order of the General Director of Aviation Administration of Kazakhstan JSC (hereinafter referred to as AAK) No. 192 dated June 19, 2020, an unscheduled inspection of Jenis Air Airlines LLP (hereinafter referred to as the Airline) was conducted on compliance with the rules of international flights for the period of 2019 and 2020.

Based on the results, it was found that the Airline violated the requirements of paragraph 9 of the UN Security Council Resolution and the operational requirements and restrictions of the Air Operator Certificate No. KZ-01/044 dated April 9, 2018 of the Airline.

In accordance with paragraph 28 of the Rules for certification and issuance of a certificate of an operator of civil aircraft, approved on 10.11.2015 No. 1061 by order of the acting The Minister for Investment and Development of the Republic of Kazakhstan (hereinafter referred to as the Rules), the authorized organization shall suspend the operator's certificate in cases of non-compliance by the operator with certification requirements and restrictions.

By order of the General Director of AAK No. 024 OD dated July 3, 2020, the Air Operator Certificate of Jenis Air LLP was suspended for a period of 6 (six) months.

The Air Operator Certificate was not renewed after suspension.

Based on clause 31 of the Rules, in all cases specified in clause 28 of these Rules, the suspension of the operator's certificate is carried out for a period not exceeding 6 (six) months, after which the authorized organization revokes the Air Operator Certificate.

On September 8, 2020, the AAK from the Aviation Authority of the Kingdom of Jordan received a request No. 2882 with a request to confirm the validity of the Air Operator Certificate No. KZ-01/044 valid from September 2, 2020 to November 1, 2020, which was provided to them by the Airline.

But the Airline's Air Operator Certificate KZ-01/044 was issued with a validity period from April 8 to July 7, 2020.

Thus, the Airline presented a falsified Air Operator Certificate to the Aviation Authority of the Kingdom of Jordan.

00046

On January 19, 2021, the AAK received a letter from the UN Security Council Committee for ref. No. S / AC.52 / 2021 / PE / OC.12 that two Kazakhstani cargo aircraft Il-76TD (UP-17652 and UP-17646) of the Airline flew to the Central International Airport from 19 to 22 December 2020 of the African Republic "Bangui M'Poko". The aircraft belonged to Phoenix 2020 Airline LLP (ICAO Code: FNK), renamed from Jenis Air LLP in accordance with the letter of the UN Security Council Committee.

On the part of AAK, no changes were made to the Air Operator Certificate of Jenis Air Airline LLP.

According to clause 2 of article 60 of the Law "On the use of the airspace of the Republic of Kazakhstan and aviation activities" (hereinafter - the Law), the operation of aircraft without a valid Air Operator Certificate is prohibited.

Thus, the Airline did not comply with the certification requirements and restrictions, concealed information about the flights performed in the presence of the embargo on the transportation of military cargo to Libya, established in paragraph 9 of Resolution 1970 (2011) of the UN Security Council, and a falsified Air Operator Certificate was submitted to the Aviation Authority of the Kingdom of Jordan.

In accordance with paragraph 2 of article 16-3 of the Law, the commitment of illegal actions by an operator is a violation of the first level, which pose an immediate threat to flight safety and aviation security.

In accordance with paragraph 5 of Article 16-3 of the Law, in case of violation of the first level, the authorized organization in the field of civil aviation takes measures to revoke the certificate.

Given the above, guided by paragraph 4 of Art. 60, paragraph 5 of Article 16-3, and paragraphs. 10) clause 2 of Art. 16-9 of the Law, **I ORDER:**

1. Revoke the Air Operator Certificate of Jenis Air LLP No. KZ-01/044 dated April 8, 2020.

2. Director of the Flight Operations Department Petyashin I. shall ensure the immediate notification of the operator, the air traffic services and the aviation authorities of the United Arab Emirates, as well as other actions arising from this order.

3. Director of the Department of Interaction with International Organizations Shek Zh. together with Director of the Flight Operations Department Petyashin I. from the date of signing the order to revoke the Air Operator Certificate, shall ensure that ICAO is informed within ten working days.

4. Control over the execution of this order shall be entrusted to the First Deputy of Director General L.Orlady.

5. This order comes into force from the date of its signing.

General Director **P. Griffiths**

Excerpts from lease agreements signed between Jenis Air and Space Cargo Inc UAE, indicating Space Cargo Inc. UAE as owner of UP-I7652 (MSN: 1003405167) and UP-I7646 (MSN: 1023411378), respectively. Source: official Panel communications with the Aviation Administration of Kazakhstan and Jenis Air.

К договору № 24/11/19 от 24.11.2019 года

АКТ ПРИЕМА – ПЕРЕДАЧИ
воздушного судна ИЛ-76ТД заводской номер 1013405167

«Space Cargo INC.» SAIF Zone, Sharjah, UAE, в лице Генерального менеджера Махера Алисмаиля, с одной стороны именуемое в дальнейшем **«АРЕНДОДАТЕЛЬ»** и **ТОО «Авиакомпания «JENIS AIR»** в лице Генерального директора авиакомпании Пьянкова А.Д., с другой стороны именуемое в дальнейшем **«АРЕНДАТОР»** на основании договора **№ 24/11/19 от 24.11.2019 года**:

Подписали настоящий Акт о нижеследующим:

1. Арендодатель СДАЛ, Арендатор ПРИНЯЛ один экземпляр воздушного судна типа ИЛ - 76ТД заводской номер **1013405167**, двигатели Д-30КП-2 №№:
   - **0304402112620;**
   - **03053048902014;**
   - **53049002014;**
   - **03053049002077;**
   - **ВСУ ТА-6А № 1436А183.**

2. Арендодатель и Арендатор не имеют взаимных претензий по техническому состоянию, качеству и количеству;
3. Настоящий Акт составлен на русском языке в двух экземплярах, на одном листе, имеющих одинаковую юридическую силу, по одному экземпляру для каждой из Сторон.

Арендодатель

«Space Cargo INC.» SAIF Zone, Sharjah, UAE,
s.ermolchev@spacecargoinc.com
T/F: +971 6 55 70 388, +971 6 57 24 019 | Mobile: +971 52 7888 309

Махер Алисмаил

Арендатор

ТОО «Авиакомпания «Jenis Air»
Республика Казахстан г. Тараз, масеив Аэропорт, ул. Аэропорт 4/1
Тел: +7(726) 54 20 32
jenisair@mail.ru

Пьянков А.Д.

АКТ ПРИЁМА-ПЕРЕДАЧИ № 2

к Контракту №: 26/01/20 от 26.01.2020

«26» Января 2020 года г. Алматы

АРЕНДОДАТЕЛЬ – «SPACE CARGO INC.» в лице Генерального Директора Maher Alismail

АРЕНДАТОР – ТОО «АВИАКОМПАНИЯ JENIS AIR» в лице Генерального Директора Пьянкова А.Д.

Подписали настоящий Акт о нижеследующем:

1. АРЕНДОДАТЕЛЬ в соответствии с КОНТРАКТОМ №: 26/01/20 от 26 Января 2020 года передаёт , а АРЕНДАТОР принимает принадлежащий АРЕНДОДАТЕЛЮ самолет ИЛ-76ТД, сер.№: 1023411378, рег.№: UP-I7646, с полным комплектом документации и в лётной годности.
2. На самолёте установлены:
   - 4 двигателя Д-30 КП-2 зав.№: 0305304302020; №: 03053029102019; №: 03053048902039; №: 03053019402023
   - ВСУ ТА-6А №: 0136А017П
3. АРЕНДОДАТЕЛЬ и АРЕНДАТОР не имеют взаимных претензий по техническому состоянию, качеству и количеству.
4. Настоящий Акт составлен на русском языке в двух экземплярах, на одном листе, имеющих одинаковую юридическую силу, по одному экземпляру для каждой из Сторон.

АРЕНДОДАТЕЛЬ:

«SPACE CARGO INC. »

SAIF Zone, Sharjah, U.A.E.

info@spacecargoinc.com

Tel.: +971 6 557 03 88

Mob.: +971 52 961 11 10

Махер Альисмаил

АРЕНДАТОР:

ТОО «АВИАКОМПАНИЯ JENIS AIR»

Республика Казахстан г.Тараз

jenisair@mail.ru

Тел.: +7 (726) 54 20 32

Пьянков А.Д.

Lease termination agreement signed by Jenis Air and Space Cargo Inc UAE and Space Cargo Inc. UAE for UP-I7652 (MSN: 1003405167). Source: official Panel communications with the Aviation Administration of Kazakhstan and Jenis Air.

Соглашение
о расторжении Договора аренды воздушного судна №: JA-SCI-12/2020/1

Акаба, Иордания «04» декабря 2020 года

Компания «SPACE CARGO INC.» (далее – «Арендодатель»), зарегистрированная по законодательству Объединенных Арабских Эмиратов, в лице Генерального менеджера г-на Махера Альисмаиля, действующего на основании Устава, с одной стороны, и

ТОО «Авиакомпания «JENIS AIR» (далее – «Арендатор»), зарегистрированное по законодательству Республики Казахстан, в лице Генерального директора г-на Пьянкова Александра Дмитриевича, действующего на основании Устава с другой стороны (совместно именуемые **Стороны**), заключили настоящее Соглашение о расторжении Договора аренды № 24//11/19 от « 24 » ноября 2019 года Воздушного судна Ил-76 ТД заводской номер 1013405167 (далее – «Воздушное судно»).

1. Настоящим Соглашением о расторжении, **Стороны** пришли к соглашению расторгнуть Договор аренды с « 04 » декабря 2020 года.
2. **Стороны** подтверждают: с « 04 » декабря 2020 года прекращается действие Договора аренды и любых связанных с ним соглашений **Сторон**.
3. Арендодатель настоящим уполномочивает Арендатора осуществлять все необходимые действия вытекающие из настоящего Соглашения о расторжении в соответствии с законодательством Республики Казахстан, включая право подписывать и подавать по назначению необходимые документы, получать результат действий, решений уполномоченных государственных организаций и осуществлять иные необходимые действия в этой связи, в том числе уплачивать пошлины и сборы.
4. Передача Арендатором и приемка Арендодателем Воздушного судна подтверждаются фактическими действиями сторон, путем подписания Акта приемки-передачи и иными согласованными способами. На дату заключения настоящего Соглашения о расторжении, Воздушное судно находится под полным (хозяйственным, организационным, фактическим, финансовым и т.д.) контролем Арендодателя.
5. **Стороны** настоящим подтверждают отсутствие каких-либо задолженностей перед друг другом, а также любых взаимных претензий и требований как имущественных, так и неимущественных.
6. Настоящее Соглашение о расторжении составлено в двух одинаковых аутентичных подлинниках на русском языке, имеющих равную юридическую силу. Каждой **Стороне** вручен один подлинник настоящего Соглашения о расторжении .
7. Настоящее Соглашение о расторжении вступает в силу с момента подписания.

В подтверждение изложенного выше подписали:

От Арендодателя:
Генеральный менеджер Компании

_____ / Махер Альисмаил.
М.П. подпись

От Арендатора:
Генеральный директор

_____ / Пьянков А.Д..
М.П., подпись

Акт приема-передачи

к Соглашению №: JA-SCI-12/2020/1 от 04.12.2020г. о расторжении Договора аренды воздушного судна

№ 24/11/19 от 24.11.2019г.

«04» Декабря 2020 года Акаба, Иордания

АРЕНДОДАТЕЛЬ – « SPACE CARGO INC.» в лице Генерального директора Махера Альисмаила

АРЕНДАТОР – ТОО «АВИАКОМПАНИЯ «JENIS AIR»в лице Генерального директора

Пьянкова А.Д.

Подписали настоящий Акт о нижеследующем:

1. АРЕНДАТОР в соответствии с Соглашением о расторжении №: JA-SCI-12/2020/1 от 04.12.2020г передает, а АРЕНДОДАТЕЛЬ принимает принадлежащий АРЕНДОДАТЕЛЮ самолет
Ил-76 ТД заводской номер 1013405167 с полным комплектом документации.
2. На самолете установлены двигатели Д-30КП-2 №№:
- **0304402112620;**
- **03053048902014;**
- **53049002014;**
- **03053049002077;**
- **ВСУ ТА-6А № 1436А183**
3. АРЕНДОДАТЕЛЬ и АРЕНДАТОР не имеют взаимных претензий по техническому состоянию, качеству и количеству.
4. Настоящий Акт составлен на русском языке в двух экземплярах, на одном листе, имеющих одинаковую юридическую силу, по одному экземпляру для каждой из Сторон.

АРЕНДАТОР:
ТОО «АВИАКОМПАНИЯ «JENIS AIR»
Республика Казахстан г. Тараз,
массив Аэропорт, ул. Аэропорт 4/1
jenisair@mail.ru
Tel.: + 7 7262 54 20 32

JENIS AIR
Пьянков А.Д.

АРЕНДОДАТЕЛЬ:
«SPACE CARGO INC.»
SAIF Zone, Sharjah, U.A.E.
P.O.Box: 7812, A4-073
a.ermolchev@spacecargoinc.com
Tel.: +971 6 557 03 88

Махер Альисмаил

Jenis Air order from July 2020 placing all staff on unpaid leave. Source: official Panel communications with the Aviation Administration of Kazakhstan and Jenis Air.

Жауапкершілігі шектеулі серіктестігі
«Авиакомпания Jenis Air
Товарищество с ограниченной ответственностью
«Авиакомпания Jenis Air

080000, Пошталық мекен-жайы: Тараз қ., алабы Аэропорт, Аэропорт көш., 4/
080000, Почтовый адрес: город Тараз, массив Аэропорт, ул. Аэропорт, 4/
БСН/БИН 170740014754
e-mail: jenisair@mail.ru, тел./факс: +7 (7262) 54-20-3

№ 118/20
«07» 07 2020 ж.\г.

ПРИКАЗ

Согласно радиограммы АО «Авиационная Администрация Казахстана» за номером 031301 УААКЗДЗК « О приостановлении действия Сертификата эксплуатанта ТОО «Авиакомпания «JENIS AIR» сроком на шесть месяцев.

ПРИКАЗЫВАЮ:

В связи с приостановкой производственной деятельности отправить весь личный состав в неоплачиваемый отпуск с 07.07.2020г. по 07.01.2021 года..

Генеральный директор
ТОО «Авиакомпания «JENIS AIR» Пьянков А.Д.

Annex 3.12: Delivery of weapons and ammunition by the Republic of the Congo in non-compliance and possible violation of the arms embargo / Livraison d'armes et de munitions par la République du Congo: un cas de non-respect et de possible violation de l'embargo sur les armes.

On 27 January 2021, an Ilyushin aircraft registered in the Republic of the Congo bearing registration number TN-AFS, operated by the national airline Lina Congo, conducted a flight to Bangui M'Poko International Airport. Confidential sources informed the Panel that metal and wooden crates, consistent with containers for the storage and delivery of weapons and ammunition, were offloaded. The Panel contacted the Republic of the Congo requesting information regarding these flights, but no response had been received by the time of writing of this report.

Annex 3.13: Photographs of vehicles observed operated by Russian instructors, and sometimes FACA, without registration plates and mounted with weapons / Photographies de véhicules utilisés par les instructeurs russes, et parfois par les FACA, sans plaque d'immatriculation et montées avec des armes.

Photograph of 4x4 vehicle mounted with weapons on l'avenue de l'Indépendance near PK0 in Bangui, 10 March 2021. Source confidential.

Photograph of 4x4 vehicle mounted with machine gun at PK0 in Bangui, 18 March 2021. Source: confidential.

Photographs of Toyota Landcruiser mounted with machine gun in Paoua (Ouham Pendé Prefecture), 29 April 2021. Source: confidential.

Photographs of Toyota Landcruiser mounted with machine gun in Paoua (Ouham Pendé Prefecture), 29 April 2021. Source: confidential.

Annex 3.14: Images of helicopters operating in CAR between January and April 2021 / Images d'hélicoptères opérant en RCA entre janvier et avril 2021.

Photograph of black Gazelle helicopter with side doors removed, which reportedly arrived in CAR on 27 January 2021. No tail number visible. Source: confidential.

Photograph of white coloured Gazelle helicopter, tail number TL-WAT mounted with two machine guns, on 2 February 2021. Source: confidential.

Photographs of white coloured helicopter which crashed in Bozoum at 08h30 on 27 February 2021, according to multiple eyewitness accounts. Source: Facebook.

Photograph of blue coloured Gazelle helicopter, on 5 March 2021. No tail number visible. Source: confidential.

Photograph of grey coloured Gazelle helicopter with red pattern on door, on 30 March 2021. No tail number visible. Source: confidential.

Photograph of black coloured Gazelle helicopter with red coloured tail rotor mounted with 12.7mm calibre machine gun, on 13 April 2021. No tail number visible. Source: confidential.

Photograph of Mi-8 helicopter over Bangui taken on 22 April 2021. No tail number visible. Source: confidential.

Photograph of Eurocopter AS350 Écureuil helicopter over Bangui taken on 22 April 2021. No tail number visible. Source: confidential.

Annex 3.15: Images of two Antonov An-28 aircraft which were delivered to CAR / Photographies de deux Antonov An-28 délivrés en République centrafricaine.

Photograph of Antonov An-28 aircraft, registered under Central African tail number TL-KFT, in Bria aerodrome on 27 April 2021. Source: confidential.

Photograph of two Antonov An-28, registered under Central African tail numbers TL-KFT and TL-KPF, at Bangui M'Poko International Airport on 14 May 2021. Source: confidential.

TL-KFT
TL-KPF

Annex 3.16: Increased use of suspected landmines and explosive devices pose serious risk to civilians / L'utilisation accrue de mines terrestres et d'engins explosifs présumés pose de graves risques pour les civils.

The table below provides an overview of dates, types of devices suspected, location, casualties and impact on civilians. No immediate post-blast investigation or recovery of devices for full analysis has been possible in any of the recorded incidents.

Date	*Type of device suspected*	*Location*	*Deaths / Injuries*
2021			
5 May	Suspected landmine	Djatow - Nana-Mambéré Prefecture	1 dead, 1 injured (civilians)
28 Apr	Suspected landmine	Baboua - Nana-Mambéré Prefecture	1 dead, 1 injured (CPC)
24 April	Explosive ordinance	Bondiba - Nana-Mambéré Prefecture	3 dead (3R/CPC)
22 Apr	Suspected landmine	Yongo - Nana-Mambéré Prefecture	2 injured (civilians)
21 Apr	Suspected landmine	Bondiba - Nana-Mambéré Prefecture	4 dead, incl. 1 pregnant woman & 2 minors (civilians)
25 Mar	Suspected explosive device	Nana-Bakassa - Ouham Prefecture	1 injured (civilian)
16 Feb	Suspected landmine	Bossembélé - Ombella M'Poko Prefecture	Not known Vehicle damaged
Early Feb	Suspected explosive device	Boali - Ombella M'Poko Prefecture	1 injured (civilian)
2020			
11 July	2 unexploded landmines recovered - PRB-M3	Gedze - Nana-Mambéré Prefecture	None
7 July	Suspected landmine or IED	Gedze - Nana-Mambéré Prefecture	MINUSCA vehicle severely damaged
30 June	Suspected landmine or IED	Koui - Ouham Pendé Prefecture	None

In several locations visited by the Panel including Grimari, Ippy, Boali and Nana-Bakassa, the Panel gathered testimonies from local communities regarding incidents where civilians were injured by small explosive devices often triggered by a trip wire in areas where the CPC, FACA soldiers and Russian

instructors had been or were present. According to some local sources in Grimari and Boali, local communities had been warned by FACA soldiers that Russian instructors had placed mines on the Grimari-Kouango road and near a bridge on the edge of Boali town respectively and subsequently removed them. In Grimari in March, the Panel observed a warning sign on the outskirts of town indicating the presence of mines. Other sources observed that there was no actual use of mines by the FACA or Russian instructors, but rather that they had circulated rumours regarding use of mines with the intention of deterring armed groups from using certain roads and bush routes. While the explosive devices which have detonated to date have caused only minor injuries, these incidents and warnings given to communities have created a context of fear, according to Panel investigations, leading some to limit their farming activities in their fields, for example, and in Boali, to prevent children from using the local school.

The Ministry of Defence and Russian instructors informed the Panel that they have not used mines or explosives in their operations, and accused 3R and other armed groups of doing so (see below Tweet from advisor to the President Valery Zakharov). In a conversation with the Panel and a communique (see below), the new President of 3R, "general" Bobbo, refuted accusations that 3R has used mines or explosives, including in the incidents in June and July 2020, claiming that "the Russians" have brought mines into CAR to justify their escalation of use of force against armed groups. The Panel intends to continue its investigations into the possible use of mines and explosive devices in CAR.

Photograph of damaged and subsequently looted sand coloured Toyota Landcruiser pick-up truck. Photo taken by a confidential source on 2 February 2021, following incident on 29 January 2021. Basic analysis of the damage to the vehicle and adjacent crater is indicative of an explosive charge that detonated while the vehicle was passing. The damage to the vehicle can be compared to that of a load of 5 to 6 kg, consistent with a PRB M3 or TC6 mine. It is not possible to confirm whether this was a mine or an explosion of an equivalent charge.

Tweet issued from Valery Zakharov's Twitter account on 3 May 2021 warning that a Belgian mine had been found north of the town of Niem, noting that they are more and more often finding mines laid by the rebels.

Photographs and social network post from "Bangui Matin" of a FACA soldier with a mine reported to have been found and recovered north of Niem. The mine appears to be a Belgian PRB M3 mine but no access nor technical analysis could be performed by the time this report was finalized. Source: Bangui Matin, 4 May 2021.

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

Photographs of one vehicle, crater and body being removed from the scene of a suspected landmine incident at Djatow near Niem (Nana-Mambéré Prefecture) on 5 May 2021. One civilian was killed and another, a Catholic priest, was injured in the blast. Basic incident reports obtained by the Panel, and analysis of photographs, are indicative of an explosive charge that detonated while the vehicle was passing. The Panel is continuing to investigate this incident. Source for photographs: Facebook.

Communiqué issued by 3R on 6 May 2021 denying any use of mines and accusing the "Russian mercenaries" of laying mines in multiple locations in CAR. Source: 3R; Received by the Panel: 6 May 2021.

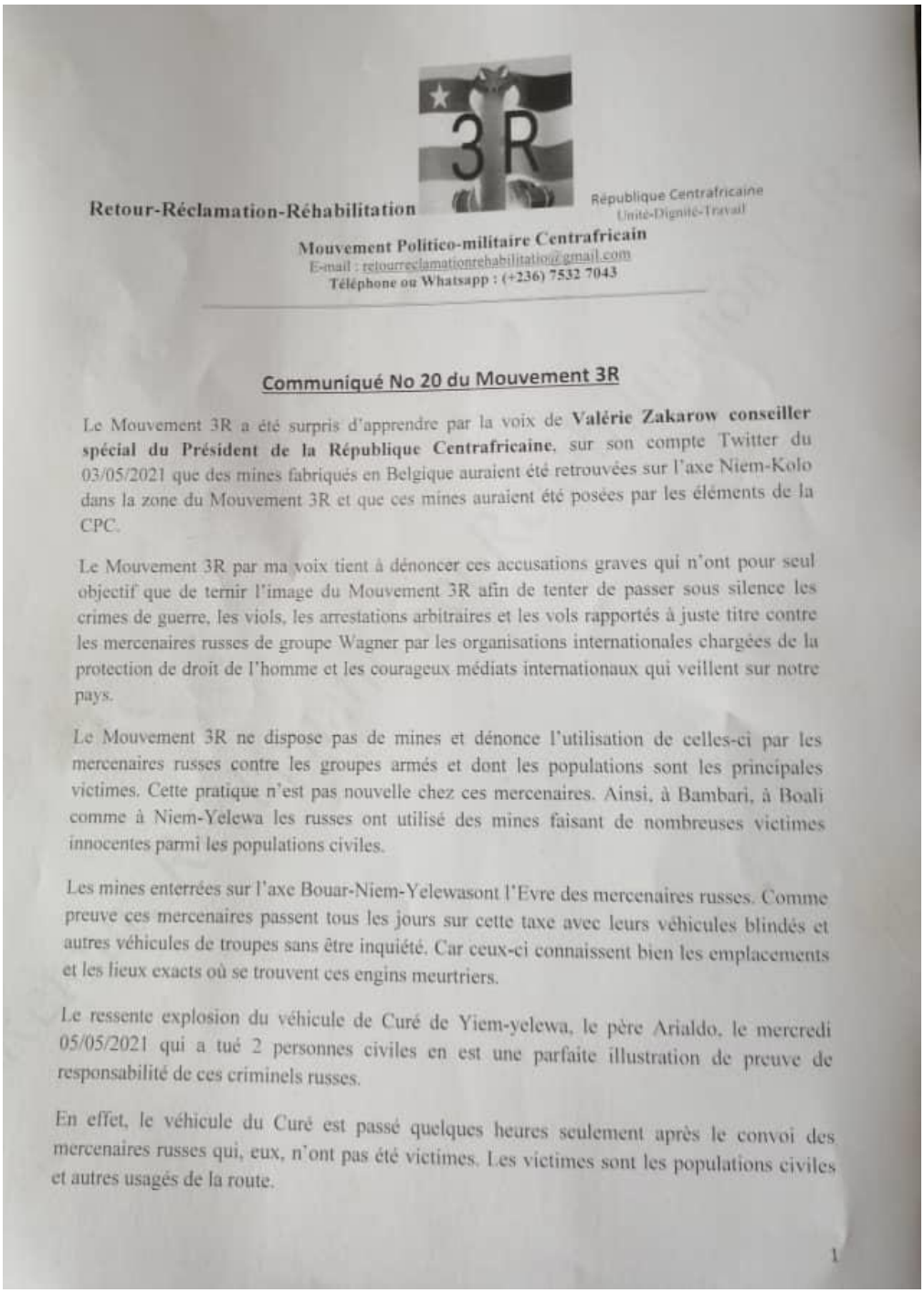

Retour-Réclamation-Réhabilitation

3R

République Centrafricaine
Unité-Dignité-Travail

Mouvement Politico-militaire Centrafricain
E-mail : retourreclamationrehabilitation@gmail.com
Téléphone ou Whatsapp : (+236) 7532 7043

Communiqué No 20 du Mouvement 3R

Le Mouvement 3R a été surpris d'apprendre par la voix de **Valérie Zakarow conseiller spécial du Président de la République Centrafricaine**, sur son compte Twitter du 03/05/2021 que des mines fabriqués en Belgique auraient été retrouvées sur l'axe Niem-Kolo dans la zone du Mouvement 3R et que ces mines auraient été posées par les éléments de la CPC.

Le Mouvement 3R par ma voix tient à dénoncer ces accusations graves qui n'ont pour seul objectif que de ternir l'image du Mouvement 3R afin de tenter de passer sous silence les crimes de guerre, les viols, les arrestations arbitraires et les vols rapportés à juste titre contre les mercenaires russes de groupe Wagner par les organisations internationales chargées de la protection de droit de l'homme et les courageux médiats internationaux qui veillent sur notre pays.

Le Mouvement 3R ne dispose pas de mines et dénonce l'utilisation de celles-ci par les mercenaires russes contre les groupes armés et dont les populations sont les principales victimes. Cette pratique n'est pas nouvelle chez ces mercenaires. Ainsi, à Bambari, à Boali comme à Niem-Yelewa les russes ont utilisé des mines faisant de nombreuses victimes innocentes parmi les populations civiles.

Les mines enterrées sur l'axe Bouar-Niem-Yelewasont l'Evre des mercenaires russes. Comme preuve ces mercenaires passent tous les jours sur cette taxe avec leurs véhicules blindés et autres véhicules de troupes sans être inquiété. Car ceux-ci connaissent bien les emplacements et les lieux exacts où se trouvent ces engins meurtriers.

Le ressente explosion du véhicule de Curé de Yiem-yelewa, le père Arialdo, le mercredi 05/05/2021 qui a tué 2 personnes civiles en est une parfaite illustration de preuve de responsabilité de ces criminels russes.

En effet, le véhicule du Curé est passé quelques heures seulement après le convoi des mercenaires russes qui, eux, n'ont pas été victimes. Les victimes sont les populations civiles et autres usagés de la route.

1

Annex 3.17: Photos taken after the attack on the Al-Takwa mosque in Bambari demonstrating the use of force inside and outside the mosque / Photographies prises après l'attaque de la mosquée Al-Takwa montrant l'usage de la force dedans et en dehors de la mosquée.

Source: Photos received by the Panel from a confidential source on 8 March 2021.

Annex 3.18: Reprisals and the perpetuation of the cycle of violence in CAR / Représailles et perpetuation du cycle de la violence en RCA.

The Panel noted that the combination of arbitrary arrests and killings targeting civilians by FACA soldiers and Russian instructors had on some occasions led to reprisal attacks by armed groups against civilians. In Ippy, local sources told the Panel that on 10 March, the day after the public summary execution of the Ardo (a traditional local authority for the Fulani community) by the local FACA commander, UPC fighters conducted retaliatory actions. They killed two local chiefs and three other male civilians on the Ippy-Atongo Bakari road (Ouaka Prefecture). Also, in areas which FACA and Russian instructors took over, such as Bambari, the local community was encouraged to provide information against CPC fighters which resulted in many false accusations by those wanting simply to "settle scores" with others in their community. This practice also led to reprisals by CPC fighters against those accused of providing information to the FACA soldiers and Russian instructors.

Annex 3.19: Photos showing the aftermath of looting by Russian instructors of a humanitarian organization office and adjacent guest house in Bossangoa (Ouham Préfecture) / Photographies prises après le pillage des bureaux et maison d'hôtes d'une organisation humanitaire par des instructeurs russes à Bossangoa (préfecture de l'Ouham).

Source: Photo taken by the Panel of Experts on 26 March 2021. Note. All mattresses, cushions and bedding were taken from the guesthouse. Multiple sources reported that Russian instructors were responsible.

Annex 3.20: Screenshot of a video showing the removal of detainees by Russian instructors before their transfer from Paoua to Bangui on 29 April / Capture d'ecran montrant la prise des détenus par les instructeurs russes avant leur transfert vers Bangui le 29 avril.

On 24 April 2021, 25 individuals reportedly of Chadian origin were arrested by Internal Security Forces (ISF) on motorbikes in Bozoy, 6 km south of Paoua.[6] These 25 individuals were held at the Paoua Gendarmerie (15) and the Paoua Police Station (10). On 28 April, Russian instructors demanded that the ISF hand over custody of the detainees. Russian instructors threatened a gendarme with their weapons when the gendarme refused to hand over the suspects. On 29 April, Russian instructors arrived at the ISF building armed and in three vehicles. They removed 15 detainees from the gendarmerie brigade and 10 others from the police station in Paoua.

Source: Panel received the photo on 28 April 2021 from confidential sources.

The Panel received additional photos of detainees being transferred with their hands tied behind their backs, without shoes and with rice bags over their heads, demonstrating cruel and degrading treatment during their transfer from Bria to Bangui by Russian instructors on 27 April 2021. The Panel will follow up on both of the above-mentioned incidents.

[6] Confidential reports, 26 April and 3 May 2021.

Photos showing the transfer of seven detainees from Bria to Bangui on 27 April 2021

Pictures received by Panel on 28 April 2021 from confidential sources.

Annex 3.21: Newspaper article from "Medias Plus", 18 March 2021 on the content of the speech posted to social media by Fidèle Gouandjika / Article publié dans le journal « Medias Plus » du 18 mars 2021 à propos de la vidéo publiée sur les réseaux sociaux par Fidèle Goundjika.

-JUSTICE- -REACTIONS- -NATION-

Le ministre Gouandjika est allé trop loin !

Pris sur un mur.

La réponse d'une femme à un homme, un mari, un fils, un frère et un père d'une petite fille qui trouve normal qu'un haut représentant de l'État puisse réduire la femme à un simple objet qu'on peut facilement échanger contre un service. Parce que selon lui, "c'est un non événement car les femmes elles-mêmes s'insultent déjà assez sur les réseaux sociaux."

Je suis désolé frangin mais tu ne peux faire cette comparaison. Ce n'est ABSOLUMENT pas comparable.

D'une part, tu parles de faits individuels, de personnes qui, par manque d'éducation, viennent s'injurier et régler leurs comptes sur Facebook (Centrafricaines ou autres car certains sont champions en la matière comme les Ivoiriens ou Camer pour ne citer que ceux-là).

Chose INCOMPARABLE avec les dires de ce Mr qui:

1) est conseiller du président de la République donc une AUTORITE DE L'ETAT ;

2) Déclare OUVERTEMENT et en toute quiétude qu'ils seront prêts à SACRIFIER les femmes et filles de notre pays pour les besoins sexuels des Russes ;

3) lorsque nous savons, et qui reste sous silence, les atrocités en terme de crimes sexuels commis par les contingents étrangers. Souvenons-nous des crimes commis par les Sangaris en Centrafrique, ou encore au Congo, au Mali, au Burkina... Les crimes, viols, tortures sexuelles... aujourd'hui sont banalisés voir légitimé par ce Mr.

3) **Que fait l'Etat centrafricain pour ses victimes? Quelle prise en charge psychologique ou financière??? RIEN ! Livrées à elles même, rejetées de la société. Mets-toi à la place d'une victime qui entend de la part d'un ministre, sensé protéger sa population, cautionner voir encourager cela?**

4) Tu penses que les Russes vont aller chercher une vieille de 16 ou 18 ans? Les "femmes" qu'ils iront chercher auront 4 ou 5 ans. Toi qui es papa d'une petite, mets-toi à la place d'un père d'une petite du même âge que la tienne, violée par un mercenaire russe. Comment le prendrais-tu? Vois-tu la gravité de ces propos?

5) Sans parler de ceux qui ont une autre orientation sexuelle, et qui choisiront comme victime un petit garçon ou même un homme adulte, car il y a également eu beaucoup de cas dont on ne parle pas. Ou encore ceux qui essayeront leurs fantasmes les plus dégueulasses?

Je m'arrête là... Mais comment peux-tu comparer les querelles de quartiers avec un problème de société qui gangrène notre pays???

Lorsque **Dologuélé** a utilisé le terme de "moutons" c'est devenu un problème d'Etat.

Gouandjika parle de nos mères, sœurs, filles... comme des objets sexuels prêts à se faire violer... Et là, ça passe comme une lettre à la poste ???

Je n'arrive toujours pas à comprendre..... Et je comprends encore moins comment vous pouvez soutenir ou banaliser ses propos !!!

Ousna Ousnabee

Quelques nouveaux députés élus à l'issue du scrutin du 14 mars 21

« À la fin des opérations de dépouillement, le président du Bureau de vote ordonne le silence dans la salle et rend publics les résultats » (Art 84, dernier alinéa du Code électoral de la République centrafricaine).

C'est sur cette base que la plupart des candidats et les partis politiques ayant présenté les candidats savent, avant l'ANE de Bangui et la Cour constitutionnelle, qui est élu et qui n'est pas élu. L'addition des chiffres des résultats sortis des différents bureaux de vote publiés séance tenante a permis de dire que les candidats suivants **sont élus députés** :

A l'issue du 2è tour des législatives

-Ndélé 1 (Bamingui-Bangoran) : Mme **Alime Aziza Soumaïne,** MCU ;

-Gamboula (Mambéré-Kadéi) : **Koulou Téfal,** MCU ;

-Bangassou 1 (Mbomou) : **Bazzambo Ngbongo Maurice,** Ind. MESAN ;

-Kaga-Bandoro 2 (Nana-Gribizi) : **Ndama Jean -Louis,** MCU ;

-Bimbo 3 (Ombella-M'Poko) : **Joseph Bendounga,** parti MDREC ;

-Bimbo 4 (Ombella-M'Poko) : Mme **Virginie Baikoua,** parti MCU ;

-Bimbo 5 (Ombella-M'Poko) : **Mandaba Jean de Dieu,** MCU ;

-Paoua 1 (Ouham-Pendé) : **Lucien Mbaigoto,** MOUNI;

-Paoua 2 (Ouham-Pendé); **Justin Dotar-Ganguenon,** Ind. MLPC ;

A l'issue du 1er tour des partielles

-Baoro (Nana-Mambéré) : **Simplice-Mathieu Sarandji,** MCU ;

-Bossangoa 1 (Ouham): **Jean Barkès Gombet-Kèttè,** Ind.;

-Bossangoa 2 (Ouham): Mme **Christiane Doraz Serefessenet**, Ind. ***(Suite au prochain n°)***

P. 5

Médias Plus N°2549 du Jeudi 18 Mars 2021-

Video of Fidèle Gouandjika is available on his social network profile:

https://www.facebook.com/100006188490224/videos/2972258936323694/, accessed on 1 May 2021.

Annex 3.22: Government communiqué announcing a judicial inquiry into the allegations of human rights and IHL violations by FACA and Russian instructors received by the Government from MINUSCA on 30 April 2021/ Communiqué du Gouvernement annonçant l'ouverture d'une enquête judiciaire suite aux allégations de violations des droits de l'homme et du DIH par les FACA et les instructeurs russes présentées par la MINUSCA le 30 avril 2021.

Received by the Panel on 3 May 2021 from a confidential source.

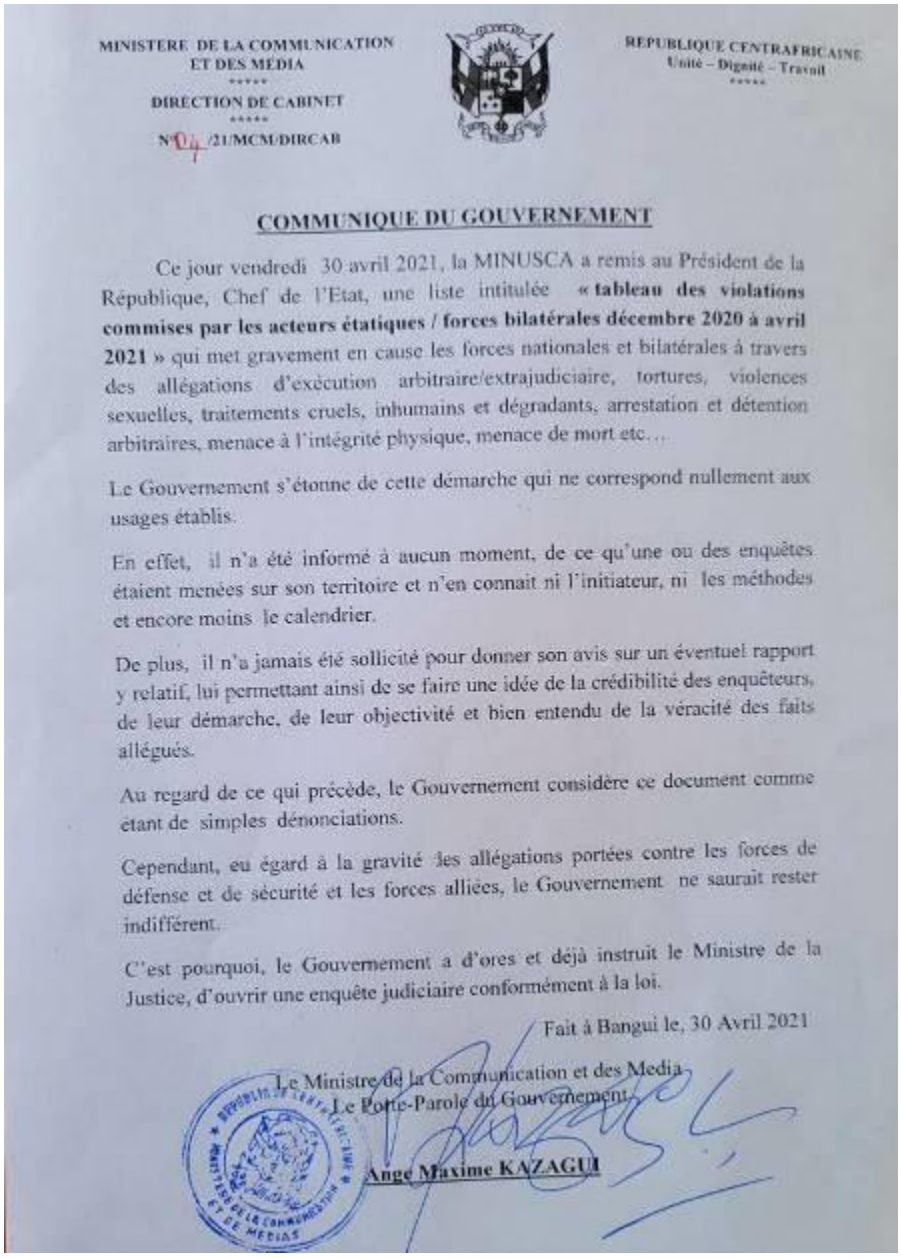

MINISTERE DE LA COMMUNICATION
ET DES MEDIA
*****
DIRECTION DE CABINET
*****
N°04 /21/MCM/DIRCAB

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail
*****

COMMUNIQUE DU GOUVERNEMENT

Ce jour vendredi 30 avril 2021, la MINUSCA a remis au Président de la République, Chef de l'Etat, une liste intitulée **« tableau des violations commises par les acteurs étatiques / forces bilatérales décembre 2020 à avril 2021 »** qui met gravement en cause les forces nationales et bilatérales à travers des allégations d'exécution arbitraire/extrajudiciaire, tortures, violences sexuelles, traitements cruels, inhumains et dégradants, arrestation et détention arbitraires, menace à l'intégrité physique, menace de mort etc…

Le Gouvernement s'étonne de cette démarche qui ne correspond nullement aux usages établis.

En effet, il n'a été informé à aucun moment, de ce qu'une ou des enquêtes étaient menées sur son territoire et n'en connait ni l'initiateur, ni les méthodes et encore moins le calendrier.

De plus, il n'a jamais été sollicité pour donner son avis sur un éventuel rapport y relatif, lui permettant ainsi de se faire une idée de la crédibilité des enquêteurs, de leur démarche, de leur objectivité et bien entendu de la véracité des faits allégués.

Au regard de ce qui précède, le Gouvernement considère ce document comme étant de simples dénonciations.

Cependant, eu égard à la gravité des allégations portées contre les forces de défense et de sécurité et les forces alliées, le Gouvernement ne saurait rester indifférent.

C'est pourquoi, le Gouvernement a d'ores et déjà instruit le Ministre de la Justice, d'ouvrir une enquête judiciaire conformément à la loi.

Fait à Bangui le, 30 Avril 2021

Le Ministre de la Communication et des Media
Le Porte-Parole du Gouvernement

Ange Maxime KAZAGUI

Annex 3.23: Official Government decree of 4 May 2021 creating a Special Commission of Enquiry into allegations of human rights violations by "FACA and their allies" / Arrêté du 4 mai 2021 portant création de la Commission d'enquête spéciale sur les allégations des violations de droits de l'homme par « les forces armées centrafricaines et leur alliés ».

Received by the Panel on 4 May 2021 from a confidential source.

MINISTERE DE LA JUSTICE,
DES DROITS DE L'HOMME
ET GARDE DES SCEAUX
DIRECTION DE CABINET
PARQUET GENERAL
DE LA COUR D'APPEL DE BANGUI
N° 013 /21/MJDHGS/DIRCAB/PGCA.BGUI/

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité Dignité Travail

ARRÊTE

PORTANT CREATION DE LA COMMISSION D'ENQUÊTE SPECIALE

****

LE MINISTRE DE LA JUSTICE, DES DROITS DE L'HOMME ET GARDE DES SCEAUX,

(/U La **Constitution** de la République Centrafricaine du 30 Mars 2016 ;

(/U La **Loi N°95.010 du 22 Décembre 1995**, portant Organisation Judiciaire ;

(/U La **Loi N°96.015 du 27 Mars 1996**, portant Statut de la Magistrature de l'Ordre Judiciaire ;

(/U La **Loi N°09.11 du 18 Août 2009**, modifiant et complétant certaines dispositions de la Loi N°97.031 du 10 Mars 1997, portant Organisation et Fonctionnement du Conseil Supérieur de la Magistrature ;

(/U Le **Décret N°97.233 du 14 Octobre 1997**, fixant les modalités d'application de la *Loi N°96.015 du 27 Mars 1996*, portant Statut de la Magistrature de l'Ordre Judiciaire et ses modificatifs subséquents ;

(/U Le **Décret N°19.056 du 25 Février 2019**, portant nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement ;

(/U Le **Décret N°19.072 du 22 Mars 2019**, portant nomination ou confirmation des Membres du Gouvernement et ses modificatifs subséquents ;

Ministère de la Justice, des Droits de l'Homme et Garde des Sceaux – Arrêté création Commission Enquête Spéciale – Bangui République Centrafricaine. 1

(/U Le **Décret N°16.379 du 05 Novembre 2016**, portant Organisation et Fonctionnement du Ministère de la Justice, des Droits de l'Homme et fixant les attributions du Ministre, Garde des Sceaux ;

(/U **La Note de Service N° 002/PM/DIRCAB/.21 du 31 Mars 2021 du Premier Ministre, Chef du Gouvernement**, portant nomination d'un Ministre Intérimaire de la Justice.

SUR RAPPORT DU PROCUREUR GENERAL,

ARRETE,

Article 1er : Il est créé une Commission d'Enquête Judiciaire dénommée « **Commission d'Enquête Spéciale** » chargée de faire la lumière sur les présumés crimes graves, les violations des Droits de l'Homme et du Droit International Humanitaire qu'auraient commis les Forces Armées CentrAfricaines (**FACA**) et leurs alliés lors de leurs contre-offensives et ratissages sur le territoire national contre les rebelles de la Coalition des Patriotes pour le Changement (**CPC**) couvrant la période de **Décembre 2020 à fin Avril 2021.**

Article 2 : La Commission d'Enquête Spéciale (**CES**) est placée sous l'Autorité directe du Ministre de la Justice, des Droits de l'Homme, Garde des Sceaux, et sous la surveillance des trois (**03**) Parquets Généraux des trois (**03**) Cours d'Appel de la République Centrafricaine.

Article 3 : Elle a pour mission d'interroger toute personne dont l'audition est nécessaire à la manifestation de la vérité (**témoins, partie civile, société civile, etc.**)

Article 4 : La Commission d'Enquête Spéciale dressera un Rapport d'ensemble en vue de le transmettre au Ministre de la Justice, des Droits de l'Homme et Garde des Sceaux « **POUR TOUTES FINS DE JUSTICE** »

Ministère de la Justice, des Droits de l'Homme et Garde des Sceaux – Arrêté création Commission Enquête Spéciale – Bangui République Centrafricaine.

Article 5 : La Commission d'Enquête Spéciale est composée de :

- Un Président ;
- Deux (**02**) Vices Présidents ;
- Deux (**02**) Membres des Magistrats du Ministère Public des ressorts de chaque Cour d'Appel ;
- Deux (02) Membres des Droits de l'Homme ;
- Cinq Officiers de Police Judiciaire dont trois (**03**) de la SRI et deux (**02**) de la Police Centrafricaine, et ;
- Deux (**02**) opérateurs de saisie.

Article 6 : La Commission d'Enquête Spéciale a une durée de trois (**03**) mois renouvelables en cas de besoin.

Article 7 : Le fonctionnement de la Commission d'Enquête Spéciale et les charges liés aux investigations sont imputés au Budget de l'Etat.

Article 8 : Le présent Arrêté qui prend effet à compter de la date de sa signature sera enregistré et publié partout où besoin sera./-

Fait à Bangui, le 04 MAI 2021

Dr Arnaud DIGUBAYE ABAZENE

Ministre de la Justice, des Droits de l'Homme et Garde des Sceaux P.I

Annex 4.1: Photographs of Thierry Lébéné aka "12 Puissances" in operation in the Bossangoa area (Ouham Prefecture) and Kouango (Ouaka Prefecture) in presidential guard uniform / Photos de Thierry Lébéné alias «12 Puissances» en opération dans la région de Bossangoa (préfecture de l'Ouham) et Kouango (préfecture de la Ouaka) en tenue de la garde présidentielle.

Pictures collected by the Panel from Thierry Lébéné's social network account.

https://www.facebook.com/thierry.lebene.1

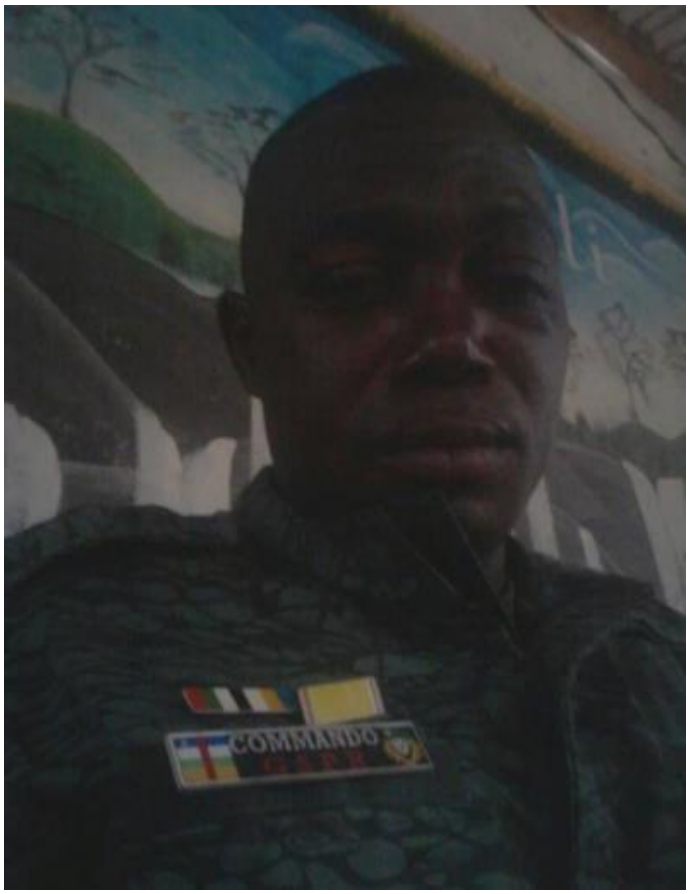

Pictures of anti-balaka elements in presidential guard attire with Thierry Lébéné, aka "12 puissances", wearing the hat.

Christian Madossoa; Anicet Bemara; Eric Baffio; Bruno Mandeo; Romaric Sani (at the center). Those five individuals are reportedly anti-balaka elements associated with Thierry Lébéné, aka "12 Puissances".

Annex 4.2: Presidential guard and "requins": Disappearances, summary executions, extrajudicial arrests and sexual violence / Garde présidentielle et «requins»: disparitions, exécutions sommaires, arrestations extrajudiciaires et violences sexuelles.

The Panel spoke with a number of sources in Bangui including victims who described exactions committed by the "presidential guard" and/or "requins" (sharks). The Panel noted that victims often used these two names interchangeably when discussing incidents. The testimonies received by the Panel bore witness to a pattern of activities including extrajudicial arrests and detention, forced disappearances, sexual violence and summary executions by the presidential guard. For example, on 13 January 2021 two women were taken in PK12 by individuals whom the victims referred to as "requins" and who were wearing presidential guard uniforms and were based at PK12. These two victims were accused of providing support to the CPC coalition and then raped. The Panel noted that, like many other victims, these two women also had their personal effects confiscated by the perpetrators. As outlined in the body of the report (see para. 104), many of the incidents linked to the presidential guard and "requins" took place during the hours of curfew. For example, during the curfew on 12 February in PK13 district on the outskirts of Bangui, the presidential guard based at PK12 shot a man in his house after being called to the location by the local self-defence group who had accused the man's son of being a member of the CPC coalition.

- In a number of incidents which the Panel investigated, individuals appeared to use reporting someone to the presidential guard and "requins" to take revenge against those with whom they had a personal dispute. For example, on 16 January 2021 during an argument over a personal matter, a male victim was taken and beaten by the "requins" after another man (who had stolen his phone) called the "requins" and accused him of being complicit with Bozizé. In a number of the incidents reported to the Panel, the victims disappeared, and no bodies were found. For example, according to local sources, on 20 January a trader from PK5 was taken by the presidential guard, identified by their uniforms, and the vehicle they used. Since that day, his family have had no news from him despite their attempts to contact the authorities and locate him in official state detention centres and the prison in Bangui. According to local sources, a number of victims were picked up by the presidential guard or "requins" in their vehicles in Bangui and then killed or their bodies disposed of at the Ndress cemetery, in the 7th District of Bangui. Confidential sources testified to the appearance of a significant number of unidentified corpses in the Ndress cemetery in January 2021.

Annex 4.3: Pictures of members of the PK5 “self-defence” group in operation wearing military or ISF uniforms, carrying weapons and in some cases with known anti-balaka fighters with links to the “requins” or with Russian instructors / Photographies de membres des groupes « d’auto-défense » du PK5 en opération portant des tenues militaires ou des tenues de FSI, des armes et, dans certaines cas, avec des combattants anti-balaka liés aux «requins» ou des instructeurs russes.

Pictures collected by the Panel from armed group representatives from January to April 2021.

-

-
- *Pictured (left to right): “Fally” anti-balaka from Bangui who served under Thierry Lébéné, aka “12 Puissances”, Yusuf member of PK5 self-defence group, Habib member of PK5 self-defence group, Djibril member of PK5 self-defence group.*
- *Note: Testimonies revealed that they were assigned a Gendarmerie vehicle donated to the ISF by the US through UNDP.*

Pictured: Commandant of the Gendarmerie in Boali (see vehicle behind confirming location) with member of PK5 self-defence group called Ibrahim.

Pictured (left to right): anti-balaka element associate of Thierry Lébéné, aka "12 Puissances", FACA soldier nicknamed "Bombe", Mahamat Rahama aka "LT" head of the PK5 self-defence group, Diiye member of PK5 self-defence groups (now deceased); The photo was taken in Bossembélé the day before the group moved to Bossangoa at the end of February / start of March 2021.

Pictured: Mahamat Rahama, aka "LT", wearing full (dark blue) gendarmerie uniform with military elements described by recruits from the PK5 "self defense groups" as Syrian nationals working as part of the teams of Russian instructors.

Pictured: Mahamat Rahama, aka "LT", with military element described by recruits from the PK5 "self-defence groups" as a Syrian national working as part of the teams of Russian instructors.

Annex 4.4: Militia in Vakaga created by Bangui-based politicians / Milice créée dans la Vakaga par des hommes politiques basés à Bangui.

In the aftermath of the CPC's failed attempt to take Bangui in January 2021, a number of politicians originally from Vakaga Prefecture organized, funded and deployed a militia composed of armed local youth to block arms trafficking corridors used by CPC crossing into the CAR territory at the border town of Tissi (see para. 31 in the body of the report). A further objective was to protect the local population from attacks by Sudanese Misseriya, similar to the one that took place in Boromata in December 2020 (see S/2021/87, paras 37-41). The initiative which, according to sources close to those involved, aimed to demonstrate loyalty and find favour with President Touadéra, was spearheaded by Arnaud Djoubaye Abazene, Minister of Transport and Civil Aviation, a close associate of former Séléka leader Michel Djotodia, himself well-connected with Vakaga-based armed groups (RPRC, FPRC and MLCJ).[7]

On 7 February, a small private plane rented by the Minister of Transport and Civil Aviation (see document 1 below) departed Bangui for Birao with "colonel" Soumail, the MLCJ zone commander of Birao, onboard. According to confidential sources, including MLCJ and RPRC representatives, prior to the flight, Soumail was reportedly given eight million CFA francs ($14,632). As confirmed by sources in Birao, Ali Abderamane, the MLCJ Chief of Staff, was present on the Birao airstrip to collect the money upon Soumail's arrival. The same day, RPRC "general" Mahamat Djouma deployed one of his trucks to transport youth and armed elements to Tiringoulou (Vakaga Prefecture). Panel sources revealed that FACA elements in Ndélé also received a sum of money (reportedly 10 million CFA francs ($18,000)) in February as part of a similar recruitment initiative in Bamingui-Bangoran Prefecture. Local youth were then recruited for deployment to secure known arms-trafficking routes in the area. In total, 112 elements were recruited and deployed in the Vakaga Prefecture.

During its investigations, the Panel met with many of those recruits deployed in the Vakaga Prefecture, more precisely in Tiringoulou, Gordil, Boromata and Illa Idriss. They explained that they had been promised 35,000-40,000 CFA francs ($64-73) per month, and that although the weapons used were theirs, they received ammunition from FACA elements based in Ndélé and Birao. All the recruits with whom the Panel spoke confirmed that their engagement was based on promised future integration into the ISF or the FACA through the DDRR process. In one location, the recruits explained to the Panel that they had been told by their hierarchy that they formed part of the USMS program (seeS/2021/87, para. 81). The Panel confirmed that no USMS programme had been launched in Vakaga Prefecture at the time of the drafting of this report. Sources revealed to the Panel that by mid-April 2021, some elements had also left the initiative due to delays in payment and lack of clarity around their status.

Representatives of RPRC, MLCJ and FPRC armed groups based in Birao and Bangui explained to the Panel that they were aware of this initiative. They described the initiative as being the result of political rivalry between Bangui-based politicians who hoped to increase their political standing with President Touadéra. In their view, the upcoming formation of the new government had motivated those politicians - originally affiliated with armed groups - to portray themselves as being in control of the Vakaga Prefecture and therefore essential for the Central African State.

[7] Rassemblement Patriotique pour le Renouveau de la Centrafrique (RPRC) ; Mouvement des Libérateurs Centrafricains pour la Justice (MLCJ).

Minister Abazene denied his involvement in the creation of this militia group and described it to the Panel as a spontaneous initiative of the Vakaga youth. The Panel noted that, according to sources, the involvement of FACA in providing payment and ammunition to youth militia elements in Vakaga Prefecture stemmed from decisions which bypassed FACA leadership, who were not aware of the actions of elements on the ground.

Document 1: Receipt for the rental of the plane addressed to the Ministry of Transport and Civil Aviation, which was used to transport Soumail to Birao / Facture de la location de l'avion adressé au Ministère des Transports et de l'Aviation Civile qui a servi au transport de Soumail vers Birao

Document received by the Panel from a confidential source on 10 April 2021.

LAPARA Centrafrique Aviation, SA

Siège social : B.P. 319 - Bangui République Centrafricaine
(236) 72 04 80 66 @mail : compagnielapara@gmail.com

CTA (AOC) n°12/TL-001/MDPR CACTA/DGACM du 05 janvier 2012

Bangui, le 5 février 2021

Devis 220 /2020/Lapara

Ministère des Transports et de l'aviation civil
Bangui - RCA

Date du vol :	le 07/02/2021
Trajet :	Bangui -Birao - Bangui ,
Appareil :	Beech 90
Immatriculation :	TL AEF

Coût fonctionnement			2 340 000
			-550 000
TVA 19%	EXO		0
Carburant			2 700 000
Taxes aéronautiques			315 000
Charge offerte au départ de BANGUI	450 KG		
TOTAL HT			**4 805 000 F**
TVA			**0 F**
IR/IS calculé sur le coût de fonctionnement		**3%**	**0 F**
TTC			**4 805 000 F**

Le Service facturation

LAPARA Centrafrique Aviation, S A au capital de 20.000.000 F - BP 319 BANGUI
RCCM : CA/BG/2011 M372 - NIF : M313247T001

Annex 5.1: Excerpts from the decision of the Constitutional Court of 18 January 2021 on the presidential election / Extraits de la decision de la Cour constitutionnelle du 18 janvier sur les élections présidentielles.

Full text archived at United Nations.

Nombre total d'électeurs inscrits :	**1 858 236**
Nombre total de votants :	**655 054**
Nombre total de bulletins nuls :	**22 046**
Nombre total de bulletins blancs :	**19 284**

Total votants par dérogation :	**14 308**
Suffrages valablement exprimés :	**599 416**
Taux de participation :	**35,25%**

ONT OBTENU :

Candidats	Voix obtenues	%
FAUSTIN ARCHANGE TOUADERA	318 626	53,16
ANICET GEORGES DOLOGUELE	130 017	21,69
MARTIN ZIGUELE	45 206	7,54
DESIRE NZANGA BILAL KOLINGBA	22 157	3,70
BENDERET CREPIN MBOLI-GOUMBA	19 271	3,21
SYLVAIN EUGENE NGAKOUTOU PATASSE	8 760	1,46
AUGUSTIN AGOU	8 436	1,41
JEAN SERGE BOKASSA	7 870	1,31
MAHAMAT KAMOUN	7 536	1,26
ALEXANDRE FERDINAND N'GUENDET	6 668	1,11
ABDOU KARIM MECKASSOUA	5 099	0,85
CATHERINE SAMBA PANZA NEE SOUGA	5 078	0,85
ELOIS ANGUIMATE	3 710	0,62
SERGE GHISLAIN DJORIE	3 392	0,57
CYRIAQUE GONDA	2 973	0,50
ARISTIDE BRIAND REBOAS	2 454	0,41
NICOLAS TIANGAYE	2 163	0,36

Le candidat **Faustin Archange TOUADERA** ayant obtenu la majorité absolue des suffrages valablement exprimés est **PROCLAME ELU AU PREMIER TOUR PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE.**

Annex 5.2: Communiqués by political opposition members expressing concerns over the presidential elections / Communiqués de members de l'opposition politique exprimant des inquiétudes concernant les élections présidentielles.

Concerns over the Presidential elections were expressed through a number of communiqués and public statements. Below a letter of 2 January 2021 to the President of the *Agence nationale des élections* signed by nine candidates for the presidential elections (COD-2020 members, but also others such as Crépin Mboli-Goumba, Martin Ziguélé and Désiré Kolingba).

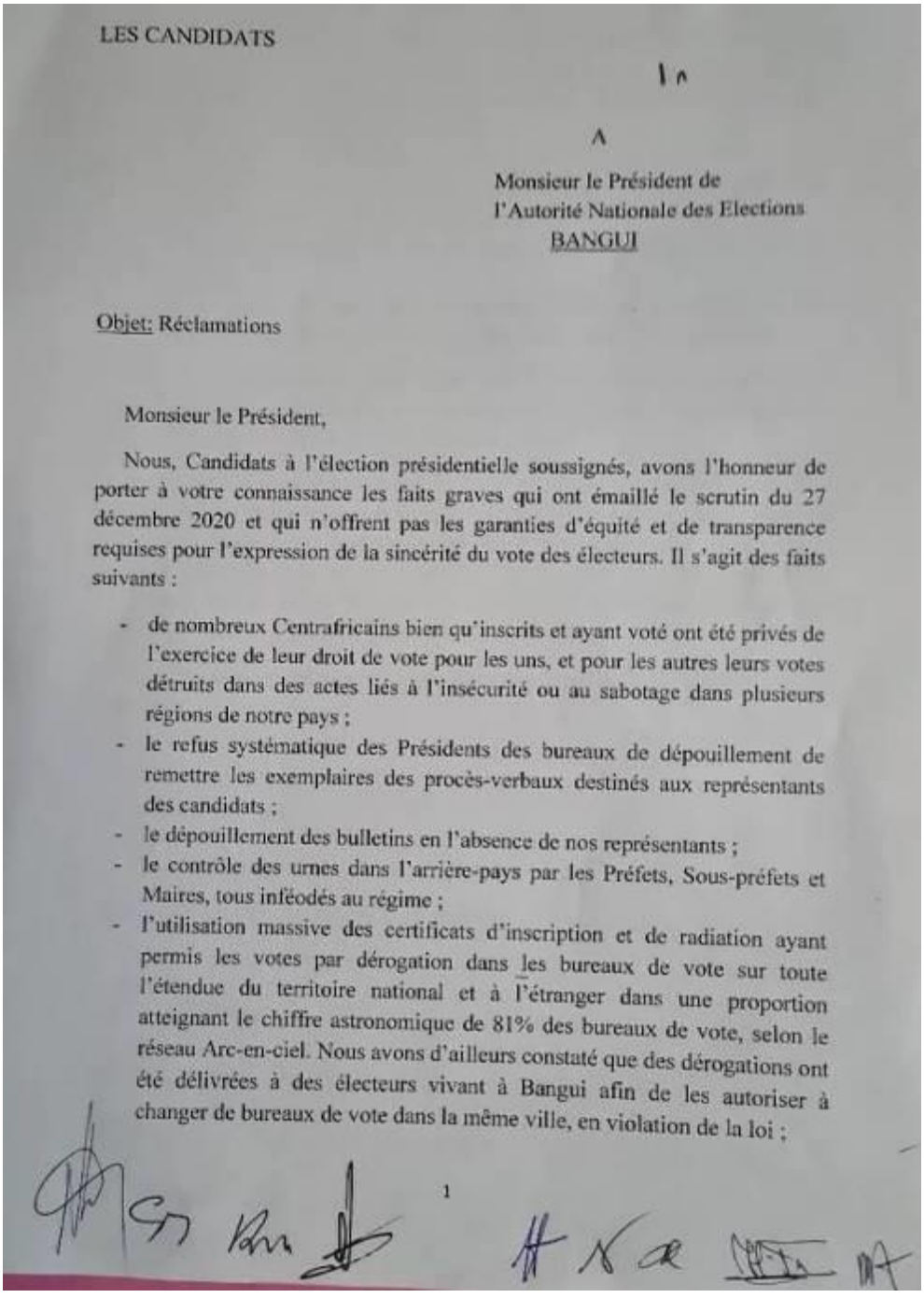

LES CANDIDATS

١٨

A

Monsieur le Président de
l'Autorité Nationale des Elections
BANGUI

Objet: Réclamations

Monsieur le Président,

Nous, Candidats à l'élection présidentielle soussignés, avons l'honneur de porter à votre connaissance les faits graves qui ont émaillé le scrutin du 27 décembre 2020 et qui n'offrent pas les garanties d'équité et de transparence requises pour l'expression de la sincérité du vote des électeurs. Il s'agit des faits suivants :

- de nombreux Centrafricains bien qu'inscrits et ayant voté ont été privés de l'exercice de leur droit de vote pour les uns, et pour les autres leurs votes détruits dans des actes liés à l'insécurité ou au sabotage dans plusieurs régions de notre pays ;
- le refus systématique des Présidents des bureaux de dépouillement de remettre les exemplaires des procès-verbaux destinés aux représentants des candidats ;
- le dépouillement des bulletins en l'absence de nos représentants ;
- le contrôle des urnes dans l'arrière-pays par les Préfets, Sous-préfets et Maires, tous inféodés au régime ;
- l'utilisation massive des certificats d'inscription et de radiation ayant permis les votes par dérogation dans les bureaux de vote sur toute l'étendue du territoire national et à l'étranger dans une proportion atteignant le chiffre astronomique de 81% des bureaux de vote, selon le réseau Arc-en-ciel. Nous avons d'ailleurs constaté que des dérogations ont été délivrées à des électeurs vivant à Bangui afin de les autoriser à changer de bureaux de vote dans la même ville, en violation de la loi ;

1

- les dépouillements des bulletins n'ont pas été faits dès la fin des votes et les urnes ont été conservées par la MINUSCA pour être dépouillées le lendemain en l'absence des représentants des candidats, en violation des articles 72, 80 et 81 du code électoral ;
- les représentants des candidats à l'élection présidentielle n'ont pu avoir les feuilles de résultat signées tel que prévu par les dispositions du code électoral (cf. art 84 et 85 du code électoral) ;
- dans certains bureaux de vote, le nombre des votants dépasse celui des inscrits ;
- des bourrages massifs des urnes, des tentatives d'intimidation des électeurs et des achats des votes des électeurs ont été signalés partout.

Fort de ce qui précède et sans préjudice des conséquences que nous pourrions tirer de toutes les irrégularités mentionnées, nous exigeons en application des dispositions de l'article 74 du Code électoral :

- la mise à disposition toutes affaires cessantes du nombre exact des certificats d'inscription et de radiation délivrés par l'ANE et les noms de leurs bénéficiaires ainsi que les bureaux de vote concernés ;
- la présentation à nos représentants des registres des dérogations tenus dans chaque bureau de vote ainsi que les procès-verbaux auxquels sont annexés les certificats d'inscription et de radiation.

Veuillez recevoir, Monsieur le Président, l'expression de notre considération distinguée.

Fait à Bangui, le 03 janvier 2021

Ont signé, les Candidats

Kamoun Hahamat

Me Nicolas TIANGAYE

Me CREPIN MBOLI-GOUMBA

MARTIN ZIGUELE

Karim MECKASSOUA

NGUENDET Alexandre Ferdinand

AGOU AUGUSTIN

Anicet G. DOLOGUELE

Désiré

On 5 January 2021, ten candidates – the nine who signed the above communiqué and former President of the Transition, Catherine Samba-Panza – issued a press communiqué requesting the cancellation of the elections.

COMMUNIQUE DE PRESSE

Relatif à la publication des résultats provisoires de l'Election Présidentielle

Nous, Candidats à l'élection présidentielle, signataires du présent communiqué de presse, avons suivi hier, le **04 janvier 2021 vers 19 h 00**, la publication des résultats provisoires de l'Election Présidentielle du 27 décembre 2020 par l'Autorité Nationale des Elections (ANE).

Après avoir :

- ✓ Mis en exergue les nombreuses irrégularités qui ont émaillé les scrutins du 27 décembre 2020 (proportion importante de votes par dérogation, non remise des feuilles de résultats aux représentants des candidats, démarrages tardifs des opérations électorales, conservation des urnes par la MINUSCA en l'absence des représentants des candidats, implication des autorités administratives locales dans l'intimidation et l'achat des votes des électeurs, les fraudes massives, etc.) ;
- ✓ Noté que sur un total de 1 858 436 inscrits sur la liste électorale, seuls 695 019 ont pu voter correspondant ainsi à un taux de participation de 37% et non 76,31% annoncé par l'ANE. D'où presque 2/3 de l'électorat n'a pu exercer son droit de vote ;
- ✓ Constaté l'échec du Plan Intégré de Sécurisation du processus électoral du Gouvernement et de la MINUSCA ; n'ayant pas permis non seulement aux candidats de battre campagne sur toute l'étendue du territoire, mais aussi de garantir les conditions de sécurité pour un bon déroulement des scrutins.

Les soussignés considèrent que :

- ✓ les élections groupées du 27 décembre 2020 n'ont pas respecté les normes et standards internationaux universellement reconnus ;
- ✓ l'acceptation des résultats de l'élection sur une partie du territoire, laissant de côté plus de 2/3 de l'électorat, ne saurait conférer la légitimité au Président élu, et constitue un grave recul de la démocratie dans notre pays.

Par conséquent, nous :

- ✓ ne reconnaissons pas les résultats publiés par l'ANE et ;
- ✓ demandons l'annulation pure et simple et la reprise des élections groupées du 27 décembre 2020.

Fait à Bangui, le 05 Janvier 2021

Ont signé :

N°	NOMS ET PRENOMS	SIGNATURES
1	DOLEGUELE Anicet Georges	
2	ZIGUELE Martin	
3	KAMOUN Mahamat	
4	AGOU Augustin	
5	MBOLI-GOUMBA BENDERET Crépin	
6	N'GUENDET Alexandre Ferdinand	
7	MECKASSOUA Abdou Karim	
8	SAMBA-PANZA née SOUGA Catherine	
9	TIANGAYE Nicolas	
10	KOLINGBA Désiré NZANGA BILAL	

On 7 January 2021, these ten candidates sent to the Constitutional Court an appeal for annulment of the presidential elections.

Annex 5.3: Report of the "Réseau Arc-en-ciel" on the elections of 27 December 2020 (30 December 2020) / Rapport du réseauc Arc-en-ciel sur les élections du 27 décembre 2020 (30 décembre 2020).

Below excerpts from the report (full report archived at the United Nations).

Déclaration préliminaire du Réseau Arc-en Ciel (RAC) sur les élections présidentielle et législatives couplées du 27 décembre 2020 en République Centrafricaine

I. INTRODUCTION

Mis en place depuis 2015, le **Réseau ARC-EN-CIEL (RAC)**[1] a suivi, depuis lors, les développements de l'actualité politique et électorale en République Centrafricaine (RCA) sous un financement de l'Union Européenne (UE) et avec l'appui de *l'Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa* (EISA).Le RAC avait déployé des observateurs durant tout le processus électoral de 2015-2016 et fait, à travers son évaluation des élections ; une contribution majeure à l'amélioration du processus électoral en RCA.

Fort des acquis du passé, le RAC a de nouveau signé un accord de partenariat avec EISA en vue de la mise en œuvre du *projet d'observation citoyenne des élections pour un processus crédible, transparent et apaisé en RCA*. Ce projet bénéficie des financements de l'UE et de l'Ambassade de France en RCA et vise principalement à contribuer à la tenue d'élections présidentielle et législatives crédibles, inclusives et transparentes, à travers une évaluation indépendante du processus électoral par la société civile. D'où la mise en place de la Mission d'Observation des Elections du Réseau Arc-en-ciel (MOE-RAC) pour les élections présidentielles et législatives de 2020-2021. Lancée officiellement le 15 octobre 2020, celle-ci est conduite par **l'Abbé Frédéric Nakombo**, Coordinateur National du RAC.

II. OBJECTIFS ET METHODOLOGIE DE LA MISSION

1. Objectifs de la Mission du RAC

La Mission d'Observation des Elections du **Réseau ARC-EN-CIEL (MOE-RAC)** a pour objectif global de contribuer à la création d'un cadre favorable à la tenue d'élections paisibles, libres, transparentes, inclusives et crédibles en **RCA**.

Plus particulièrement, la Mission entend:

- Evaluer si les conditions nécessaires sont réunies pour l'organisation des élections permettant au peuple centrafricain, dans son ensemble et sa diversité, d'exprimer librement sa volonté à travers les urnes ;
- Evaluer et déterminer si ces élections sont conduites en conformité, d'une part, avec le cadre constitutionnel et légal en vigueur en RCA et, d'autre part, avec les standards internationaux et continentaux en matière d'organisation d'élections démocratiques ; et enfin
- Déterminer si les résultats ultimes du processus électoral reflètent la volonté du peuple centrafricain.

2. Méthodologie de la Mission du RAC

La **MOE-RAC** est dirigée par une Coordination Centrale, composée des représentants des **dix-sept (17)** organisations membres. Celle-ci est chargée de faire le suivi technique et administratif des équipes déployées sur le terrain. Elle conçoit et transmet les orientations stratégiques de la mission aux observateurs de terrain, mais s'assure aussi de recueillir et analyser les données que ces derniers acheminent.

La MOE-RAC est composée de 121 observateurs de long terme (OLT), dont 44% de femmes, répartis dans **cinq** (5) régions, treize (13) préfectures et cinquante-huit (58) sous-préfectures/arrondissements. Ces OLT ont fait le

[1] Le **Réseau Arc-en-Ciel (RAC)** est composé des 17 organisations suivantes : la Commission Episcopale Justice et Paix (CEJP), l'Observatoire Centrafricain des Droits de l'Homme (OCDH), la Ligue Centrafricaine des Droits de l'Homme (LCDH), l'Observatoire Centrafricain des Elections et de la Démocratie (OCED), l'Action des Chrétiens pour l'Abolition de la Torture (ACAT), le Women act for living together (WALT), le Mouvement pour la Défense des Droits de l'Homme et Action Humanitaire (MDDH), l'Association Femme Nature pour la Protection de l'environnement en Centrafrique (FNPEC), l'Observatoire pour la Promotion de l'Etat de Droit (OPED), la Coordination des Organisations Musulmanes de Centrafrique (COMUC), Civisme et Démocratie (CIDEM), l'Association des Femmes Juristes de Centrafrique (AFJC), le Conseil National de la Jeunesse (CNJ), du Groupe d'Etudes et de Recherche sur la Démocratie et le Développement Economique et Social (GERDDES), l'Organisation de la Femme Centrafricaine (OFCA), l'Organisation National des Personnes Handicapées (ONAPHA) et de l'Observatoire National des Elections (ONE).

A l'intérieur du pays, et dans les préfectures, la situation sécuritaire est restée instable. Si dans la Vakaga, le Haut Mbomou et dans certaines localités des préfectures de l'Ouham Pendé (Paoua), la Kemo (Dékoa et Sibut), l'Ouham (Nana Bakasa et Bouca)… le vote s'est déroulé correctement, il faut souligner que :

- Dans l'Ouham, le vote n'a pas eu lieu à Bossangoa, Batangafo, Nana-Bakassa et Markounda ;
- Dans la Nana Gribizi, il y a eu vote dans une partie de la Kaga Bandoro. Pas à Mbrès ;
- Dans la Nana Mambéré, il n'y a pas eu de vote à Bouar ;
- Dans la Mambéré Kadei, le vote s'y est déroulé normalement ;
- Dans l'Ouham Pende, il n'y a pas eu de vote à Paoua et Koui. A Bozoum, le vote avait commencé avant d'être interrompu par les groupes armés. Il a repris par la suite avec l'intervention de la Minusca, avant d'être à nouveau interrompu ;
- Dans le Mbomou, si le vote a eu lieu à Bangassou, il n'a pas été tenu à Bakouma,
- Dans la Ouaka, il n'y a pas eu de vote à Bakala et Kouango. A Bambari, le vote qui avait commencé à 13h30 au Lycée moderne a été interrompu par des tirs d'armes à feu
- Dans la Kémo, une partie des bureaux de Sibut avait ouvert tandis qu'il n'y avait pas de vote à Dékoa et Galafondo.

En somme, la MOE-RAC note qu'une grande partie des incidents rapportés le jour du vote concerne généralement des zones du territoire national où se retrouvent une majorité de l'électorat.

b) De l'ouverture des bureaux de vote

Sur l'ensemble des bureaux couverts à Bangui, Bimbo et Bégoua, l'on a assisté à un retard généralisé dans l'ouverture (80,35% des cas). Ce retard est estimé entre 30 minutes et 1 heure 30 minutes. Il est imputable au retard dans la mise à disposition du matériel de vote (49% des cas) et la mise en place du personnel électoral.

Une affluence des électeurs était perceptible à l'ouverture des bureaux à Bangui, Bimbo et Begoua. Elle tient de la présence d'une file devant les bureaux dans 70,52% des cas.

Concernant la présence du personnel électoral et de sécurité, la MOE-RAC a noté que Le personnel de bureaux de vote devait être présent à l'ouverture. Dans 60% des cas, les retards à l'ouverture étaient liés à l'absence de ce personnel. Si le dispositif sécuritaire dans la ville était impressionnant, les observateurs n'ont relevé la présence du personnel de sécurité à l'extérieur des bureaux et centres de vote que dans 64% des bureaux couverts. Les observateurs et représentants de candidats ou de partis étaient autorisés à suivre les opérations (86% de cas).

La MOE-RAC a noté, dès l'ouverture, le non-respect généralisé des mesures qu'implique la lutte contre la propagation de la COVID-19.

c) De l'administration des opérations de vote

Le vote s'est poursuivi dans une relative affluence pendant la journée du 27 décembre. En effet, passée les files du matin, dans environ 55% des cas il n'y avait pas d'affluence en dehors des bureaux. Les urnes étaient convenablement scellées (97% des cas). La présence des femmes dans les files d'attente pouvait être estimée à environ 44 % des votants.

Pour être admis au vote, les électeurs ont vu leur carte contrôlée par le personnel électoral et leur identité toujours croisée avec la liste du bureau de vote (100%). Dans environ 22% des cas, des électeurs se sont vus refuser l'accès au vote principalement pour défaut de carte d'électeur.

Par ailleurs, la mission du RAC a constaté un grand nombre de votes par dérogation (81,45% des cas). Ce vote s'est fait avec des certificats de radiation délivré par l'ANE portant la signature de la Présidente sortante, madame Marie-Madeleine N'KOUET Née HOORNAERT en fin de mandat. Les observateurs n'étaient pas en mesure de se prononcer sur la régularité de ces documents.

RESEAU ARC-EN-CIEL

Le secret du vote a été observé dans l'ensemble des bureaux et le matériel est resté disponible et en quantité suffisante durant tout le vote à Bangui. Il faut relever que dans certains cas (environs 15%), l'épuisement de l'encre indélébile et l'absence de bulletin de vote pour les législatives ont été rapporté. S'agissant de ce dernier cas, il y a eu des interversions de bulletins de vote notamment dans les 2e, 3e et 4e Arrondissements. Le dispositif sécuritaire dans la ville à l'extérieur des bureaux et centres de vote est resté visible.

A l'intérieur du pays, le matériel électoral a été détruit par des groupes armés dans certaines localités du nord-ouest telles que Carnot, Niem, Niem Yelewa, Koui, Kaga Bandoro 3, Ngaoundaye…

1. **De la clôture des scrutins et du dépouillement des suffrages.**

La mission a noté que seulement dans 16,12% des cas, les scrutins ont été clôturés à 16 heures conformément à l'article 67 de la Loi portant Code Electoral. Par contre, dans 83,88% des cas, les scrutins ont été clôturés avec un retard de plus d'une heure. Ce retard était dû principalement à la présence d'électeurs dans les files à la clôture (28,57% cas) et au souci du personnel électoral de rattraper le retard accusé à l'ouverture des bureaux.

Si l'éclairage des bureaux de dépouillement était satisfaisant dans la majeure partie des cas (63,74%), par contre dans 36,26 % des cas l'éclairage n'était pas de bonne qualité. Ce qui a conduit certaines opérations de dépouillement à se poursuive au lendemain du 27 décembre 2020.

S'agissant des procédures de dépouillement, dans la grande majorité des cas, les bulletins dans l'urne ont été comptés et étaient conformes au nombre de bulletins utilisés.

Dans la majorité des cas (85%) le dépouillement s'est fait sans interruption et les membres des bureaux de dépouillement et les représentants des partis des candidats ont rédigé et signé des Procès-Verbaux (PV) de dépouillement. Presqu'aucune réclamation n'a été portée aux président des bureaux de vote. Dans environ 33% des cas, les représentants de partis ou candidats ne se sont pas vus délivrés une copie des procès-verbaux.

IV. **Conclusion et recommandations**

La Mission du RAC note que l'ANE, à travers ses dirigeants et son personnel, a fourni des efforts en vue de l'exécution des tâches qui lui ont été confiées pour relever les défis de l'organisation des élections en RCA. Elle félicite le peuple centrafricain pour la détermination, le calme et la dignité dont il a fait montre dans l'exercice de son droit civique lors de ces élections qui sont si cruciales, non seulement pour la consolidation de la paix et de la démocratie, mais également pour l'avenir du pays.

Certes, après une campagne électorale émaillée d'incidents armés, les opérations de vote et de dépouillement se sont globalement déroulées dans le calme et l'ordre à Bangui et dans certaines localités. Cela a permis aux électrices et aux électeurs centrafricains d'exprimer librement leur choix politique. Toutefois, les insuffisances notées dans l'organisation matérielle des scrutins posent de sérieux problèmes dans le sens de la transparence et de l'équité des chances accordées à toutes les parties prenantes.

La Mission exhorte les uns et les autres à considérer les différentes recommandations suggérées dans le sens d'améliorer ou de reformer les processus électoraux à venir.

Le RAC reste attentif à l'ensemble des opérations post-électorales, notamment la compilation et l'annonce des résultats officiels par les autorités compétentes, la gestion d'un éventuel contentieux électoral et la perspective d'un éventuel second tour pour les scrutins.

Au regard de ce qui précède, la MOE-RAC recommande :

According to political opposition members and other sources, distribution of voting records to the representatives of the candidates was much lower outside Bangui, particularly where there were no independent observers. As noted by political opposition members in their request for the cancellation of the elections to the Constitutional Court, lack of distribution of voting records undermined the transparency of the results and limited the capacities of candidates to assess the credibility of the elections' results.

Annex 5.4: COD-2020 communiqué rejecting the victory of President Touadéra (19 January 2021) / Communiqué de la COD-2020 rejetant la victoire du Président Touadéra (19 janvier 2021).

Coalition de l'Opposition Démocratique - 2020

Conférence des Présidents
Secrétariat Exécutif Permanent
Contact : 75 42 42 44 - 72 21 58 21
Email : cod.plateforme9@gmail.com

N° 0081/COD-2020/CP/SEP.21

DÉCLARATION RELATIVE Á LA PROCLAMATION DES RÉSULTATS DÉFINITIFS DE L'ÉLECTION PRÉSIDENTIELLE DU 27 DÉCEMBRE 2020 PAR LA COUR CONSTITUTIONNELLE

La Coalition de l'Opposition Démocratique 2020 (COD-2020), au cours de la réunion extraordinaire de la Conférence des Présidents tenue ce jour mardi 19 janvier 2021, s'est appesantie sur les résultats de l'élection présidentielle du 27 décembre 2020, proclamés par la Cour Constitutionnelle le 18 janvier 2021 et déclare ce qui suit :

- la grande majorité des centrafricains inscrits sur la liste électorale soit 65% n'a pas participé au vote ;
- le président TOUADÉRA a été déclaré vainqueur avec seulement 17% du corps électoral, ce qui lui ôte toute légitimité pour diriger notre pays et y ramener la paix ;
- la Cour Constitutionnelle, au lieu dire le droit, a rendu une décision sur la base des motivations politiques, qui curieusement se retrouvent dans les différentes déclarations du Mouvement Cœurs Unis (MCU) ;
- les innombrables fraudes et irrégularités qui ont émaillé ces élections, pour lesquelles l'opposition a apporté des éléments de preuve, ont été ignorées par la Cour Constitutionnelle.

En conclusion, les élections groupées du 27 décembre 2020 ne sont qu'une mascarade et ne reflètent nullement l'expression de la volonté du peuple centrafricain. Par conséquent, la COD-2020 ne reconnait pas la réélection du Président Faustin Archange TOUADERA.

Fait à Bangui, le 19 janvier 2021

Pour la Conférence des Présidents,
le Président en Exercice

COALITION DE L'OPPOSITION DÉMOCRATIQUE * LE PRESIDENT * COD-2020

Mahamat KAMOUN

Kwa Na Kwa **(KNK)** - Rassemblement Pour la République **(RPR)** - KELEMBA-PDS **(K-PDS)** - Union pour le Renouveau Centrafricain **(U.R.C.A)** - Convention Républicain pour le Progrès Social **(C.R.P.S)** - BêAfrica Ti E Kwè **(B.T.K)** - Parti National pour un Centrafrique Nouveau **(P.N.C.N)** - Mouvement pour la Démocratie, l'Indépendance et le Progrès Social **(M.D.I PS)** - Parti Panafricain pour les Libertés et le Développement **(P.P.L.D)** - Congrès des Démocrates pour la Renaissance de Centrafrique **(C.D.R.C)** - Parti Centrafricain pour l'Unité et le Développement **(P.C.U.D)** - Mouvement pour l'Unité et le Développement **(M.U.D)** - Union Nationale Démocratique du Peuple Centrafricain **(U.N.D.P.C)** – Renaissance Laïque de Centrafrique **(RLC)** – Rassemblement Démocratique Centrafricain **(RDC).**

Anicet Dologuélé's party URCA issued a communiqué with similar content on 20 January 2021.

Available at https://scontent-cdt1-1.xx.fbcdn.net/v/t1.6435-9/140282859_2543339175967005_6311697233512891646_n.jpg?_nc_cat=105&_nc_map=test-rt&ccb=1-3&_nc_sid=8bfeb9&_nc_ohc=m7_DHvz2uYcAX_HmIlU&_nc_ht=scontent-cdt1-1.xx&oh=6ae9415c3ba16ceb6848c77e23055bb4&oe=60C0F26A, accessed on 5 May 2021.

Annex 5.5: Further information on legislative elections / Informations complémentaires sur les élections législatives.

The first round of the legislative elections took place on 27 December 2020, in conjunction with presidential elections. The second round (and first round in areas where voting could not be held on 27 December) took place on 14 March 2021. Where necessary, an additional round was planned to take place on 23 May.

On 3 February, several days after having announced that they did not recognize the result of the presidential elections, COD-2020 members announced their withdrawal from the electoral process and indicated that they would not take part in subsequent rounds of the legislative elections. However, several members eventually participated in the 14 March poll, including Anicet Dologuélé (URCA) who was re-elected in the Bocaranga district.

The 14 March 2021 poll took place in a more secure environment than on 27 December 2020. The results triggered less controversy than the presidential elections and showed a victory for Touadéra's party MCU, though less important than expected. MCU obtained 24 seats of the 92 allocated. A total of 21 independent candidates were also elected with many likely to join MCU's parliamentary group in the Assembly. Other parties obtained less than 10 seats. 48 seats remained to be allocated.[8]

On 5 May, former Prime Minister and MCU leader Simplice Mathieu Sarandji was elected Speaker of the National Assembly.

[8] https://www.radiondekeluka.org/actualites/politique/36919-rca-elections-ouverture-de-la-campagne-electorale-en-vue-des-elections-residuelles.html .

Annex 5.6: Reaction of representatives of the Government of the Central African Republic to the meeting between CPC leader François Bozizé and the President of the ECCAS Commission / Réactions de représentants du Gouvernement centrafricain à la reunion entre le leader de la CPC François Bozizé et du Président de la Commission de la CEEAC.

Screenshot from a social media account of the Government of the Central African Republic.

Available at https://www.facebook.com/2107181279521620/posts/2880972515475822/, accessed on 5 May 2021.

Screenshot of a video of Presidential adviser Fidèle Gouandjika uploaded on his social network account, in which he threatened President Touadéra of being overthrown in case he engaged in a dialogue with François Bozizé.

Available at https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=2948582282024693&id=100006188490224, accessed on 5 May 2021.

Annex 5.7: Statement delivered by the President of the ECCAS Commission during a videoconference attended by President Touadéra and UN, AU, EU and ECCAS representatives (2 March 2021) / Intervention du Président de la Commission de la CEEAC lors d'une vidéoconférence à laquelle participaient le Président Touadéra et des représentants de l'ONU, l'UA, l'UE et la CEEAC (2 mars 2021).

The statement was widely shared on social networks and its content was confirmed by several diplomatic sources.

INTERVENTON DE SON EXCELLENCE MONSIEUR L'AMBASSADEUR GILBERTO DA PIEDADE VERISSIMO A LA VIDEOCONFERENCE ENTRE LE PRESIDENT FAUSTIN ARCHANGE TOUADERA ET LES RESPONSABLES DE L'UA, LA CEEAC, L'UE ET LES NATIONS UNIES
LE 2 MARS 2021

Excellence Monsieur le Président de la République Centrafricaine
Monsieur le Secrétaire Général Adjoint des Nations Unies aux opérations de paix
Monsieur le Commissaire à la Paix et à la Sécurité de l'Union africaine
Monsieur Haut Représentant de l'Union européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité

Permettez-moi d'abord de saluer l'initiative de cette vidéoconférence avec S.E. M. le Président Faustin Archange Touadéra et d'exprimer ma profonde gratitude à ceux qui l'ont rendue possible.

Le cours des évènements et leur orientation la rendaient plus que nécessaires surtout au moment où l'horizon semble se brouiller devant nos yeux.

Depuis notre dernière vidéoconférence en octobre 2020, quelques évènements ont eu lieu dans le paysage politique centrafricain, au nombre desquels la tenue des élections couplées du 27 décembre 2020, la dénonciation de l'APPR-RCA par les groupes armés les plus importants suivie de la création de la Coalition des Patriotes pour le Changement (CPC) et du lancement le 17 décembre 2020 d'attaques à travers le pays.

Si la plupart de ces évènements sont regrettables et condamnables en raison de leurs conséquences, nous pouvons toutefois tirer une consolation dans l'évènement heureux qu'a constitué la réélection au premier tour de S.E. M. le Président Touadéra.

Je me fais le devoir ici, encore une fois, au nom de la Communauté Économique des Etats de l'Afrique Centrale toute entière, de féliciter SEM le Président Touadera non seulement pour la tenue des élections présidentielle et législatives dans les délais légaux, mais aussi et surtout pour sa réélection. Il est évident que nous aurions souhaité que ces élections soient organisées dans un climat meilleur que nous avait pourtant fait espérer le plan de sécurisation au sujet duquel des assurances nous avaient été données à la fois par la MINUSCA et le Gouvernement de la RCA.

Autant nous regrettons cet échec dommageable qui a fait à plusieurs égards de la journée du 27 décembre un succès historique à demi-teinte, autant nous condamnons les attaques de la CPC qui ont empêché le déroulement normal des élections ainsi que le soutien politique que leur a apporté l'ancien

1

Président François Bozizé malgré les assurances qu'il m'avait lui-même données lors de notre rencontre du 11 décembre 2020 à l'évêché de Bossangoa, à la demande du Gouvernement de la RCA, de la MINUSCA et des Ambassadeurs du G5.

Excellence Monsieur le Président de la République
Monsieur le Secrétaire Général Adjoint
Monsieur le Commissaire
Monsieur le Haut Représentant

Nul ici n'ignore la quasi permanence de l'instabilité et de la conflictualité dans la vie politique centrafricaine depuis près de quatre décennies et le caractère réversible des processus de sortie de crise en RCA.

La région, contrairement à ce que l'on peut penser et laisser dire, n'a jamais abandonné la RCA. Comme avec la CEMAC hier, elle est aujourd'hui à ses côtés avec le CEEAC. Des sigles comme FOMUC, MICOPAX I et MICOPAX II et des déclarations comme celles des 27 novembre et 26 décembre 2020 en témoignent suffisamment. Dans son engagement aux côtés de la RCA, la région représentée par l'organisation sous-régionale, n'a toujours eu qu'une seule préoccupation centrale : la recherche d'une paix durable en RCA.

L'histoire montre, du moins en ce qui concerne la CEEAC, que pour maximiser les chances et les gains, elle a toujours collaboré avec d'autres organisations régionales et sous-régionales, notamment l'Union africaine (UA) et la Conférence Internationale de la Région des Grands Lacs (CIRGL), dans son engagement en faveur de la RCA. Aujourd'hui encore, elle reste engagée aux côtés de ces organisations dans une dynamique de recherche d'une paix durable et continuera à appuyer lucidement le processus de paix en cours en tant qu'un des garants de l'Accord politique de paix et de réconciliation (APPR) du 6 février 2019, et ce malgré les actes inamicaux et d'hostilité de ces dernières semaines à son encontre et dont les instigateurs sont bien identifiés et connus. Sa réponse face à ces actes a pour l'instant été limitée au rappel en consultation de son représentant en RCA.

C'est l'occasion pour moi, en tant que Président de la Commission de la CEEAC, de rappeler que c'est conformément à son mandant et aux déclarations des réunions des Chefs d'Etat et de Gouvernement de la CEEAC des 27 novembre et 26 décembre 2020 auxquelles la RCA a participé au plus haut niveau que la Commission a initié des consultations en vue de la désignation d'un Médiateur Permanent. Les consultations avec les Etats membres de la Communauté, y compris la RCA, se déroulent dans la

transparence et font l'objet d'une information régulière de la Présidence en exercice, seule habilitée à rendre publique au moment opportun la nomination de ce Médiateur si sa désignation reste encore une nécessité pour les autorités du pays bénéficiaire.

Excellence Monsieur le Président de la République
Monsieur le Secrétaire Général Adjoint
Monsieur le Commissaire
Monsieur le Haut Représentant

J'aimerais aborder maintenant un sujet qui a fait couler beaucoup d'encre et de salive parce qu'ayant malheureusement fait l'objet d'une savante manipulation. Il s'agit des suites données par la Commission à une recommandation du dernier mini-sommet de la CIRGL à Luanda.

Permettez-moi, à cet effet, de rappeler que la réunion de la CIRGL du 29 janvier 2021 à Luanda, dont la CEEAC fut une importante partie prenante parce que c'est elle qui a présenté le rapport qui a servi de base aux échanges des Chefs d'Etats, a affirmé la nécessité d'un cessez-le-feu unilatéral par les agresseurs. Ce cessez-le-feu est une condition tout autant pour l'organisation des élections législatives, la médiation que le dialogue politique. Telle est la raison qui a justifié la démarche de la Commission auprès de l'ancien Président François Bozizé, en exécution du mandat reçu, et dans la perspective de faire le point aux Chefs d'Etat et de Gouvernement à la seconde réunion de Luanda annulée récemment à l'initiative de la RCA. La Commission ne s'est point octroyé un mandat, mais l'a reçu d'un sommet auquel la RCA a pris part et dont le Chef d'Etat a accepté les décisions devant ses pairs. En outre, la Ministre des Affaires Etrangères de la RCA a même été informée de la période de la démarche et a reçu du Président de la Commission les avant-projets des documents qui devaient être proposés à la signature de l'ancien Président François Bozizé et au sujet desquels elle a d'ailleurs réagi. D'où l'étonnement de la Commission face à la campagne de dénigrement qui s'en est suivie.

La Commission, au nom de la Communauté, ne vise rien d'autre dans ses démarches et actions que la paix durable en RCA et la création des conditions d'une telle paix. Elle sait que celle-ci ne peut être le résultat d'une solution purement militaire qui semble être malheureusement privilégiée dans la démarche officielle du gouvernement centrafricain aujourd'hui, mais bien d'une concertation politique avec toutes les forces vives de la nation centrafricaine dans le respect du cadre de l'APPR.

Le souhait de la Communauté est que ce dialogue inclusif pour lequel des fonds ont déjà commencé à être recherchés soit considéré par les autorités centrafricaines comme une voie obligée vers la paix.

Il ne faut surtout pas se tromper et avoir clairement à l'esprit que le dialogue politique n'exclut point la poursuite des actions judiciaires contre les auteurs et commanditaires aussi bien de violences qui ont coûté la vie à des populations civiles, des humanitaires et des casques bleus onusiens que des violations de droits de l'homme et du droit humanitaire international. Mais il est absolument impératif que ces actions judiciaires soient menées par une justice véritablement indépendante et impartiale sur des faits documentés et non sur des préjugés. La gouvernance démocratique, composante essentielle de l'ordre constitutionnel découlant de la Constitution du 30 mars 2016, est incompatible avec une justice aux ordres, fondée sur des préjugés et non équitable.

Il doit être souligné aussi que la Commission se préoccupe de la situation politique et sécuritaire en RCA en raison de son impact négatif sur l'environnement de paix et de sécurité et le développement de l'ensemble de la sous-région. Personne ne peut fermer les yeux face à la dramatique évolution géopolitique actuelle dans laquelle la RCA se transforme sous nos yeux en champ de bataille de puissances externes à la région et en un territoire où fleurit le "business de la guerre" dont l'expérimentation des armes de différents types.

Excellence Monsieur le Président de la République
Monsieur le Secrétaire Général Adjoint
Monsieur le Commissaire
Monsieur le Haut Représentant

J'aimerais clore ce propos en soulignant l'intérêt et la nécessité pour le Gouvernement de la RCA de travailler ensemble avec les organisations régionales et sous-régionales ainsi que les dirigeants de la région pour une meilleure coordination et cohérence des initiatives. Témoin de la méfiance grandissante envers nos organisations sous-régionales et certains pays de la région, je me fais le devoir d'appeler respectueusement l'attention de S.E. M. le Président Touadera sur cette question. Je crois que des efforts doivent être faits sous votre leadership pour mettre fin à la méfiance ambiante actuelle face aux organisations sous-régionales et quelques pays de la région dont certains ont autrefois consenti de louables et réels sacrifices en solidarité avec le peuple centrafricain.

J'aimerais encourager S.E. M. le Président Touadera à renforcer la coopération bilatérale avec les pays de la sous-région, notamment les pays voisins et facilitateurs de l'APPR. C'est la seule manière, du point de vue de la Commission, de surmonter la méfiance larvée actuelle à l'égard de certains d'entre eux. La revitalisation des commissions mixtes et une collaboration sincère au sein des institutions

régionales communes qui sont par ailleurs des garants de l'APPR peuvent être autant de moyens de renforcement de cette coopération et de reconstruction de la confiance.

Je vous remercie de votre aimable attention.

Annex 5.8: Information on travel ban violations involving sanctioned individual François Bozizé / Informations sur des violations de l'interdiction de voyager impliquant François Bozizé.

According to CPC members and diplomatic sources, sanctioned individual François Bozizé travelled by road from CAR to southern Chad on several occasions to participate in the consultations held in February and March 2021 (see paras. 123-125 of the body of the report). The Panel wrote to Chad and ECCAS to request confirmation, and underlined that Security Council resolutions include possibilities of exemption requests when travels relate to peace initiatives. No responses from either Chad or ECCAS had been provided by the time of drafting this report.

Annex 5.9: Terms of reference for the republican dialogue launched by President Touadéra / Termes de reference du dialogue républicain initié par le Président Touadéra.

Document obtained by the Panel from a participant in the republican dialogue on 15 April 2021.

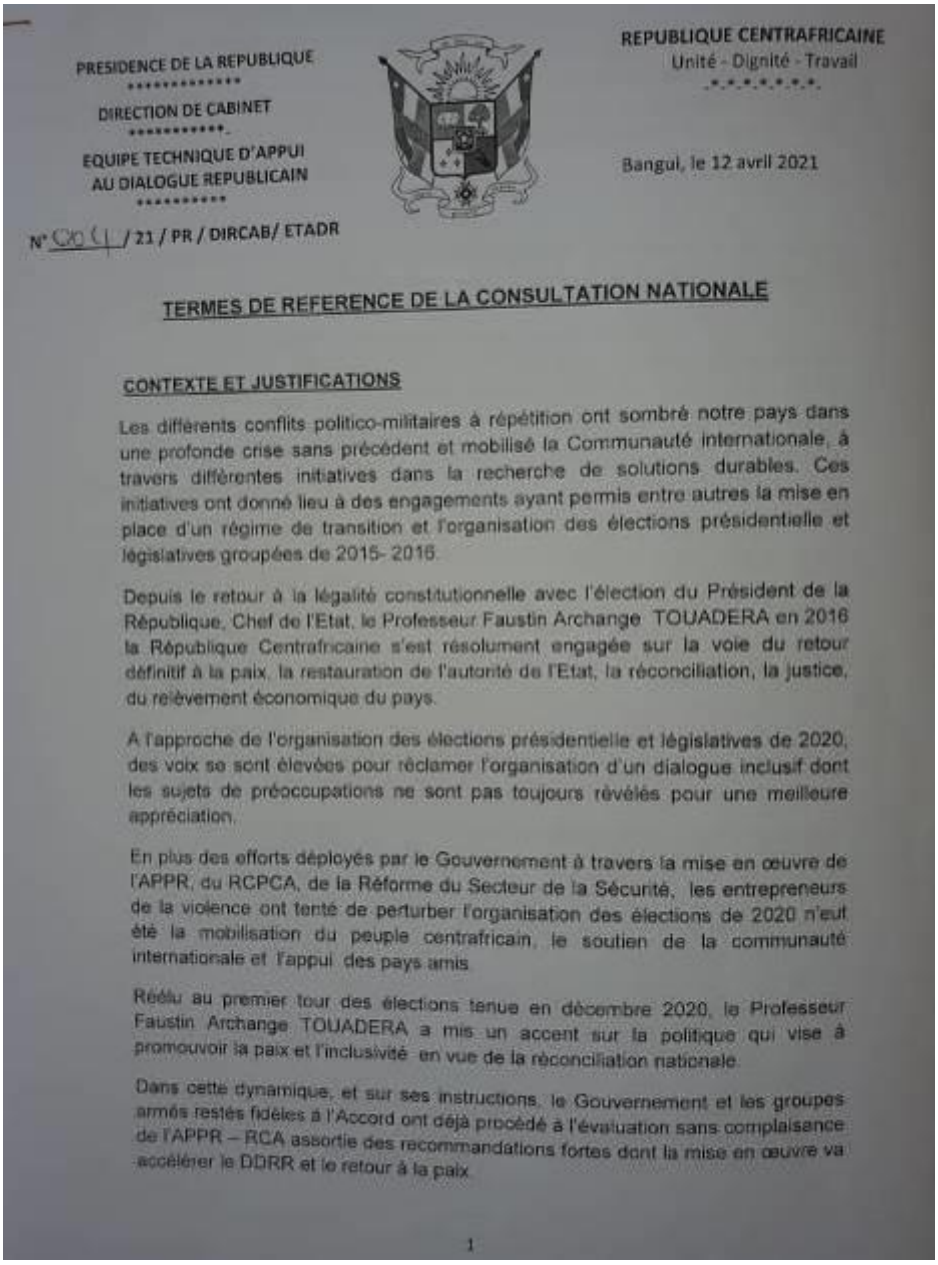

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE
****
DIRECTION DE CABINET
***********.
EQUIPE TECHNIQUE D'APPUI
AU DIALOGUE REPUBLICAIN
****

N° 020 / 21 / PR / DIRCAB/ ETADR

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité - Dignité - Travail
-*-*-*-*-*-*-*-

Bangui, le 12 avril 2021

TERMES DE REFERENCE DE LA CONSULTATION NATIONALE

CONTEXTE ET JUSTIFICATIONS

Les différents conflits politico-militaires à répétition ont sombré notre pays dans une profonde crise sans précédent et mobilisé la Communauté internationale, à travers différentes initiatives dans la recherche de solutions durables. Ces initiatives ont donné lieu à des engagements ayant permis entre autres la mise en place d'un régime de transition et l'organisation des élections présidentielle et législatives groupées de 2015- 2016.

Depuis le retour à la légalité constitutionnelle avec l'élection du Président de la République, Chef de l'Etat, le Professeur Faustin Archange TOUADERA en 2016 la République Centrafricaine s'est résolument engagée sur la voie du retour définitif à la paix, la restauration de l'autorité de l'Etat, la réconciliation, la justice, du relèvement économique du pays.

A l'approche de l'organisation des élections présidentielle et législatives de 2020, des voix se sont élevées pour réclamer l'organisation d'un dialogue inclusif dont les sujets de préoccupations ne sont pas toujours révélés pour une meilleure appréciation.

En plus des efforts déployés par le Gouvernement à travers la mise en œuvre de l'APPR, du RCPCA, de la Réforme du Secteur de la Sécurité, les entrepreneurs de la violence ont tenté de perturber l'organisation des élections de 2020 n'eut été la mobilisation du peuple centrafricain, le soutien de la communauté internationale et l'appui des pays amis.

Réélu au premier tour des élections tenue en décembre 2020, le Professeur Faustin Archange TOUADERA a mis un accent sur la politique qui vise à promouvoir la paix et l'inclusivité en vue de la réconciliation nationale.

Dans cette dynamique, et sur ses instructions, le Gouvernement et les groupes armés restés fidèles à l'Accord ont déjà procédé à l'évaluation sans complaisance de l'APPR – RCA assortie des recommandations fortes dont la mise en œuvre va accélérer le DDRR et le retour à la paix.

1

En adéquation avec sa politique d'ouverture et de la main tendue, le Président de la République, Chef de l'Etat vient d'initier une approche de consultation nationale qui constitue la première étape d'un processus susceptible de conduire notre pays à un Dialogue républicain.

Objectifs

La consultation nationale qui sera menée par le Président de la République, Chef de l'Etat avec les Institutions, les forces vives de la Nation, y compris la diaspora, vise à :

- recueillir des sujets de préoccupations d'intérêt national ;
- proposer par écrit des mesures concrètes pour l'application effective des recommandations du Forum de Bangui, du RCPCA/CEM et de l'APPR-RCA.

Résultats attendus

Toutes les préoccupations, propositions des forces vives de la Nation sont recueillies, compilées, analysées et soumises au Président de la République, Chef de l'Etat pour la suite du processus.

Méthodologie

Le Président de la République, Chef de l'Etat conduira personnellement ces consultations selon le chronogramme établi.

Les consultations seront ouvertes et les entités qui le souhaitent pourront remettre par écrit directement au Président de la République, Chef de l'Etat leurs contributions. La diaspora fera parvenir la sienne par écrit, par zone de résidence.

Le Président de la République, Chef de l'Etat sera appuyé par l'Equipe Technique d'Appui Technique au Dialogue Républicain.

L'Equipe Technique d'Appui

Annex 5.10: Discussions around the reform of the Peace Agreement implementation mechanisms / Discussions sur la réforme des mécanismes de mise en œuvre de l'accord de paix.

Below excerpts from the recommendations made by the working group established upon President Touadéra's instructions to conduct an assessment of the Peace Agreement implementation mechanisms. Full text archived at United Nations.

As confirmed by diplomatic sources, a number of actors had proposed more significant reforms to the mechanisms. In particular, representatives of international and regional partners, as well as some armed group leaders, had called for changes to the functioning of the Executive Monitoring Committee, co-chaired by the Prime Minister and the African Union. They requested that 1) another member of the Government with more time to dedicate to this function be appointed instead of the Prime Minister; 2) a representative of armed groups be associated to the chairmanship of the Committee. Referring to article 30 of the Agreement, the Government pushed for the continuation of the existing chairmanship system (see document below).

IV. LES PRINCIPALES RECOMMANDATIONS

Les propositions pour améliorer et rendre plus dynamique la mise en œuvre de l'APPR se presentent comme suit :

a)**l'arrêt des violences et la dissolution des groupes armés** afin de permettre aux populations de percevoir les dividendes de paix de l'Accord et se consacrer pleinement à la reconstruction du pays.

b) **le renforcement du leadership du processus :**

-Trouver un leadership dédié et disponible pour prendre en charge la question spécifique et transversale de suivi de l'APPR-RCA en l'occurrence, nommer un Ministre en charge du processus;

5

- Modifier la coprésidence du CES en y ajoutant un représentant des groupes armés (*L'élargissement de la coprésidence du CES est contraire aux dispositions de l'article 30 de l'Accord. La coprésidence continuera d'être assurée par le Premier Ministre Chef du Gouvernement et l'Union Africaine*)

- Exiger une représentation des groupes armés au niveau des chefs même des groupes, au sein du Comité Exécutif de suivi:

-Designer une personnalité disponible pour rendre fonctionnel le CMON ;

-Assurer une bonne articulation entre les organes préfectoraux (CMOP et CTS) présidés par les Préfets et le CMON, l'organe de coordination, pour un meilleur rendement desdits organes.

- Procéder à un réajustement de la composition du Secrétariat technique du CES en donnant un rôle plus important à la CEEAC et en réduisant le nombre des membres à 7 personnes. Ce réajustement se fera par un texte administratif ;

b) **l'appropriation du processus**

- Sensibiliser les membres du Gouvernement sur leur rôle dans l'APPR comme étant les premiers organes responsables de la mise en œuvre ;

- Poursuivre la vulgarisation auprès des groupes armés et pourvoir les responsables de moyens pour faire la restitution auprès de leurs éléments ;

-Accentuer la vulgarisation auprès de la population en impliquant d'avantage les forces vives de Nation dans le processus notamment les femmes ;

-Mettre en place une cellule de communication du CES et nommer un porte parole qui soient chargés de communiquer des informations actualisées sur le processus.

-Créer un site internet de l'Accord;

-Créer une collaboration étroite entre le PNDDRR, le CVR et la COMNAT ALPC pour traiter de manière holistique la question du désarmement ;

- Harmoniser les quotas d'intégration des Ex-combattant dans les Forces de défense et de Sécurité ;

- Engager rapidement le processus de rapatriement des mercenaires étrangers actifs dans des groupes armés.

e) **le processus des USMS**

-Créer un leadership fort et dédié au sein de l'Etat Major pour l'opérationnalisation efficace des USMS,

-Faire une synchronisation entre le DDRR et les USMS ;

- Déployer les observateurs de l'Union Africaine ;

- Evaluer le fonctionnement et le rendement des USMS conformément à leurs missions définies dans l'Accord ;

-Commencer des réflexions sur le devenir des USMS à la fin des deux années d'existence;

-Reprendre plus en détail, les discussions sur les USMS au sein du COSTRAT pour faire le point de situation après les derniers évènements.

f) le processus d'harmonisation des grades

- Revoir la composition et les missions du comité d'intégration et d'harmonisation des grades pour tenir compte du contexte actuel et le rendre plus inclusif;

- Accélérer le fonctionnement de cette structure.

F) **la sanction de l'APPR**

-La définition par les garants et facilitateurs des mesures de sanctions pour les violations des engagements de l'APPR. Ceci a été également recommandé par les conclusions de la 979ème réunion du Conseil de Paix et de Sécurité

(CPS) de l'Union Africaine tenue le 16 février 2021 qui a demandé expressément à la Commission d'élaborer des mesures punitives des violations de l'APPR-RCA et de les soumettre au CPS pour adoption.

Il s'agira de réactualiser le document déjà élaboré et présenté par les Garants et Facilitateurs au cours de la session extraordinaire du CES du 23 aout 2019 ;

-L'Etat doit également faire application des mesures de justice conformément aux lois et règlements en vigueur pour les délits et crimes commis par les parties à l'Accord.

C) **les autres engagements de l'Accords**

-l'implication du Ministère technique concerné dans le traitement de la question de la transhumance et la tenue régulière des commissions à ce sujet pour une meilleure gestion ;

-trouver le moyen de mettre en œuvre l'engagement concernant la cessation des exploitations illicites des ressources naturelles.

L'appel multiforme à la mise en œuvre

-la poursuite du soutien politique, financier et technique de la communauté internationale à la mise en œuvre de l'APPR ;

-La mise en place d'un mécanisme rapide de décaissement du budget de l'Etat pour le fonctionnement des organes de mise en œuvre ;

-La mobilisation des fonds nécessaires à la mise en œuvre de l'APPR-RCA.

Tels sont les principaux points tirés du rapport final des travaux de l'Atelier de redynamisation de la mise en œuvre de l'APPR-RCA menés par le groupe de travail mis en place par le Premier Ministre, Chef du Gouvernement, du compte rendu de la réunion du CS et des réunions restreintes du CES.

Le Secrétariat Technique du CES

Annex 5.11: Excerpts from President Touadéra's New Year address (31 December 2020) / Extraits de la déclaration du Président Touadéra pour la nouvelle année (31 décembre 2020).

Full text available at https://www.facebook.com/1064875833588574/posts/3515275228548610/

[…]

Je demande donc à nos forces de défense et de sécurité de faire preuve de patriotisme, de courage, de discipline et d'esprit de sacrifice dans le combat contre l'ennemi, en vue de sauver la patrie.

Je demande aux femmes et à la jeunesse centrafricaine de se mobiliser pour barrer la route aux ennemis de la nation qui, par cette entreprise périlleuse, compromettent leur avenir.
Vous le savez, la chaîne de complicité de cette guerre asymétrique contre notre pays est longue, complexe, mais nous sommes tenus de la déterminer.

Je regrette qu'en dépit d'une mobilisation nationale et internationale pour condamner cette agression injuste contre le peuple centrafricain, l'opposition démocratique, réunie au sein de la Coalition de l'Opposition dite Démocratique, COD-20-20, précurseur de la C.P.C, observe un silence incompréhensible jusqu'à ce jour.

[…]

Annex 5.12: Expressions of concerns by political opposition members over the targeting of politicians / Expressions d'inquiétudes des membres de l'opposition politique concernant les procédures visant des politiciens.

Below an example of such reactions – i.e. a COD-2020 communiqué of 6 February 2021.

Coalition de l'Opposition Démocratique - 2020

Conférence des Présidents
Secrétariat Exécutif Permanent
Contact : 75 42 42 44 / 72 21 58 21
Email : cod.plateforme9@gmail.com

N° 0087/COD-2020/CP/SEP.21

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

Le 05 février 2021, l'Assemblée Nationale convoquée en session extraordinaire a voté une loi en vue de proroger de 06 mois l'état d'urgence de 15 jours initialement décrété par le Chef de l'Etat le 21 janvier 2021.

La CO-2020, réunie ce jour 06 février 2021 en session extraordinaire a procédé à l'analyse suivante :

1. Aux termes de l'article 44 de la Constitution : « **le Président de la République, peut lorsque les circonstances l'exigent, après avis du Conseil des Ministres, du Bureau de l'Assemblée Nationale, du Bureau du Sénat et du Président de la Cour Constitutionnelle, proclamer l'état de siège ou l'état d'urgence pour une période de quinze (15) jours. Ce délai ne peut être prorogé que par l'Assemblée Nationale, réunie en session extraordinaire avec ou sans quorum** ».

Pour la COD-2020, la prorogation de 06 mois de l'état d'urgence est contraire à l'esprit et au texte de l'article 44 de la Constitution.

En effet, la durée de la prorogation ne se saurait dépasser le délai initial de 15 jours consacré par la Constitution. Dans le cas d'espèce, l'état d'urgence prendra fin en Août 2021.

2. Quoi qu'ayant décidé de son retrait du processus électoral, la COD-2020 s'interroge sur la pertinence d'une telle loi qui est en contradiction avec le nouveau chronogramme rendu public par l'Autorité Nationale des Élections (ANE) pour les 2e touret les partielles des élections législatives allant de février à juillet 2021, alors qu'aucune manifestation publique (meetings, campagnes électorales etc..) n'est autorisée pendant la période d'état d'urgence.
3. De l'observation de la 1ère période de l'état d'urgence, il résulte que le régime en a profité pour procéder à des violations massives des Droits de l'Homme caractérisées par des arrestations arbitraires (Ali Rofiniack, NGBAYOMBO Serge etc...),des enlèvements, et des tentatives d'assassinats (Christian Gazam-Bétty, Maître Jean Louis OPALEGNA,... contrains à la clandestinité), des assassinats sur la base de conviction politique et de l'appartenance ethnique (Danboy alias Saddam, Emmanuel Konaté, Faradanga Trésor etc..), ainsi que par des interdictions de sortie du territoire des leaders de l'opposition et autres personnalités politiques (l'ancienne Présidente de Transition Mme Catherine SAMBA-PANZA, Monsieur Abdou KARIM MECKASSOUA, etc).

En définitive, la COD-2020 exprime ses vives préoccupations sur :

- ✓ La violation de la Constitution par cette loi de prorogation de l'état d'urgence d'une durée de 180 jours ;
- ✓ La nature liberticide de ladite loi attentatoire aux libertés publiques et individuelles ;
- ✓ La chasse aux sorcières à l'encontre des leaders des partis de l'opposition en général et de la COD-2020 en particulier.

Fait à Bangui, le 06 février 2021

Pour la Conférence des Présidents,
le Président en Exercice

COALITION DE L'OPPOSITION DEMOCRATIQUE - COD-2020 - LE PRESIDENT

Mahamat KAMOUN

Kwa Na Kwa(KNK) - Rassemblement Pour la République (RPR) - KELEMBA-PDS (K-PDS) - Union pour le Renouveau Centrafricain (U.R.C.A) - Convention Républicaine pour le Progrès Social (C.R.P.S) - Béafrika Ti é Kwé (B.T.K) - Parti National pour un Centrafrique Nouveau (P.N.C.N) - Mouvement pour la Démocratie, l'Indépendance et le Progrès Social (M.D.I.P.S) - Parti Panafricain pour les Libertés et le Développement (P.P.L.D) - Congrès des Démocrates pour la Renaissance de Centrafrique (C.D.R.C) - Parti Centrafricain pour l'Unité et le Développement (P.C.U.D) - Mouvement pour l'Unité et le Développement (M.U.D) - Union Nationale Démocratique du Peuple Centrafricain (U.N.D.P.C) - Renaissance Laïque de Centrafrique (RLC) - Rassemblement Démocratique Centrafricain (RDC).

Annex 5.13: Request to lift the immunity of four members of Parliament / Demande de levée d'immunité parlementaire de quatre députés.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 9 April 2021. A similar request was sent to the Parliament by the Chamber of instruction of the Bangui Appeals Court.

MINISTERE DE LA JUSTICE
DES DROITS DE L'HOMME
ET GARDE DES SCEAUX
DIRECTION DE CABINET
N° 058/MJDHGSDIR-CAB

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE

Bangui, le 08 AVR 2021

Le Ministre de la Justice des Droits de l'Homme et Garde des Sceaux

AU

Très Honorable Monsieur le Président
de l'Assemblée Nationale
BANGUI

Objet : Lettre de transmission de la demande de levée d'immunité parlementaire des Députés :
- **Karim Abdoul MEKASSOUA**
- **Aniçet Georges DOLEGUELE**
- **Martin ZIGUELE et**
- **Simplice Aurélien ZINGAS**

pour leurs auditions dans une poursuite judiciaire

PJ : Pièces essentielles de la procédure

Très Honorable Président,

Dans le cadre d'une poursuite judiciaire engagée contre les nommés **François BOZIZE YANGOUVONDA**, Thierry Savonarole **MALEVOMBO** et autres, le Juge d'Instruction en charge de la procédure a formulé une demande de levée d'immunité parlementaire des Honorables Députés suscités sur lesquels pèsent des présomptions de culpabilité, pour les besoins de la procédure.

A cet effet, je me fais le devoir de vous transmettre le dossier pour compétence, aux fins sollicitées, conformément aux dispositions de l'article 67 de la Constitution du 30 mars 2016.

Haute considération.

Le Ministre

Dr Arnaud DJOUBAYE ABAZENE

Annex 5.14: Televised appearances of the Minister of Interior presenting the CPC as a group quasi-exclusively composed of foreign mercenaries / Interventions du ministre de l'intérieur présentant la CPC comme étant quasi-exclusivement composée de mercenaires étrangers.

Below a screenshot of a video uploaded on a social media account of the Government of the Central African Republic. The video showed the Minister of Interior on national television displaying an individual whom he presented as a CPC combatant from Chad.

Available at https://www.facebook.com/watch/?v=70237014378445, accessed on 6 May 2021.

In another TV appearance dated 20 January, also uploaded on the website of the Government of the Central African Republic, the Minister of Interior also presented the CPC as an armed group composed of foreign mercenaries.

https://www.facebook.com/watch/?v=784715128802028, accessed on 6 May 2021.

Annex 5.15: Communiqué of the Government of Chad on the crisis in the Central African Republic (14 January 2021) / Communiqué du Gouvernement du Tchad sur la crise en République centrafricaine (14 janvier 2021).

RÉPUBLIQUE DU TCHAD
Ministère de la Communication

جمهورية تشاد
وزارة الإعلام

Unité – Travail – Progrès
وحدة – عمل – تقدم

COMMUNIQUE DU GOUVERNEMENT

Suite aux affrontements ayant opposé, le 13 janvier 2021, très tôt le matin, dans les faubourgs de Bangui, des groupes armés rebelles aux forces armées centrafricaines et leurs supplétifs, appuyées par la MINUSCA, les autorités centrafricaines ont diffusé à la télévision et sur leurs sites web officiels, des informations alléguant la présence de combattants tchadiens parmi les assaillants, laissant penser à l'implication de fait du Tchad dans les troubles sécuritaires en Centrafrique.

Le Gouvernement de la République du Tchad dénonce avec force ces fausses accusations, et réaffirme que, depuis le retrait en 2014 de son contingent de la Mission Internationale de Soutien à la Centrafrique sous conduite africaine (MISCA), le Tchad n'a interféré en aucune manière dans la crise centrafricaine, si ce n'est pour appuyer les initiatives de paix et de réconciliation aux côtés de la communauté internationale.

En outre, le Gouvernement condamne l'enrôlement des ressortissants tchadiens par toutes les parties au conflit, pour les armer et les utiliser comme combattants.

A cet égard, des sources dignes de foi indiquent que des ressortissants d'origine tchadienne ont été recrutés à Bangui pour combattre comme mercenaires au sein des milices.

Le Tchad ne peut admettre que des ressortissants d'origine tchadienne soient impunément recrutés et utilisés dans le conflit, et ensuite exposés devant la presse comme moyens de preuve dans le seul but de faire porter la responsabilité de leur utilisation à leur pays d'origine.

Le Gouvernement met en garde les Tchadiens vivant en RCA contre toutes activités illicites ou comportement répréhensible, susceptibles de mettre en danger leur vie et leurs biens, ainsi que les relations entre les deux pays.

Par ailleurs, le Gouvernement tient à rappeler sa position de principe sur la crise centrafricaine, maintes fois réaffirmée par le Maréchal IDRISS DEBY ITNO, Président de la République, Chef de l'État, qui, pas plus tard que le 26 décembre dernier, en sa qualité de Président en exercice de la CEN-SAD, a condamné, dans un communiqué, toutes les formes de violences et de déstabilisation, ainsi que les ingérences extérieures visant à remettre en cause le processus électoral, tout en réaffirmant son attachement au respect de la souveraineté et de l'intégrité territoriale de la RCA.

Fidèle à ce qui précède, le Tchad lance à nouveau un appel pressant aux Nations unies, à l'Union Africaine, à la Communauté des États de l'Afrique Centrale (CEEAC), et à tous les partenaires internationaux de la RCA, pour rétablir le dialogue entre les parties prenantes centrafricaines en vue d'une sortie de crise pacifique et durable.

Fait à N'Djamena, le 14 janvier 2021

Le Ministre de la Communication
Porte-Parole du Gouvernement

L'AMB. CHERIF MAHAMAT ZENE

Annex 5.16: Communiqué of the Government of the Central African Republic on relations with Chad (25 January 2021) / Communiqué du Gouvernement de la République centrafricaine sur les relations avec le Tchad (15 janvier 2021).

MINISTERE DE LA COMMUNICATION
ET DES MEDIA
*****
DIRECTION DE CABINET
*****
N°001/21/MCM/DIRCAB

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité - Dignité - Travail
******

COMMUNIQUE DU GOUVERNEMENT

La République Centrafricaine et la République du Tchad entretiennent des relations séculaires de fraternité et de coopération, empreintes de respect mutuel, tant au niveau bilatéral que multilatéral. La cohabitation pacifique des deux pays est renforcée par leur appartenance commune aux organisations internationales, régionales, sous régionales et communautaires, au sein desquelles ils œuvrent inlassablement pour la sécurité, la paix et le respect du principe de la non-ingérence dans les affaires intérieures des Etats.

Les deux pays sont aussi liés par un Accord de bon voisinage, révisé en 2012, à Ndjamena au Tchad qui permet, entre autres outils, de lutter contre la criminalité transfrontalière, la prolifération et la circulation des armes au niveau de la frontière commune.

Depuis son élection à la Magistrature Suprême de l'Etat, le Professeur Faustin Archange TOUADERA, Président de la République, Chef de l'Etat n'a cessé d'œuvrer de concert avec son Homologue et Frère, le Maréchal du Tchad, Son Excellence IDRISS DEBY ITNO, pour la consolidation des liens fraternels de coopération et de bon voisinage entre leurs deux peuples.

Les rencontres régulières entre les deux Chefs d'Etat tant à Ndjamena qu'au cours de différents foras internationaux ainsi que les visites de haut niveau couronnées par l'organisation de la Grande Commission Mixte centrafricano-tchadienne dans le cadre de la mise en œuvre de l'Accord politique pour la paix et la réconciliation du 6 février 2019 sont des exemples tangibles de la santé de cette fraternité.

Malheureusement, les désinformations relayées sur les réseaux sociaux, consécutivement aux attaques coordonnées de la rébellion dénommée « Coalition des Patriotes pour le Changement » (CPC) de l'ancien Président François BOZIZE, visant à interrompre le processus électoral et à renverser les

1

institutions de la République en vue d'instaurer un régime de Transition, ont laissé croire que Gouvernement centrafricain pointait un doigt accusateur contre le la République sœur du Tchad.

Il est évident que les manipulations relayées sur les réseaux sociaux visent à entamer les bonnes relations séculaires de fraternité et de coopération entre la République Centrafricaine et la République du Tchad et créer des frictions diplomatiques inutiles entre les deux pays.

Le Gouvernement centrafricain, fidèle à sa ligne diplomatique fixée par le Président de la République, Chef de l'Etat de non-ingérence et de coexistence pacifique, tient à préciser que la présence des mercenaires étrangers ou d'origine tchadienne dans les différentes rébellions créées par des Centrafricains malintentionnés pour tuer leurs propres concitoyens et détruire leur pays, ne saurait être comprise comme une implication du Tchad dans les différentes crises centrafricaines.

D'ailleurs dans son communiqué daté du 14 janvier courant, le Gouvernement Tchadien a condamné sans ambages l'enrôlement des ressortissants tchadiens par toutes les parties au conflit, pour les armer et les utiliser comme combattants.

Le Gouvernement, tout en respectant la liberté de la presse, appelle à la cessation des attaques contre la République du Tchad et lance un appel à l'apaisement dans ce contexte électoral.

Le Gouvernement rassure le Gouvernement et le peuple frère tchadiens de sa disponibilité à continuer à œuvrer pour le raffermissement des liens fraternels de fraternité et de coopération entre le peuple centrafricain et le peuple tchadien et à lutter contre les désinformations en vue de créer un climat propice au retour à la paix et à la sécurité entre nos deux pays.

Fait à Bangui, le 25 janvier 2021

Le Ministre de la Communication et des Média,
Porte-parole du Gouvernement

Ange Maxime KAZAGUI

Annex 5.17: Exchange of communiqués between the Government of Chad and the Embassy of the Russian Federation in the Central African Republic (between 3 and 6 April 2021) / Echanges de communiqués entre le Gouvernement du Tchad et l'ambassade de la Fédération de Russie en République centrafricaine (entre les 3 et 6 avril 2021).

Communiqué of the Government of Chad of 3 April 2021.

REPUBLIQUE DU TCHAD

MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES,
DE L'INTEGRATION AFRICAINE
ET DES TCHADIENS DE L'ETRANGER

جـــمهورية تشـــاد

وزارة الشؤون الخارجية والـتكامل
الإفريقي والتشاديين بالخارج

UNITE - TRAVAIL - PROGRES
وحدة- عمل – تقدم

COMMUNIQUE DE PRESSE

Le Ministère des Affaires Etrangères, de l'Intégration Africaine et des Tchadiens de l'Etranger est surpris des propos tenus par l'ambassadeur de Russie en RCA, lors de sa conférence de presse tenue à Bangui, le 29 mars 2021.

En effet, l'ambassadeur outrepasse ses prérogatives de diplomate accrédité auprès de la RCA et s'arroge le droit de gérer les relations entre le Tchad et la RCA.

Et pourtant, le Tchad entretient de bonnes relations avec la Russie, un pays de longue tradition diplomatique, relations empruntes de respect et de solidarité.

Le Ministère des Affaires Etrangères condamne les propos dénués de tout fondement de cet ambassadeur.

Fait à N'Djaména, le 03 avril 2021

La Direction de Cabinet

Communiqué of the Embassy of the Russian Federation to the Central African Republic dated 6 April 2021.

AMBASSADE DE LA FEDERATION DE RUSSIE
EN REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE

№ 323 /2021

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

L'Ambassade de la Fédération de Russie en RCA est surprise du communiqué de presse, publié par le Ministère des Affaires Étrangères, de l'Intégration Africaine et des Tchadiens de l'Étranger le 3 avril 2021.

L'Ambassadeur de Russie en République Centrafricaine n'a jamais accusé le gouvernement tchadien de quelque ce soit. En revanche, l'Ambassade de Russie en RCA compte sur le soutien de la République du Tchad dans la stabilisation de la situation en RCA et considère ce pays comme un acteur clé dans le développement de la région.

Lors de la conférence de presse qui a eu lieu le 29 mars 2021 et à laquelle ni les représentants de l'Ambassade du Tchad, ni les journalistes tchadiens n'ont été présents, Monsieur l'Ambassadeur a appelé « tous les pays voisins de la RCA à sécuriser la frontière afin de mettre fin à la circulation illégale des armes et des hommes au nom de la paix et la stabilité ».

L'Ambassade de Russie prie les autorités tchadiennes de vérifier les informations pour ne pas défigurer la réalité. Nous applons l'attention sur le fait que c'est pas la première foi que les journalistes falcifient les paroles de l'Ambassadeur de Russie en RCA.

Il est regrettable que le Tchad, l'un des pays qui entretient de bonnes relations de longue date avec la Russie, condamne les propos que Monsieur l'Ambassadeur n'a jamais prononcés tout en croyant aveuglement en fausses nouvelles.

Fait à Bangui, le 6 avril 2021

This exchange of communiqués followed press articles reporting on a press conference held by the Ambassador of the Russian Federation to the Central African Republic on 29 January 2021. According to several articles, the Ambassador had questionned the willingness of the authorities of Chad to control their common border with the Central African Republic and to prevent armed groups operating in the Central African Republic from obtaining weapons and combatants from the territory of Chad.

Below a link to one of the press articles:

https://www.radiondekeluka.org/actualites/securite/36772-centrafrique-russie-vladimir-titorenko-frappe-a-nouveau-fort-et-fustige-le-chef-de-l-opposition.html

In the communiqué of 6 April 2021 (see above), the Embassy of the Russian Federation indicated that the Ambassador’s comments had been misrepresented by journalists.

Annex 5.18: Communications of the Embassy of the Russian Federation on COD-2020 and the political dialogue / Communications de l'ambassade de Russie en République centrafricaine sur la COD-2020 et le dialogue politique.

Communiqué of the Embassy of the Russian Federation to the Central African Republic mentioning connections between COC-2020 and the CPC (28 April 2021).

AMBASSADEUR
DE LA FEDERATION DE RUSSIE
EN REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE

Ref. No 430

Bangui, le 28 avril 2021

Au Secrétariat permanent de la plateforme COD-2020

J'ai été très surpris de prendre connaissance de la lettre du Secrétariat permanent de la plateforme COD-2020 (COD-2020/CP/SEP21) du 25 avril 2021 adressée à S.E.M. le Président Faustin Archange Touadéra. Une lettre fallacieuse et mensongère qui attaque ouvertement et de manière abusive l'Ambassadeur de la Fédération de Russie en République Centrafricain. L'objectif de telles déclarations infondées et distordues est clair. Ce n'est qu'une tentative de justifier la réticence et l'impuissance de certaines forces politiques de répondre aux appels du Chef de l'État à la concertation au Palais de la Renaissance.

A cet égard, je tiens à rappeler aux représentants de la plateforme COD-2020 que cette union artificielle n'est que l'aile politique de la rébellion contre le Président et le gouvernement légitime centrafricain qui a été parrainée par F.Bozizé, l'homme qui figure sur la liste des sanctions de l'ONU et qui doit être arrêté et jugé pour les crimes contre l'humanité par les autorités centrafricaines.

Je veux également souligner le rôle que la COD-2020 a joué dans la tentative de renverser le gouvernement légitime. Ayant perdu les élections présidentielles et législatives, au lieu de reconnaitre sa défaite et d'entreprendre avec le Président tous les efforts nécessaires pour reconstruire l'unité nationale, la COD-2020 a appelé à annuler les résultats du scrutin reconnus par l'ensemble de la communauté

internationale et à instaurer ladite période transitoire qui a été planifiée pour ouvrir la voie vers le chaos politique. C'était par le moyen de violence que la COD-2020 cherchait à imposer à la nation son protégé. Je ne peux pas trouver une autre explication des machinations de la COD-2020 puisque à un moment crucial ses membres n'ont pas pris les armes pour défendre aux côtés de l'armée nationale la Patrie qui a été menacée par les rebelles et les mercenaires étrangers.

Le 13 janvier 2021, les leaders de la COD-2020 contemplaient, sans cacher leur joie, des tentatives des malfaiteurs d'assaillir la ville de Bangui et de massacrer la population civile comme c'était le cas en 2014. Je crois que désormais la COD-2020 n'a aucun droit moral de s'appeler des patriotes et des démocrates. Tout patriote, même si il ne partage pas les valeurs démocratiques du gouvernement légitime et celles de la majorité absolue de la population, doit défendre la Patrie contre ceux qui voulaient briser la paix qui reste toujours fragile en Centrafrique. Pourtant, c'étaient les FACA et la police centrafricaine avec l'appui des instructeurs russes et des militaires rwandais qui ont sauvé le pays d'une tentative d'imposer le règne néocolonial d'un régime fantoche.

Je réitère que je suis fier d'être l'Ambassadeur de Russie, d'un pays qui a aidé les autorités légitimes et le peuple centrafricain à sauvegarder la souveraineté, l'intégrité territoriale et l'indépendance de la République Centrafricaine. J'étais très heureux d'apprendre que l'un de vos meneurs m'avait qualifié d'être plus Centrafricain que les Centrafricains qui avaient essayé de s'enfuir à l'étranger.

Maintenant, quand les FACA et leurs alliés ont vaincu les rebelles, vous essayez de relever la tête et de dicter vos conditions de la concertation nationale. Je crois que c'est absurde quand les vaincus imposent leurs conditions aux vainqueurs. Pour comprendre que vous êtes les personnages ratés, il suffit de jeter un coup d'œil sur les résultats du scrutin, beaucoup d'entre vous ont reçu moins de 1% des votes.

Le peuple centrafricain a choisi le Président F.A.Touadéra et sa vision de l'avenir de la République Centrafricaine. Mais vous ne pouvez pas vous calmer et continuez d'empoisonner l'atmosphère de paix et d'harmonie dans le pays à laquelle le Chef de l'État veut parvenir .

En ce qui concerne les accusations que la Russie intervient dans les affaires intérieures de la RCA et cherche à imposer sa volonté au gouvernement centrafricain, je vous rappelle que c'est grâce au soutien total de mon pays dans la lutte contre le colonialisme et le racisme que les pays africains, dont la Centrafrique, ont accédé à l'independence. C'est la politique qu'aujourd'hui la Russie poursuivre sur le continent africain en défendant les gouvernements légitimes contre le complotisme de ceux qui recourent à des forces extérieures pour assurer ses intérêts égoïstes.

Un proverbe dit que les chiens aboient, la caravane passe. Quoi que les ennemies de la RCA n'aboient, le peuple centrafricain parviendra à la paix et la prospérité.

Vive l'amitié entre la Russie et la République Centrafricaine !

Vive la coopération gagnant gagnant entre les deux peuples frères au nom de la prospérité de tous les peuples africains !

Docteur **Vladimir TITORENKO**

The Ambassador of the Russian Federation to the Central African Republic questioned the usefulness of a new political dialogue in the Central African Republic in an interview uploaded on a social network account of the Government on 6 April 2021.

Available at https://www.facebook.com/watch/?v=3839064312796585, accessed on 4 May 2021.

Annex 5.19: Support provided by MCU associates to anti-MINUSCA demonstrations in Bangui / Soutien apporté par des individus associés au MCU aux manifestations contre la MINUSCA.

Among MCU members who supported anti-MINUSCA demonstrations, Didacien Kossimatchi was the most vocal. Presenting himself as the national coordinator of several platforms ("Talitha Koum" or Galaxie Nationale), Didacien Kossimatchi was among the main organizers of an anti-MINUSCA protest which took place on 12 May.

Didacien Kossimatchi is a well-known member of MCU.[9] Since November 2016, he has been spokesperson of President Touadera's support committee;[10] he was also a member of the MCU's campaign directorate for the presidential election of 2020 (see document below). He works with the Ministry of Education.

In 2018, he was sanctioned by the High Council for Communication in 2018 for incitement to violence and hatred (see S/2018/729, annex 5.6). He is also a former member of anti-balaka movements (see S/2015/936, para. 33 and annex 9.17).

Below a communiqué signed by Didacien Kossimatchi calling for a demonstration against MINUSCA (document obtained by the Panel from a confidential source on 2 May 2021).

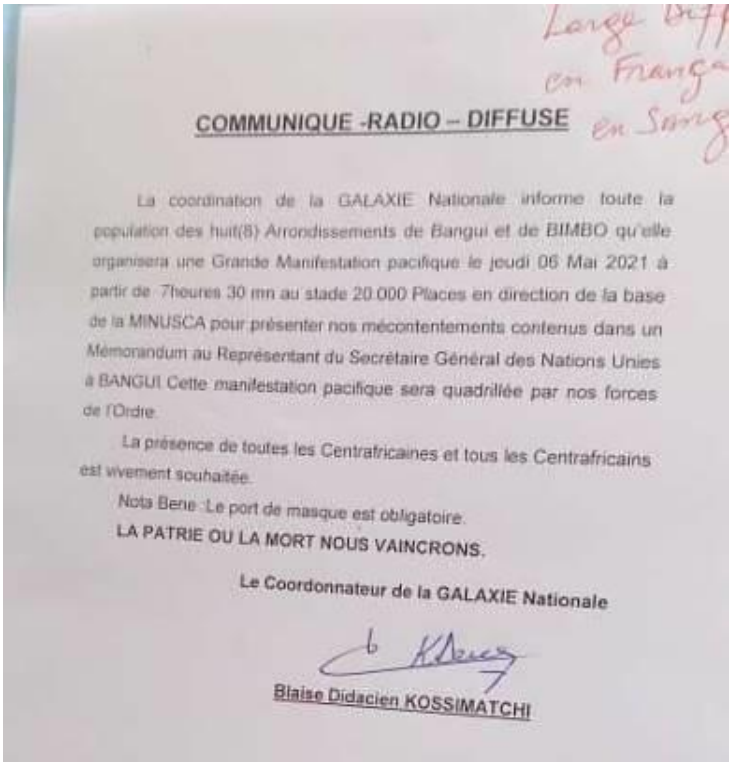

COMMUNIQUE -RADIO – DIFFUSE

La coordination de la GALAXIE Nationale informe toute la population des huit(8) Arrondissements de Bangui et de BIMBO qu'elle organisera une Grande Manifestation pacifique le jeudi 06 Mai 2021 à partir de 7heures 30 mn au stade 20.000 Places en direction de la base de la MINUSCA pour présenter nos mécontentements contenus dans un Mémorandum au Représentant du Secrétaire Général des Nations Unies à BANGUI Cette manifestation pacifique sera quadrillée par nos forces de l'Ordre.

La présence de toutes les Centrafricaines et tous les Centrafricains est vivement souhaitée.

Nota Bene :Le port de masque est obligatoire.

LA PATRIE OU LA MORT NOUS VAINCRONS.

Le Coordonnateur de la GALAXIE Nationale

Blaise Didacien KOSSIMATCHI

[9] See for instance, « Centrafrique : le mouvement Talitha Khoum de Didacien Kossimatchi met en garde les initiateurs de la ville morte », RJDH, 3 août 2020 ; available at **https://www.rjdhrca.org/centrafrique-le-mouvement-talitha-khoum-de-didacien-kossimatchi-met-en-garde-les-initiateurs-de-la-ville-morte/, accessed** on 5 May 2021.

[10] Confidential report, May 2021. See also, https://ndjonisango.com/2018/03/04/centrafrique-incitation-a-haine-didacien-kossimatchi-interdit-de-sexprimer-medias-publics/, accessed on 5 May 2021.

Below excerpts from the decision establishing the MCU's campaign directorate for the presidential election of 27 December 2020 (19 October 2020).

MOUVEMENT CŒURS UNIS

SECRETARIAT EXECUTIF NATIONAL

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail

DECISION N° 002

PORTANT NOMINATION DE L'EQUIPE DE LA DIRECTION NATIONALE DE CAMPAGNE

LE CANDIDAT DU MOUVEMENT CŒURS UNIS A L'ELECTION PRESIDENTIELLE

Vu la Constitution de la République Centrafricaine du 30 mars 2016;

Vu la Loi n° 20.015 du 11 juin 2020 relative aux partis politiques et au Statut de l'opposition en République Centrafricaine;

Vu le Décret n°16.218 du 30 mars 2016 portant promulgation de la Constitution de la République Centrafricaine;

Vu le Procès-verbal de l'Assemblée Générale Constitutive du Mouvement Cœurs Unis du 08 au 10 novembre 2018;

Vu la Décision 009/MATD/DIRCAB/DGAT/DAPCA/SAP du 24 mai 2019, portant reconnaissance du Mouvement Cœurs Unis;

Vu le Procès-verbal du Premier Congrès Ordinaire du Mouvement Cœurs Unis, désignant son candidat à l'élection présidentielle;

DECIDE

Article 1er: Les personnalités ci-après sont désignées membres de l'équipe De la Direction Nationale de Campagne. Il s'agit de :

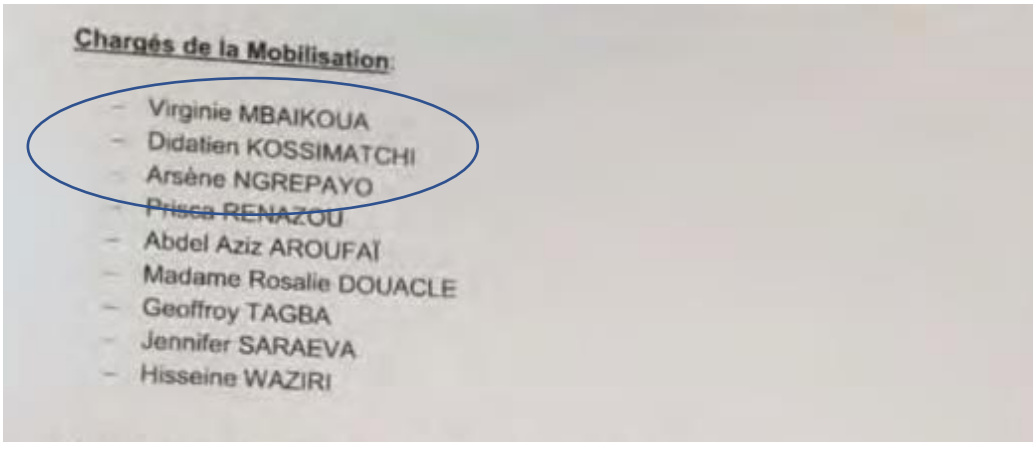

Chargés de la Mobilisation:

- Virginie MBAIKOUA
- Didatien KOSSIMATCHI
- Arsène NGREPAYO
- Prisca RENAZOU
- Abdel Aziz AROUFAÏ
- Madame Rosalie DOUACLE
- Geoffroy TAGBA
- Jennifer SARAEVA
- Hisseine WAZIRI

Below a transcript from an interview which Didacien Kossimatchi gave to a radio station on 14 April 2021.

Invité de la rédaction de la radio Fréquence RJDH 14/04/2021 : Didacien Kossimatchi, coordonnateur national de Talitha Coum une organisation proche du pouvoir

RJDH : Monsieur Didacien Kossimatchi

Didacicen Kossimatchi : Bonjour monsieur le journaliste.

RJDH : Vous faites partie avec votre organisation Talitha coum des gens qui sont sortis pour fustiger les propos du Représentant Spécial du Secrétaire General des Nations Unies en RCA notamment sur les ondes de RFI le 09 de ce mois. Qu'est ce que vous reprochez concrètement au Représentant Spécial du Secrétaire General des Nations Unies en RCA ?

Didacien Kossimatchi : Mankeur Ndiaye a manqué du respect au peuple centrafricain parce qu'il a adjoint le gouvernement avec un ton sévère : il faut…, il faut…, c'est comme si nous sommes des petits enfants. Monsieur Mankeur Ndiaye voulait nous infantiliser or en Centrafrique nous ne somme pas des enfants, nous sommes des responsables, nous sommes des intellectuels, et je pense que nous pensons que c'est un panafricaniste mais ce qu'il a dit ça fait énerver tout le monde. Parce qu'il veut qu'on puisse encore dialoguer avec un criminel de renom qui est autre qu'Ali Darassa, qui a fait volte fasse tantôt il est avec la CPC de Bozize. Maintenant il revient encore sur ses pieds pour être encore dans l'accord de Khartoum. Ça c'est nous prendre comme des enfants, et ça c'est de la mesquinerie, ça ne marchera pas et les propos de Mankeur Ndiaye ça ne restera pas comme ça, nous allons monter des actions de grande envergure contre la MINUSCA.

RJDH : Parlons des actions.

Didacien Kossimatchi : Les actions, je pense, qu'on a mis en place des différentes commissions d'arrondissement et aussi des quartiers, aussi en province comme nous avons nos antennes là-bas au niveau des différentes préfectures et sous-préfectures. Je pense que nos leaders commencent à sensibiliser nos bases respectives. Puisque vous savez avec un travail remarquable que les FACA avec l'appui des instructeurs russes et rwandais ont fait, je pense qu'on a récupéré 80% du territoire centrafricain. Donc nous préparons ces actions pacifiques, je dis bien pacifiques, pour dire non d'abord, non à Mankeur Ndiaye, parce qu'il a manqué du respect au peuple centrafricain. En disant de dialoguer avec Ali Darassa, de dialoguer avec le prétendu général qui remplace le feu Sidiki et aussi dialoguer aux leaders de COD-2020 qui sont impliqués. La justice centrafricaine a saisi l'Assemblée Nationale pour la levée de leur immunité, c'est du manque de respect à nos morts donc nous n'allons pas rester les bras croisés, il aura des actions des grandes envergures d'ici peu de temps. Et le moment venu c'est tous les peuples centrafricains des quatre points cardinaux du nord, sud, est et ouest qui vont se lever pour dire non à la MINUSCA, non aux experts des Nations Unies avec leurs rapports mensongers et non aussi à Mankeur Ndiaye qui a manqué du respect au peuple centrafricain.

RJDH : Non à la MINUSCA, la MINUSCA c'est quand même une mission multidimensionnelle. Si vous parlez de la MINUSCA, il y'a quand même la force, les civils vous ne croyez pas que c'est un tout, un tas de mélange.

Didacien Kossimatchi : Il n'y a pas de choix, quand le peuple se soulève c'est Dieu qui se soulève.

Annex 5.20: Memorandum submitted to MINUSCA on 12 May 2021 / Mémorandum soumis à la MINUSCA le 12 mai 2021.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 12 May 2021.

MEMORANDUM DE LA GALAXIE NATIONALE RELATIF AUX MECONTENTEMENTS DE LA POPULATION CENTRAFRICAINE CONTRE LA MINUSCA ET SON REPRESENTANT AINSI QUE LA STATION RADIO FRANCE INTERNATIONALE (RFI)

La population Centrafricaine, du Nord au Sud de l'Est à l'Ouest réunie sous la bannière de la plate-forme de la **GALAXIE NATIONALE** qui est **la Voix des sans Voix** décide ce jour du Mercredi 12 Mai 2021 :

- Considérant la grave crise politico sécuritaire que traverse la République Centrafricaine,

- Considérant que cette crise est née de la volonté manifeste de certains de nos compatriotes en l'occurrence **François BOZIZE YANGOUVONDA** avec son organisation criminelle de la **CPC**, et des mercenaires soutenus par des puissances étrangères et des pays de la sous-région bien connus qui veulent saper les efforts de redressement national entrepris avec courage et détermination par le **Président Faustin Archange TOUADERA,**

-

- Considérant l'implication de certains hommes politiques centrafricains dans l'alimentation de la crise sécuritaire en l'occurrence la CODE 20 avec ses ténors comme les **MECKASSOUA, NGUENDET, TIANGAYE, DOLOGUELE, KAMOUN, ZINGAS** et autres qui forment la tête pensante et la branche politique de la CPC, ces mêmes qui instrumentalisent la crise sécuritaire à des fins politiciennes de prise de pouvoir par des moyens non démocratiques y compris par les armes,

- Considérant le battage médiatique grotesque, truffé de mensonges, orchestré par la Radio France Internationale dans le but visible de ternir l'image de la République Centrafricaine et ses alliés dans la lutte ardue contre les forces du mal en Centrafrique auprès de l'opinion nationale et internationale,

- Considérant la ferme volonté des Centrafricains de tourner le dos à la vieille recette de prise de pouvoir par la force, volonté clairement manifestée lors des dernières élections présidentielles qui ont porté le **Président Faustin Archange TOUADERA** à la magistrature suprême de l'Etat dès le premier tour avec un score sans appel de 53,16%,

- Considérant l'injonction directe de la MINUSCA et son Représentant **MANKEUR NDIAYE** au gouvernement pour dialoguer avec les groupes armés contre le vœu du peuple centrafricain souverain,

- Considérant le soutien de la MINUSCA en Armes, munitions de guerre et autres ravitaillements aux groupes Armés,

- Considérant la pression de certaines puissances coloniales sur les autorités afin de dialoguer aux rebelles,

- Vu la nécessité de sauvegarder les institutions de la République et de renforcer l'unité nationale autour du **Leadership éclairé du Président Faustin Archange TOUADERA,**

- Vu que cette crise artificiellement entretenue est sous-tendue par la seule recherche d'intérêts égoïstes et mesquins notamment le trafic des richesses du sous sol de la RCA par la France, la MINUSCA et les groupes armés,

- Vu l'urgence de rompre avec l'impunité qui de manière structurelle a inculqué à une certaine classe politique en particulier celle de l'opposition et des groupes armés une culture d'incivisme, un sentiment de se voir tout permis et d'être au-dessus de la loi.

1. Réitérons notre appel pour que les auteurs, coauteurs et complices des crimes commis par la CPC et ses alliés soient

poursuivis, traduits devant les tribunaux et au besoin neutralisés et mis hors d'état de nuire pour payer le prix des crimes dont ils sont responsables contre le peuple centrafricain.

2. Disons **NON** au dialogue avec des criminels qui ont le sang innocent des centrafricains sur leur main et marquons notre détermination à nous opposer par tous les moyens à un tel dialogue.

3. Appelons les populations à rester mobilisées et à accroitre de vigilance pour parer à toute tentative de déstabilisation des institutions républicaines d'où qu'elle provienne et à protéger notre jeune démocratie contre les vampires sanguinaires et les ennemis de la démocratie qui veulent semer le chaos en Centrafrique.

4. Exigeons le départ sans condition de Monsieur **MANKEUR NDIAYE** et des **forces de la MINUSCA** du territoire centrafricain pour haute trahison de la charte des Nations Unies, immixtion dans les affaires internes centrafricaines et pour leur collaboration directe avec les groupes armés.

5. Demandons instamment au Conseil de Sécurité des Nations Unies de lever l'embargo sur les armes pour permettre à l'Etat Centrafricain de mener à bien le combat pour la libération nationale.

6. Exigeons du Gouvernement de prendre en compte la teneur du présent mémorandum afin de déclarer persona non grata et de faire partir sans délai Monsieur **MANKEUR NDIAYE et les forces de la MINUSCA** du territoire National.

7. Exigeons la suspension de la station néocoloniale RFI sur toute l'étendue du territoire nationale de la RCA.

8. Exigeons la révision de tous les accords coloniaux passés avec la FRANCE ainsi que le départ des forces françaises basées à l'aéroport Bangui M'POKO et BOUAR.

9. Nous réservons le droit de mener des actions de grandes envergures (soulèvement populaire sur toute l'étendue du territoire, sabotages, Barricades et autres sévices corporels) contre la MINUSCA et la FRANCE pour faire entendre la voix de la Centrafrique profonde.

Fait à Bangui, le 12 Mai 2021

La Coordination de la Plateforme Galaxie Nationale

Ampliations :

- Présidence de la République
- Assemblée Nationale
- Primature
- INSTITUTIONS DE LA REPUBLIQUE
- AMBASSADES
- Union Européenne
- Union Africaine
- CEEAC
- CEMAC
- MINUSCA
- CHRONO

Annex 5.21: Statement of MCU youth movement criticizing MINUSCA and its leadership (9 April 2021) / Déclaration du mouvement de la jeunesse du MCU critiquant la MINUSCA et son leadership (9 avril 2021).

Below an example of a statement issued by MCU associates criticizing MINUSCA, which was largely circulated on social media.

Document obtained from a confidential source on 10 April 2021.

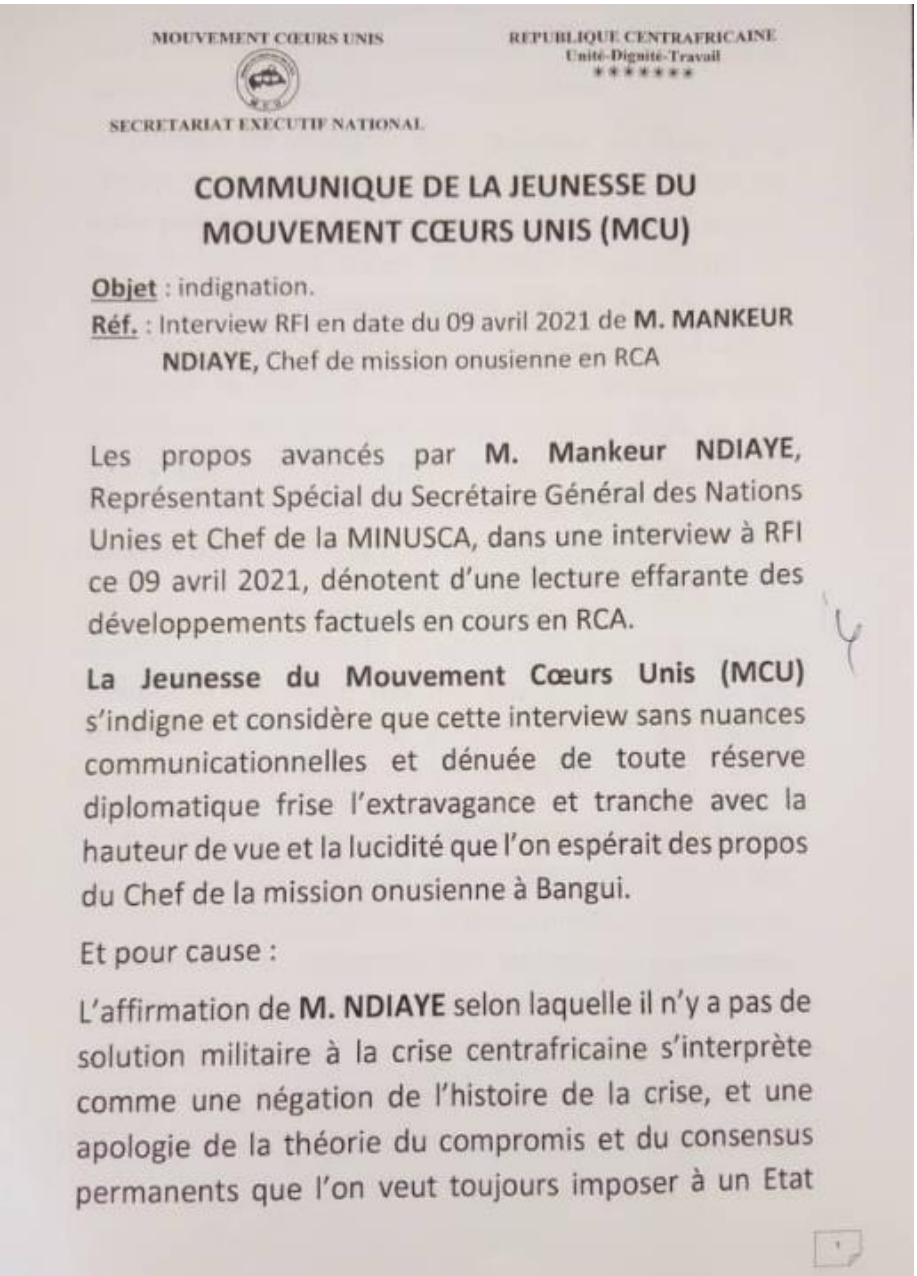

MOUVEMENT CŒURS UNIS

SECRETARIAT EXECUTIF NATIONAL

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité-Dignité-Travail
****

COMMUNIQUE DE LA JEUNESSE DU MOUVEMENT CŒURS UNIS (MCU)

Objet : indignation.
Réf. : Interview RFI en date du 09 avril 2021 de **M. MANKEUR NDIAYE,** Chef de mission onusienne en RCA

Les propos avancés par **M. Mankeur NDIAYE,** Représentant Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies et Chef de la MINUSCA, dans une interview à RFI ce 09 avril 2021, dénotent d'une lecture effarante des développements factuels en cours en RCA.

La Jeunesse du Mouvement Cœurs Unis (MCU) s'indigne et considère que cette interview sans nuances communicationnelles et dénuée de toute réserve diplomatique frise l'extravagance et tranche avec la hauteur de vue et la lucidité que l'on espérait des propos du Chef de la mission onusienne à Bangui.

Et pour cause :

L'affirmation de **M. NDIAYE** selon laquelle il n'y a pas de solution militaire à la crise centrafricaine s'interprète comme une négation de l'histoire de la crise, et une apologie de la théorie du compromis et du consensus permanents que l'on veut toujours imposer à un Etat

aux prises avec des groupes armés qui violent pillent et sèment la désolation parmi la population.

Il convient de souligner que l'autorité de l'Etat et la Justice ne sauraient faire l'objet d'un marchandage ou servir permanemment de variables d'ajustement pour la paix. Il faut noter qu'en trois mois d'opérations, les **Forces Armées Centrafricaines (FACA)** et les forces spéciales russes et rwandaises ont obtenu des résultats éloquents en matière de paix, réduisant drastiquement l'arrogance des groupes armés coalisés dans la soi-disant **Coalition des Patriotes pour le Changement (CPC)**. Ce résultat contraste bien évidemment avec ceux obtenus par la **MINUSCA** en sept ans d'exercice.

Dans ce contexte précis, où débâcle s'entremêle avec apathie, ce serait de la diversion que d'encourager le dialogue à tout prix, des mirages que de donner de l'espérance à un peuple en procédant à un nouvel accroissement des effectifs de la **MINUSCA**.

Il est plutôt question de la levée immédiate et totale d'un embargo abject dont le seul effet est de servir des intérêts conspirationniste, expansionniste, et asservir les **FACA**. Il y a également lieu de relever un constat d'échec et de laxisme imputables à la chaine de suivi et d'incitation des garants et facilitateurs de **l'Accord Politique pour la Paix et la Réconciliation (APPR)**, qui n'ont pas été en mesure d'actionner les mesures

répressives élémentaires prévues par les articles 34 et 35 dudit Accord.

La Jeunesse du MCU se demande : Est-il alors raisonnable d'envisager faire participer l'**UPC** et d'autres groupes terroristes à la table du dialogue républicain annoncé par le Président **Faustin Archange TOUADERA**, au motif fallacieux que ces terroristes se seraient retirés de la CPC, ou bien qu'ils n'auraient pas commis de crimes et qu'ils n'auraient pas attaqué des populations civiles ?

Par ailleurs, les offices de **M. NDIAYE** visant à obtenir du Président de la République, Chef de l'Etat, la possibilité pour des citoyens - fussent-ils leaders politiques - de voyager librement, doivent être respectueuses du caractère hautement judiciaire de l'affaire les concernant et du contexte d'Etat d'urgence en vigueur ; un Etat d'exception qui confère à l'autorité administrative des pouvoirs exceptionnels de police et de restrictions de libertés publiques ou individuelles.

La Jeunesse du MCU se demande : Est-il alors raisonnable d'évoquer un risque de crise supplémentaire - de nature politique selon **M. NDIAYE** - lorsqu'il est question de faits relevant de la justice, de l'ordre public et de la promotion de l'Etat de droit, et mettant en cause des acteurs politiques soupçonnés d'intelligence avec la **CPC** qui est une organisation terroriste ?

Au demeurant, les allégations du groupe de travail des Nations Unies rapportant de prétendues exécutions sommaires et des actes de torture par les forces spéciales russes ne sont que des campagnes de dénigrement et de manipulation de l'opinion publique nationale et internationale à des fins de récupération complotiste.

De telles entreprises ne sont pas de nature à honorer les auteurs/commanditaires, le Système de Nations Unies et la Justice internationale dont on ne cesse d'abuser. Ces campagnes malveillantes que l'**ONU** s'emploierait à documenter relèvent d'une nouvelle stratégie qui se fonde sur le constat d'échec d'une menée subversive, et du rejet franc et massif de l'initiative d'une parodie de dialogue que l'on a voulu imposer aux centrafricains.

La jeunesse centrafricaine n'est pas dupe demande très respectueusement à **M. Mankeur NDIAYE,** Représentant Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies et Chef de la **MINUSCA**, de se ressaisir et se ranger du côté du droit international et des valeurs universelles.

Fait à Bangui, le 09 avril 2021

Le Secrétaire Nationale à la Jeunesse

Arsène Daniel NGREPAYO

Annex 5.22: Programme of the Bureau d'information de communication for the week of 21-25 December 2020 / Programme du Bureau d'information et de communication pour la semaine du 21-25 décembre 2020.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 12 February 2021.

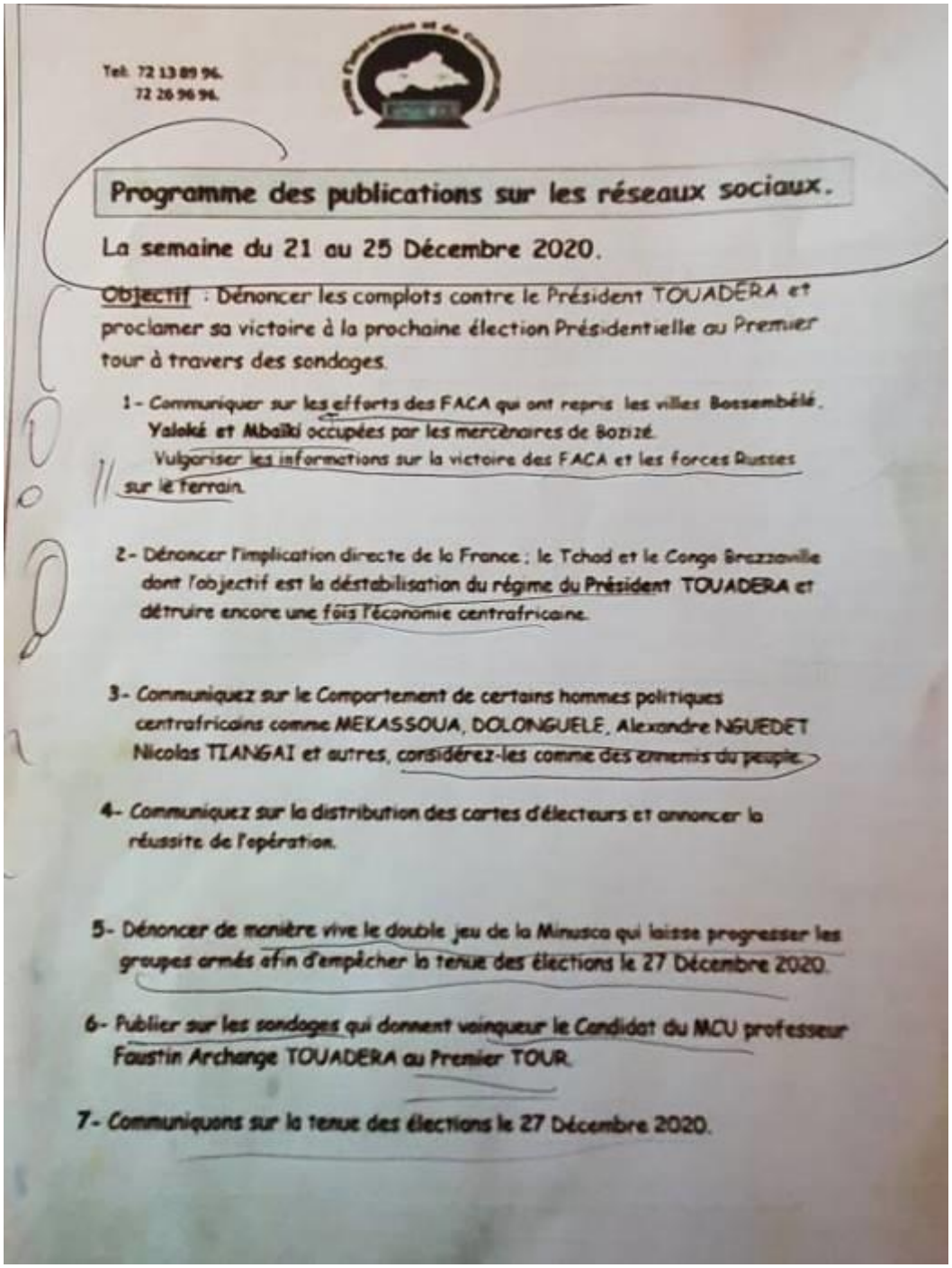

Tel: 72 13 89 96.
72 26 96 96.

Programme des publications sur les réseaux sociaux.

La semaine du 21 au 25 Décembre 2020.

Objectif : Dénoncer les complots contre le Président TOUADÉRA et proclamer sa victoire à la prochaine élection Présidentielle au Premier tour à travers des sondages.

1- Communiquer sur les efforts des FACA qui ont repris les villes Bossembélé, Yaloké et Mbaïki occupées par les mercenaires de Bozizé.
Vulgariser les informations sur la victoire des FACA et les forces Russes sur le terrain.

2- Dénoncer l'implication directe de la France ; le Tchad et le Congo Brezzaville dont l'objectif est la déstabilisation du régime du Président TOUADERA et détruire encore une fois l'économie centrafricaine.

3- Communiquez sur le Comportement de certains hommes politiques centrafricains comme MEKASSOUA, DOLONGUELE, Alexandre NGUEDET Nicolas TIANGAI et autres, considérez-les comme des ennemis du peuple.

4- Communiquez sur la distribution des cartes d'électeurs et annoncer la réussite de l'opération.

5- Dénoncer de manière vive le double jeu de la Minusca qui laisse progresser les groupes armés afin d'empêcher la tenue des élections le 27 Décembre 2020.

6- Publier sur les sondages qui donnent vainqueur le Candidat du MCU professeur Faustin Archange TOUADERA au Premier TOUR.

7- Communiquons sur la tenue des élections le 27 Décembre 2020.

Annex 6.1: Actors involved in fraudulent activities in the mining sector / Acteurs impliqués dans des activités minières frauduleuses.

Cooperatives and private companies

According to Panel's investigations, private companies and cooperatives were involved in fraudulent activities in the mining sector of CAR. This has deprived the country of resources generated by gold production and created conditions for the enrichment of criminal networks including those who contributed directly or indirectly to the destabilization of CAR.

Several sources including workers at mining companies, senior and mid-level officials from the Ministry of Mines based in Bangui and in field offices, told the Panel that across the country, gold production was under-reported by companies. Official export statistics for 2020 which indicated a total export of 401 kilograms of gold suggest that entities investigated by the Panel were involved in under reporting.

According to statistics, mining companies Thien Pao and HW-Lepo did not export gold in 2020. From the Panel's information, although the companies were officially only conducting exploration and research,[11] they also produced gold which should have been declared. As confirmed by sources including mining officials and individuals working for the two companies, both companies have hidden their production from the authorities. In a meeting with the Panel, a representative of Thien Pao maintained that his company was not involved in production activities. By the time of writing, the Panel had not received a response to its request for clarification sent to HW-Lepo.

IMC mining company declared an export of 19 kilograms for 2020. Two sources who worked for IMC in Yaloke[12] (Ombella M'Poko Prefecture) told the Panel that the monthly production was rather around 20 kilograms on these sites. IMC did not provide a response to the Panel's request for clarification.

The CAR Government has a system to monitor the activities and production through the assignment of geologists trained by the Ministry of Mines to companies. These geologists are paid by the companies and their salaries are twice as high as what they could earn if their salary came from the Government.[13] The geologists report quarterly to the Ministry on the activities of the companies including on production and environmental issues.

The Panel confirmed the inefficiency of the system to stop the fraudulent activities by companies. Mining officials and employees of several companies told the Panel that geologists were not associated to the last phase of production. It was a technique used by companies to keep the exact production quantity secret. Geologists employed by the Ministry of Mines and who recently worked with mining companies told the Panel that, each time they have reminded companies that they had the right to monitor all the production phases, they were threatened with losing their

[11] Thien Pao for example has officially been conducting exploration activities around Abba since 2017.

[12] According to a geologist currently employed by the Ministry of mines and assigned to the company, in Yaloké, IMC has two research permits and five exploitation permits through a cooperative (COMIBO) and another company (Huang Jin Wan Liang).

[13] At the beginning of his career, a geologist employed by the Government earns 100,000 CFA francs ($184), whereas at the companies, his salary is equal to 250,000 CFA francs ($459).

jobs. The three mining officials added that detailed reports on the practice have been shared with relevant authorities.

Huang Xiang Xing, aka "Rachine", aka "Achille", a well-known smuggler

During an official visit to Cameroon, authorities informed the Panel that, on 28 January 2021, Cameroon customs seized 6.9 kilograms of gold in Garoua Boulaï, a town at the border between Cameroon and CAR and arrested a transporter. The person who hand-carried the gold introduced himself as a Chinese national named "Rachine", born on 12 December 1984. A senior official from Cameroonian Customs told the Panel that, after the seizure, the individual showed a CAR mining permit and mentioned that he was coming from Yaloké. He added that the gold he carried belonged to Yaloké-based Chinese nationals. The Panel was not able to see the permit and therefore could not confirm its authenticity. The Panel obtained a telephone number provided by "Rachine" during his arrest, but could not contact him. The number was actually registered under the name of an individual who told the Panel that he did not have any contact with "Rachine".

The Panel confirmed that "Rachine" is a well-known smuggler in CAR, where he is known as "Achille". Several sources told the Panel that he regularly travelled from CAR to Cameroon with gold and diamonds, crossing at the Garoua Boulaï borderpoint. A Bouar-based mining official told the Panel that, on 27 January 2021, the day before his arrest in Garoua Boulaï, "Rachine" was in Bouar but did not declare to mining authorities that he carried any gold. Instead, he informed mining authorities that he was going to Cameroon for security reasons.

The Panel confirmed that the real name of the afore-mentioned individual was Huang Xiang Xing, and that he previously led mining activities for Thien Pao in Bossangoa (Ouham Prefecture). Huang Xiang Xing was involved in a partnership with SABICA Group and Coopérative Minière Mère et Fils, providing financial and technical support on mining in CAR. Huang Xiang Xing also signed a partnership agreement with Coopérative Minière de Yaloké (COMINYA) led by Oueifio Feibonazoui Mberendeh (see para. 57 of the body of the report). The latter who is also the manager of SABICA Group, told the Panel that the gold seized in Garoua Boulaï was produced in the framework of this partnership.[14]

On 7 April 2021, the CAR Government cancelled the mining permit of COMINYA (see document below), accusing the cooperative of illicit trafficking. It is the Panel's intention to further investigate this issue and follow the whereabouts of gold which, by the time of writing, was still in the hands of the authorities of Cameroon.

[14] The Panel confirmed that COMINYA had a mining permit for Yaloké.

MINISTERE DES MINES ET DE LA GEOLOGIE
DIRECTION DE CABINET
DIRECTION GENERALE DES MINES ET DE LA GEOLOGIE
DIRECTION DE LA RECHERCHE MINIERE ET DU CADASTRE MINIER
SERVICE DE LA DOCUMENTATION ET DU CADASTRE MINIER

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail

ARRETE N°____/21/MMG/DIRCAB/DGMG/DRMCM/SDCM

RAPPORTANT LES DISPOSITIONS DE L'ARRETE N°074/20/MMG/DIRCAB/DGMG/DRMCM/SDCM DU 01 JUILLET 2020 PORTANT ATTRIBUTION D'UN (01) PERMIS D'EXPLOITATION ARTISANALE SEMI-MECANISEE A LA COOPERATIVE MINIERE DE YALOKE (COMINYA)

LE MINISTRE DES MINES ET DE LA GEOLOGIE

Vu le Procès Verbal N°006/4.DIR-USAF-BG du 26 Mars 2021, établi par la Direction de l'Unité Spéciale Anti-Fraude.

SUR RAPPORT DU DIRECTEUR GENERAL DES MINES ET DE LA GEOLOGIE

ARRETE

Article 1er : Sont et demeurent rapportées les dispositions de l'Arrêté N°074/20/MMG/DIRCAB/DGMG/DRMCM/SDCM du 01 Juillet 2020, portant attribution d'un (01) Permis d'Exploitation Artisanale Semi-Mécanisée à la Coopérative Minière de Yaloké.

Motifs :
- Non-respect des directives administratives ;
- Non déclaration de produits miniers à l'Administration ;
- Trafics illicites de produits miniers.

Article 2 : Il est fait retour d'office du secteur au domaine public.

Article 3 : Le Directeur Général des Mines et de la Géologie et le Commandant de la Compagnie de l'Unité Spéciale Anti-Fraude sont chargés chacun en ce qui le concerne de la stricte application des dispositions du présent Arrêté.

Article 4 : Le présent Arrêté qui abroge toutes dispositions antérieures contraires et qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel.

Fait à Bangui, le 07 AVR 2021

Léopold MBOLI FATRAN
Ministre des Mines et de la Géologie

Ampliations :
CF PRCE.....ATCR

Annex 6.2: Update on Diamonds / Développements récents sur l'activité diamantifère.

In 2020, CAR officially exported 52,727.51 carats of rough diamonds. These export figures were far below the expectations of the Government, which had hoped to export up to 100,000 carats. For the January-April 2021 period, the export quantities were approximately 12,000 carats. As previously mentioned (see S/2019/930, para. 153; S/2020/662, annex 7.1), the Panel is of the view that this amount is below CAR's potential and the reality of what is currently produced in the country.

Several diamond actors including officials from the Ministry of Mines, collectors and buying houses told the Panel that the activity suffered from the consequences of the COVID-19 pandemic. Due to restrictions on international travel, funders were reluctant to invest in the sector. As a consequence, for these sources, miners favoured gold mining, where the production and therefore the possibility to earn more is quicker than for diamonds. The crisis experienced by the country with the emergence of the CPC also impeded the development of the diamond sector. For example, managers of the Compagnie Minière de l'Oubangui (CCO), the buying house that made up 85% of exports of the official diamond production in CAR in 2020, told the Panel that the crisis stopped their plan to open new offices in the provinces.

The Panel observed in many areas of Mambere-Kadeï Prefecture, such as Berberati and Carnot, that diamond activity was limited. In Berberati for example, while two buying houses were operating in November 2020, only one was still active in January 2021. When the Panel visited those areas in April 2021, operators were more optimistic. For instance, three collectors told the Panel in Berberati that they had received strong promises from financial partners and were expecting funds soon.

The Panel confirmed that production activities continued in zones considered as non-compliant under the Kimberley Process, often controlled by armed groups or criminal networks and where the State has limited to no presence. For example, the Panel received convincing information concerning Bria and Nzacko (Haute Kotto and Mbomou Prefectures), located in eastern CAR where the production is known to be high and of a better quality than in the West.

While part of the production from these areas was smuggled through neighbouring countries, the rest was traded in the official chain and exported with Kimberley Process certificates. In Carnot, for example, three witnesses explained to the Panel that, in order to reach the minimum required by the mining code, collectors with connections in Bria recorded in their books that diamonds from this non-compliant zone were produced in mining sites around Carnot.

The Panel confirmed that the CAR mining authorities were aware of this practice of laundering diamonds from non-compliant production areas.

On 5 April, the Sanctions Committee established pursuant to resolution 2127 (2013) approved the removal of the company BADICA from its sanctions list.[15] The Panel intends to monitor BADICA's activities and ensure that they remain compliant with the sanctions regime.

[15] https://www.un.org/press/en/2021/sc14485.doc.htm.